رؤية إستراتيجية لنهضة مصر ....!

إعداد

محمد حسنى عطاالله

المحتويات

مقدمة .....ص ١ : ص ٥

تعريف النهضة .....ص ٦ : ص ٨

تمهيد .....ص ٩

الفصل الأول

رؤية إستراتيجية لإنشاء عاصمة سياسية جديدة ومدي أثرها على نهضة مصر

الباب الأول

مستقبل العمران فى مصر عام ٢٠٥٠.....ص ١٠ :ص ١٢

الباب الثاني

العاصمة المصرية عام ٢٠٥٠ .....ص ١٣ : ص ٢٢

الباب الثالث

إختيار موقع العاصمة الجديدة .....ص ٢٣ :ص٢٨

الباب الرابع

تجارب مصر و العالم فى نقل العواصم .....ص٢٩ : ص ٢٣

الباب الخامس

تسأولات حول نقل العاصمة .....ص ٣٣ : ص ٣٦

الفصل الثاني

رؤية إستراتيجية لتنمية سيناء .....ص ٣٧

الباب الأول

الجوانب الإقتصادية والإجتماعية لتنمية سيناء .....ص ٣٨ : ص ٤٥

الباب الثاني

تقييم تجربة التنمية في سيناء .....ص٦٤ : ص ٥٣

الباب الثالث

رؤية جديدة للتنمية في سيناء .....ص ٥٤ : ص ٦٤

الفصل الثالث

رؤية إستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي

مقدمة ص٦٥: ص٦٧

الباب الاول

تطوير نظم المؤسسات البحثية فى مصر ص٦٨:ص٨٦

الباب الثاني

استراتيجية تنمية مصادر البروتين الحيوانى فى مصر.....ص٨٧:ص٩٤

الباب الثالث

آليات الاستراتيجية الزراعية.....ص٩٥:ص١١٣

الفصل الرابع

رؤية حول الإقتصاد والتوظيف الأخضر فى مصر.....ص١١٤:ص١١٩

التوصيات.....ص١٢٠:ص١٢٢

المراجع.....ص١٢٣

مقدمة

إن تواريخ الأمم و مسارات الحضارات ، ليست سكونا دائما ، ولا خطا صاعدا بإستمرار ، أو هابطا أبدا .. و إنما هي دورات متتابعة تحكمها السنين و القوانين ... فيها الصعود و فيها الهبوط ..فيها التقدم و فيها التراجع ... فيها الإبداع وفيها الجمود .. فيها الإزدهار وفيها الإنحطاط .

لكن فى مواجهة هذه الإجتهادات ، كان هناك الذين لم يعترفوا بالواقع ، فينتهوا اليه و يكرسوه و إنما تعاملوا مع ذلك الواقع ليغيروه ،

و كما قال الكاتب الكبير توفيق الحكيم و الدكتور حسين فوزي

" أننا أمة قد إحترفت صناعة الحضارة " .

فإن الله تعالى وحده قد فضل أشياء على أشياء، وأشخاص على أشخاص وأزمان على أزمان، وأماكن على أماكن، ومن بين البلدان التي منحها الله تعالى تميزاً "مصر" هذا البلد العريق المتميز حقاً بعلومه وتاريخه وحضارته وديانته وخيراته وفضائله كما سنذكر في هذه الورقة.

فالعلماء يبرهنون على أن سبب التخلف الحالي هو تدنى مستوى التعليم و البحث العلمي، والسياسيون يتحدثون عن السياسة وأن الظلم والنظم الاستبدادية والديكتاتورية هي السبب، وأن الحل يبدأ من إقرار الحكومات للديمقراطية كنظام للحكم، والمفكرون يحملون الفكر المسئولية الأولى والأخيرة، وكذلك في كل مجال تجد أن من يطرح المشكلة يطرحها من جانبه بالدرجة الأولى، حتى الدعاة يقولون أن السبب هو البعد عن الدين؛ وهم يقصدون بالدين هنا العبادات وفقط، ففي هذه المرحلة الجديدة من تاريخ مصر وبعد تلك الثورة البيضاء العظيمة نريد من أهل العلم والدعوة، وأهل الفكر والأدب، والمسئولين وأولي الأمر أن يقدروا لمصر قدرها وأن يتولوا أمرها بكل جدارة ومسئولية، وأن يبرزوا للناس جميعاً ما هي مصر، وما قدرها الديني والتاريخي والحضاري والعلمي والجغرافي، وما حاجة العالم كله إليها وما مدى تأثره بما يقع على أرضها من وقائع وأحداث .

و الناس على ثلاث أنواع ، نوع يفكر و يقتنع فيقنع من حولة ويقودهم و الثاني يقتنع ويشارك و الثالث يقاد كما تقاد الدواب فإن لم تكن الأول فلا تكن الأخير .

إن ما يحدث فى مصر الأن يستحق أن نشارك فية جميعا ، فمن التاريخ نتعلم ... و من الخلافات نستفيد و كفاكي يا مصر ما كفا .....!

من هي مصر ؟

حينما نتكلم عن نهضة مصر لابد أن نعرف من هي مصر ؟

الإسم / جمهورية مصر العربية

العمر / سبعة آلاف عام من الحضارة

العاصمة / القاهرة و هي أكبر مدن العالم العربي و أفريقيا و الشرق الأوسط و هي المركز الصناعي و التجاري لمصر.

مصر هي البلد البسيطة ... الحصينة .... المكنونة ، هي التي تملك الحضارة الضاربة للتاريخ ،

هي التي ما رضخت يوما إلا لبارئها ، هي أم الدنيا الحنون ، هي الأخت الكبرى التي نستظل بفيء تاريخها، النيل الذي لا أعذب ولا أبرد ولا أحلى ، هي مئات آلاف الشهداء على مذبح حريتها وحرية أشقائها وشقيقاتها ، هي بوابتنا ، وهي نافذتنا المشرعة للحق والخير والجمال .. والحرية . ، هي الراية التي لا تطالها راية ،مصر هي مصرنا، هي من تقول للتاريخ : قف .. ليس اليوم كالأمس ..

مصر .. تصنع الآن الفجر المنتظر بسواعد شبابها ورجالها ونسائها ..

مصر .. هي التي أرادوا أن يشطبوها من دفتر العروبة ، فأبت .. وثارت .. وزلزلت ..

مصر .. هي التي أرادوها مسرحا للخفافيش وطيور الظلام ونجمة داوود ، فرفضت ، وأعلنت صدق انتمائها ، وشفافية روحها ..

مصر .. هي التي لا تقبل تطويعا

مصر .. هي التي أرادوا مصادرة إرادتها في غفلة من الزمان الصعب ، فانتفضت لتترعهم كأس المهانة والذلة اللتين يستحقونهما ..

مصر .. التي أرادوا أن يهجنوها بلقاح الأجنبي والغريب الأجرب ، والعدوان ، فانتصرت لدم عروبتها ، ونسيجها المتآخي ..

مصر هي " مهبط الوحي الحضاري " ، مصر المكان و المكانة ... الحضارة و الريادة ،

مصر .. هي مصر .. وكفى .

من فضائل مصر:

هناك عدة أسباب ومظاهر وإشارات دالة على مكانة مصر العظيمة منها ما هو ديني ومنها ما هو تاريخي نذكر منها ما يلي:

- **ذكرها في القرآن الكريم والسنة المطهرة مدحاً وثناء:-**

ذكر المؤرخون والمفسرون أن من فضائل مصر ورود ذكرها في القرآن الكريم قال ابن زولاق في فضائل مصر:" إن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه ذكر مصر في ثمانية وعشرين موضعاً في القرآن ". وذكر هذه المواضع من القرآن بعضها بصريح النص والبعض الآخر دلت عليه القرائن والتفاسير، وليس ذكر مصر خاصا بالقرآن الكريم بل ذكرت كذلك في العهدين القديم والجديد.

وكما وردت ذكرها في القرآن ورد ذكرها مدحا وثناء في السنة المطهرة وعلى ألسنة السلف من ذلك:

من ذلك وصيته صلى الله عليه وسلم بأهلها في قوله:" ستفتح عليكم بعدي مصر فاستوصوا بقبطها خيراً، فإن لكم منهم ذمة ورحما" رواه مسلم ك/ فضائل الصحابة ب/ وصية النبي صلى الله عليه وسلم بأهل مصر.

وفي كنز العمال للمتقي الهندي عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " إذا فتح الله عليكم مصر فاتخذوا فيها جنداً كثيراً، فذلك الجند خير أجناد الأرض، فقال له أبو بكر: ولم يا رسول الله؟ قال: لأنهم وأزواجهم في رباط إلى يوم القيامة." وقد دعا النبي صلى الله عليه وغير ذلك من الآثار الكثيرة في فضائلها.

وصف مصر على لسان الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم وكلامهم عن أهلها:

قال بعض المؤرخين: إنه لما استقر عمرو بن العاص رضي الله عنه على ولاية مصر كتب إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن صف لي مصر؛ فكتب إليه: ورد كتاب أمير المؤمنين أطال الله بقاءه يسألني عن مصر: اعلم يا أمير المؤمنين أن مصر قرية غبراء، وشجرة خضراء؛ طولها شهر، وعرضها عشر؛ يكنفها جبل أغبر، ورمل أعفر؛ يخط وسطها نيل مبارك الغزوات، ميمون الروحات؛ تجري فيه الزيادة والنقصان كجري الشمس والقمر؛ له أوان يدر حلابه، ويكثر فيه ذبابه، تمده عيون الأرض وينابيعها حتى إذا ما اصلخم عجاجه، وتعظمت أمواجه، فاض على جانبيه فلم يمكن التخلص من القرى بعضها إلى بعض إلا في صغار المراكب، وخفاف القوارب، وزوارق كأنهن في المخايل ورق الأصائل؛ فإذا تكامل في زيادته، نكص على عقبيه كأول ما بدأ في جريته، وطما في درته؛ فعند ذلك تخرج أهل ملة محقورة، وذمة مخفورة، يحرثون بطون الأرض ويبذرون بها الحب، يرجون بذلك النماء من الرب؛ لغيرهم ما سعوا من كدهم، فناله منهم بغير جدهم؛ فإذا أحدق الزرع وأشرق، سقاه الندى وغذاه من تحته الثرى؛ فبينما مصر يا أمير المؤمنين لؤلؤة بيضاء، إذا هي عنبرة سوداء، فإذا هي زمردة خضراء، فإذا هي ديباجة رقشاء، فتبارك الله الخالق لما يشاء. والذي يصلح هذه البلاد وينميها ويقر قاطنيها فيها، ألا يقبل قول خسيسها في رئيسها، وألا يستأدى خراج ثمرة إلا في أوانها، وأن يصرف ثلث ارتفاعها، في عمل جسورها وترعها؛ فإذا تقرر الحال مع العمال في هذه الأحوال، تضاعف ارتفاع المال؛ والله تعالى يوفق في المبدأ والمآل.

فلما ورد الكتاب على عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لله درك يا بن العاص! لقد وصفت لي خبراً كأني أشاهده.

وقال المستشرق الفرنسي (أوكتاف أوزان) تعليقا على هذا الوصف من عمرو بن العاص إلى الخليفة الراشد عمر (إنه من أكبر آيات البلاغة في كل لغات العالم وإنه من الفرائد في إيجازه وإعجازه واقترح وجوب تدريسه في جميع مدارس المعمورة حتى يعلموا منه صحة الحكم على الأشياء وكيفية تنظيم الممالك وسياسة الاستعمار" من كتاب عمرو بن العاص لعبد الخالق رابية ص ٣٧٨.

ومما ورد في كتاب ابت تغري بردي تحت عنوان:(ما ورد في نيل مصر) قال رحمه الله: روى يزيد بن أبي حبيب: أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه سأل كعب الأحبار: هل تجد لهذا النيل في كتاب الله خبراً؟ قال: إي الذي فلق البحر لموسى عليه السلام! إني لأجد في كتاب الله عز وجل أن الله يوحي إليه في كل عام مرتين: يوحي إليه عند جريه: إن الله يأمرك أن تجري، فيجري ما كتب الله له؛ ثم يوحي إليه بعد ذلك: يا نيل عد حميداً.

وروى ابن يونس من طريق حفص بن عاصم عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " النيل وسيحان وجيحان والفرات من أنهار الجنة "

ماهي النهضة ؟

النهضة هي مرحلة من مراحل بناء حضارات الأمم ، فصحوة الأمم هي المرحلة الأولى في قطار بناء الحضارة التي تصحوا به الأمم من غفوتها وتنهض به من ثباتها، وسمة هذه المرحلة هي الحركة العفوية والانطلاقة العشوائية، ولكنها مرحلة ضرورية في بيان همة الأمم في ما تريد، ثم تأتى مرحلة اليقظة حيث ترشيد الحركة العفوية، وهى مرحلة تأسيس قيادات الأمة؛ وبناء الشخصية الواعية المدركة؛ فتنتج لنا قيادات تحسن التعامل مع تاريخها، وإدارة حاضرها، واستشراف مستقبلها، وهذا ما يدفع بالأمة إلى نهضتها حيث المرحلة الثالثة وهى المرحلة التي تتشكل فيها ملامح الأمة، وهى مرحلة تتسم بالرقى في مجالات أربعة أساسية النظام السياسي، والموارد الاقتصادية، و القيم الدينية والأخلاقية، و العلوم والفنون، وهى عناصر الحضارة الأربعة وهى بشائر تحقيق القاطرة الأخيرة وهى بناء الحضارة .

لقد عاشت مصر زمناً طويلاً في ما يسمى بالصحوة دون أن نرى ملامح للمرحلة التالية لها وهى مرحلة اليقظة، ودون أن تتمخض هذه المرحلة عن وعى كامل بمحددات تلك المرحلة؛ وما تحتاجه من مهارات وإمكانات تمكنها من عمل نقلات وقفزات نوعية في طريق التنمية والريادة ، ولعل هذا ما تسبب في تأخير الأمة وتأجيل نهضتها .

ميزة وإشكالية مصر في الوقت نفسه أنها تمثل محور الأمتين العربية والإسلامية، فبنهضتها تنهض تلك البلاد كأمة واحدة وبتخلفها وتقاعسها تتخلف تلك البلاد وليس هذا إلا لمصر، وحتى وإن حاولت هذه البلدان النهوض بنفسها ومن حولها بعيداً عن مصر فسيكون ذلك صعباً وليس مستحيلاً، ولنتذكر كيف لم تستطع مجموعة من الدول العربية عقد قمة غزة لمجرد رفض مصر لذلك، وهذا ليس تحيزاً بل واقع دلت عليه أحداث التاريخ، وإلا أن هناك دول إسلامية استطاعت العبور إلى طريق النهضة كماليزيا مثلا أو تركيا ولكنها لا تمثل محور للدول العربية والإسلامية ولم تنهض الأمة بنهضتها .

الناظر في تكوين عقلية المسلم الملتزم كما نطلق عليه ، يجدها تتركز في العلوم الشرعية مما سبب طفرة وتقدم في مجال العبادة ، و لكن على مستوى العلوم الإنسانية والإدارية والفكرية ، فنجد أمية هائلة تحتاج إلى مجهود أكبر من مجهود محو أمية القراءة والكتابة.

كما تكمن صعوبة بروز القيادات والرموز والرواد ليس في وجود الشخصيات المؤهلة، لا بل إن الشباب لديه طاقة هائلة ورغبة وقدرة على التعلم ، ولكن المشكلة في صعوبة فهم قيادات المجتمع الحالية لهذه المطلوبات، فهم يريدون من الشباب أن يسير وراءهم مستيقنين أنهم على مستوى عالٍ من التخطيط والتفكير، ولو كانوا كذلك لما كان حالنا كما هو اليوم، فالشاب الذي يريد أن يبرز بفكره اليوم، أو يطلق فكرة ما، أو مشروعاً يجد صعوبة بالغة إلا من رحم ربى، ولعل هذه أحد مآسي الشباب حاليا .

ولو نظرت إلى أي تجمع مؤسسي اليوم لما وجدت على رأسه إلا قيادات لها من عمرها حظ ونصيب، أو أخرى تكونت في أوقات كان هناك مجالا لتحرك الشباب؛ وقادة ساعدت على هذا، ومناخاً سمح بذلك، وبالرغم من ذلك يقوم الشباب بمحاولات لانتزاع زمام القيادة عن طريق تكوين المؤسسات وهى بذور خير وبادرة أمل، ولكنها قد تكون أفضل إذا برزت في أحضان من يوجهها ويرشدها ويعينها لا من يكبلها .

في ظني أنه حتى تنهض مصر من كبوتها لابد لها من ثورة فكرية و سلوكية و أخلاقية على مجالات عدة وأصعدة كثيرة، وذلك نظرا لحالة التردي الحادث في كثير من المجالات اليوم، فاغلب لمصريين اليوم قد أصبح يعرف ما لا يريد ، أما ما يريده ويحتاجه فهو غير واع به إلا من رحم ربي ولنضرب مثالاً على ذلك فإذا سألت أحد الشباب وقلت له ما هو الاقتصاد الإسلامي؟، وعلى ماذا يقوم؟، فإن إجابته تأتيك كالتالي : هو الاقتصاد الذي لا يوجد به رباً أو احتكار، فانظر معي إلى إجابته فهو لم يأتك بدعائم الاقتصاد أو مقوماته، ولكنه قد أتى بما لا يوجد في الاقتصاد .

لعل أول ما نحتاجه اليوم :

ثورة على المستوى السياسي : تستطيع تكوين قيادات تخوض غمار السياسة؛ متسلحة بأدوات اللعبة السياسية؛ عالمة بدهاليزها ودروبها؛ لا تُحتوى ولا تتمحور حول أحد؛ وتستطيع قيادة الزمام السياسي لمصر .

ثورة على المستوى الإقتصادى : يستطيع أهله أن يقدموا نظرية اقتصادية متكاملة للخروج من المأزق الإقتصادى الراهن دون تصادم ، تبحث لكي تأتى بحلول لكل المشكلات الاقتصادية الحالية مثل البطالة ، والبطالة المقنعة ، والنقد ، والمصارف ، والتسلط ، والاحتكار وغيره من مشكلات تكبل تقدم المصري.

ثورة على المستوى الثقافي : فنريد الشاب الواعي المثقف ثقافة شاملة ، فهو لدية من القيم ما يدرأ بها الشبهات ، وما تصلح به أحواله ، وعنده من العلوم الإنسانية وثقافة بناء الأمم ما يستبصر به طريقه ، وأخيرا عنده حد أدنى من العلوم الإدارية ما يجنبه الوقوع في أخطاء تقضى على مشروعاته.

ثورة على المستوى الحقوقي: فنريد معرفة تامة للشعب بحقوقه السياسية والإنسانية ما له و ما عليه ، حتى يتسنى للقيادات تذكيره بها.

ثورة على مستوى الخطاب الديني : ولا يعنى ذلك أن نبتعد عن الرقائق والإيمانيات كما يطالب البعض لا فهو الغذاء الروحي ، بل نريد خطابا يحث على الإخاء و يشجع الأمة ولا يوهنها، يحسها على العمل ولا يدفعها للكسل، يدفعها للعلم ويحول بينها وبين اليأس والقنوط .

ثورة على المستوى الإجتماعى والأخلاقي : حتى يعود التفاؤل والحب إلى بيوتنا ونفوسنا، فنستطيع العمل دون أن يخشى الشخص على أسرته ولا أولاده ، مجتمع متعاون ومتكافل فيما بينه شعارنا في ذلك قوله تعالى " (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان").

لقد حاولت فيما سبق وضع جهدي في محاولة فهم ماهية الثورة المنشودة في مجتمعاتنا، حتى تنهض وتفوق من غفوتها، وتنهض من كبوتها، وتصحو من ثباتها الذي دام لأزمنة وعقود.
أخيرا فإذا وجدنا ملامح النهضة في مجتمعنا فلنستبشر، ولنعلم أن الحضارة على أبوابنا، فلنسارع إليها، ولنمد أيدينا إليها و لنسلك سلوك المواطنين الصالحين الذين يعرفون ما لهم وما عليهم .

تمهيد :

حينما نتحدث عن رؤية مستقبلية لنهضة مصر فلا بد أن عرف أولا من أين نبدأ ؟
فإن ما تمر به مصر من تغيرات يقودها إلي مستقبل أفضل يؤهلها لكي تكون أفضل مما هي عليه اليوم و إن المصريين يتطلعون إلي مستقبل لمصر من خلال رؤية طموحة لمصر الجديدة وهذا ما سنتناوله فى هذه الرؤية المستقبلية لمصر الجديده عام ٢٠٥٠ .

إن هذه الرؤية تعتمد على محاولة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات لكي نعرف كيف و من أين نبدأ النهضة ؟

- هل من الممكن دراسة مستقبل مصر ٢٠٥٠ خارج إطار رؤية عامة لمصر ٢٠٥٠ ؟
- هل مصر ٢٠٥٠ هي مصر التي نعرفها الأن ؟
- هل يمكن أن تكون عاصمة مصر ٢٠٥٠ هي نفسها العاصمة التي نعرفها الأن؟
- هل يمكن أن تفي القاهرة الحالية بمتطلبات عاصمة دولة حديثة ؟
- هل يمكن تطويرها لتفي بهذا الدور ؟
- هل يمكن أن تستمر القاهرة كقطب التنمية و الإستثمار الوحيد فى مصر ؟
- هل من الممكن إنشاء عاصمة جديده ؟
- إذا كان من الممكن إنشاء عاصمة جديده فأين تقع هذه العاصمة ؟
- ما هو مصير القاهرة الحالية ؟

الإجابة !

لايمكن دراسة مستقبل مصر ٢٠٥٠ خارج إطار رؤية مستقبلية عامة لمصر . فإن عاصمة أي دولة جزء من منظومة متكاملة ، تقوم بدور محدود فيها ، ترسمة رؤية إستراتيجية للدولة ، أهم ملامح إستراتيجية الحكم و الإرادة ، كما يحدده التوزيع الديموجرافي لسكانها و أنشطتها ، ووضعها من الخريطة الدولية و الإقليمية ، وغير ذلك من العوامل التي سيرد ذكرها تفصيلا و لهذا يتضح أنة من الضروري أن نتصور معا وضع مصر عام ٢٠٥٠ و نري موقع العاصمة الجديدة من هذا التصورومدي تأثيره وتأثر باقى المحافظات بها ، لتكون جزءا متكاملا من منظومة متكاملة .إن الكثافة السكانية الحالية أضعاف ما يجب أن تكون عليه ليمكن الإنسان المصري من أن يحيا حياة كريمة و مشكلة مصر السكانية هي مشكلة كثافة و توزيع لا مشكلة عدد .هناك العديد من الأسباب التي تجعل القاهرة بيئة غير صالحة لمدينة تحقق الحد الأدنى من الظروف المقبولة عمرانيا ، ناهيك عن أن تكون عاصمة لدولة ناهضة فى هذا القرن و بإعتبار القاهرة هي العاصمة الكبري و مركز جمهورية مصر العربية فمنها ستبدأ النهضة التي بها سوف تؤدي إلى نهوض باقي محافظات الإقليم ،

و لهذا من الضروري أن نضع صورة لمصر عام ٢٠٥٠ و نري موقع العاصمة الجديدة لتكون جزءا متكاملا لمنظومة متكاملةوبداية لها .

الفصل الأول

رؤية إستراتيجية لإنشاء عاصمة سياسية جديدة ومدي أثرها على نهضة مصر

الباب الأول

- **مستقبل العمران في مصر عام ٢٠٥٠:**

إنة لا مفر من التوسع العمراني لمصر فمن الطبيعي أن تختلف مصر عام ٢٠٥٠ عن مصرنا اليوم ، حيث أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر عام ٢٠٥٠ إلي ضعف عدد سكانها الحالي فإن معدل النمو السكاني اليوم يتضاعف عدد السكان خلال ٣٥ عاما مع معدل نمو سنوي ٢% ، بمعني أخر أن هناك شعب اخر مماثلا فى الكثافة للشعب الحالي سيضاف إلي سكان مصر الحاليين ، وهذا يعنى أنة إذا أردنا أن نحتفظ بنفس القدر من الزحام الذي نعيشة اليوم ، فعلينا أن ننشئ " مصر جديده " خلال ٣٥ عام لتستوعب الشعب المصرى الثانى القادم !

إن مصر التي نعرفها اليوم تعاني من تضخم سكانى ، متمثلا فى الكثافة السكانية العالية ، بمعني أوضح أن هناك عدد كبير من البشر يعيشون على مساحة ضيقة من الأرض ، فما يقارب من ٨٥ مليون فرد يعيشون على ٤٥ ألف كيلومتر مربع أي أقل من ٥% من مساحة مصر تقريبا، و هي كثافة تزيد على ١٦٠٠ فرد في الكيلومترالمربع الواحد ، فهي أعلي من الصين التي ينتشر سكانها البالغ عددهم المليار و ربع على أكثر من ثلث مساحتها، .....

فإن مشكلة مصر السكانية هي مشكلة كثافة لا مشكلة عدد .

إن الكثافة الحالية أضعاف ما يجب أن تكون عليه ليمكن للإنسان المصري أن يحيا حياة كريمة،

ومعظم المشاكل التي نعاني منها فى العمران المصري نتيجة مباشرة لهذه الكثافة ، من تكدس و تزاحم وإختناق مروري ،وتاكل الأرض الزراعية و التلوث البيئي أيضا، مضيفا إلي ذلك كل ما يسببة من خسائر صحية و نفسية وخسائر إقتصادية ووقت مهدر و نفقات هائلة لعلاج المشاكل التي يخلقها التكدس ، ومشاكل إجتماعية متمثلة فى أخلاق الزحام كالعصبية و العنف الذي قد يمتد إلي الجريمة . فإن تطور مصر بشكل عام يرتبط بخفض معدل الكثافة السكانية ، لأن القضاء على التكدس على المدي البعيد يضمن علاج المشكلة من جذورها ، بدلا من الإستمرار في إهدار الأموال في إصلاح اثارها . وهو ما يعنى أن التوسع و النمو خارج العمران الحالي إجباريا وليس إختياريا.

محاور التنمية المرتبطة بالتوسع العمرانى :

إن الزيادة فى مساحة العمران المصري تعني الضرورة فى توسيع النشاط الإقتصادي و العمراني علي أربعة محاور رئيسية للتنمية :

١. التوسع فى الظهير الصحراوي لوادي النيل :

توسع زراعي علي جانبي الوادي و الدلتا فى الظهير الصحراوي وذلك لتخفيف الزحام فى هذه المناطق، وإنشاء مدن وقري جديدة فرعية و مجاورة للوادي و الدلتا ، تكون من النوع الزراعي و الصناعي على شكل إمتدادات للأقاليم الحالية . وقد تم ذلك تقريبا بالتوسع الزراعي شرق وغرب الدلتا ، ويبقي الجزء الأهم وهو إستصلاح و تعمير الظهير الصحراوي لوادي النيل بالصعيد .

٢. الجانب الشرقى :

وهو عبارة عن ساحل البحر الأحمر وسيناء وقد أصبح هذا الجانب القبلة الأولي للسياحة فى مصر ، نتيجة للمقومات المعروفة عنة ، و يبقي أن يستغل النشاط السياحي كدافع للتنمية و التوطين السكاني بهذا الجانب ، عن طريق تعميق و تنويع النشاط الإقتصادي بهذه المنطقة ليشمل التعدين و الصناعة و المعلومات و الخدمات و التجارة ليصبح نموذجا لعمران و إقتصاد القرن مع الأخذ فى الإعتبار ما تتمتع بة المنطقة من إمكانيات مستقبلية فى الطاقات المتجدده كطاقة الرياح و الطاقة الشمسية و ما تتيحانة من فرص لتحلية مياه البحر و إستخدامها فى الزراعات .

وتظهر أهمية خاصة للتوطين فى هذه المنطقة خاصة سيناء ، لأنه إقليم المواجهة الدائمة مع الأخطار القادمة كما هو الحال فى أحداث رفح الأخيرة التي راح ضحيتها ١٦ من خير أجناد الأرض ولكن تبقي سيناء هي منطقة الدفاع الأولي عن مصر و لهذا سيتم أخذها كنموذج للتنمية و شرح رؤية خاصة وحلول لتنمية سيناء تفصيلا فى الفصل الثاني من هذه الرؤية المستقبلية .

٣. الجانب الغربي :

جانب صحراوي يضم الصحراء الغربية ، أكبر صحراء فى مصر ، وهي أمل جديد في الزراعة نظرا لتوافر المياه الجوفية،و الخامات الطبيعية التي يمكن قيام الصناعات عليها .

وينقسم الجانب الغربي إلي:

أ - المنطقة الجنوبية : وتضم الواحات الداخلية و الخارجية و شرق العوينات وغرب بحيرة ناصر ، و ترجع أهميتة إلي إمكانية زراعتة بمساحات كبيرة نظرا لإمكانية ربطة ببحيرة السد العالى (توشكى) ، و يعتبر إقليما زراعيا رئيسيا و مركزا للصناعة المرتبطة بالزراعات و الخامات المعدنية .

ب – المنطقة الوسطى : و تضم الفرافرة و الواحات البحرية كمنطقة زراعية و صناعية لوجود الخامات و أهمها الحديد فى الواحات البحرية و إمكانية إكتشاف البترول فى محافظة الفيوم .

ج – المنطقة الشمالية : و تضم سيوه و القطارة و غرب الدلتا و هي منطقة زراعية و صناعية و تزيد أهميتها بعد إمكانية مدها بمياه النيل إلى منخفض القطارة مثل منخفض الفيوم .

٤. جانب الساحل الشمالي :

الذي يتميز بمناخة المعتدل و موقعه الممتاز الملائم للتجمعات السكنية على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط فى الشمال و يتميز هذا الجانب بمميزات كثيرة تسهل إمكانية تنميته سكنيا وسياحيا و صناعيا فى مناطق تواجد الخامات و زراعيا نظرا لإمكانية توصيل مياه النيل إليه و إقامة محطات لتحلية مياه البحر، و نظرا لأنه إقليم ساحلي ، يمكن إقامة موانئ عالمية و سياحية ، وكذلك إنشاء مناطق حرة . وإن كان النشاط الرئيسي بة الأن هو السياحة الداخلية، ففرص تنميتة بالسياحة الخارجية و باقى الأنشطة الخارجية مثل التجارة ما تزال قائمة.

الباب الثانى

- **العاصمة المصرية عام ٢٠٥٠ :**

ما هي مواصفات العاصمة المصرية عام ٢٠٥٠ ؟ و هل هي نفس العاصمة التي نعرفها الأن؟

إن أي مدينة فى هذا القرن يجب أن تفي بعدة متطلبات أساسية ليمكن إعتبارها مدينة ذات ظروف معيشية مقبولة بمقاييس هذا القرن و تتلخص هذه المتطلبات فلا الأتي :

- المدينة الامنة المريحة لسكانها و المحببة لهم و المرحبة بزوارها .
- المدينة الخضراء أو بمعني اخر المدينة البيئية ، التي توفر بيئة صالحة لسكانها ، و لا تضر بالعناصر البيئية للأرض.
- المدينة الذكية ، التي يسهل فيها الإتصال الداخلي و الخارجى ، و التي تقدم لسكانها الخدمات الذكية التي توفر وقتهم و جهدهم الثمين و تجتذب الفئات الأذكي للسكن بها .
- المدينة العالمية ، و هي المدينة التي تحسن الإتصال بالعالم و تحسن إستقبال زوارها و تأمين هم و إعاشتهم و الترفية عنهم و تجتذب رؤوس الأموال و الشركات العالمية .

و لكن العاصمة المصرية الحالية من الصعب أن تفي بهذه المتطلبات أو تقوم بهذا الدور الان للعديد من الأسباب التي سوف يتم توضيحها . مما يقود لضرورة التفكير فى عاصمة جديده لمصر ، تكون جزءا لا يتجزأ من الأمل في مستقبل مشرق لمصر .

☒ أسباب ضرورة إنشاء عاصمة جديده لمصر :
- الأسباب العمرانية .
- الأسباب الأمنية .
- الأسباب العسكرية .
- الأسباب البيئية .
- الأسباب السياسية.
- الأسباب الإقتصادية .
- الأسباب الإجتماعية .

١- الأسباب العمرانية :

هناك العديد من الأسباب التي تجعل القاهرة بيئة غير صالحة لمدينة تحقق الحد الأدنى من الظروف المقبولة عمرانيا ، ناهيك عن أن تكون عاصمة لدولة ناهضة فى هذا القرن و يتلخص ذلك فى عدة عوامل هي :

- الكثافة السكانية العالية : فالقاهرة مثلا واحده من أكثف مدن العالم ، إن لم تكون أكثفها على الإطلاق فهي أكثف سكنيا من معظم مدن الصين بإستثناء هونج كونج فإذا كان هناك سبب لقبول وجود هذه الكثافات المدمرة فى المدن أو دول تعانى من محدودية المساحة مثل هونج كونج أو سنغافورة ، فما السبب لوجودها فى مصر ذات المليون كيلومترمربع ؟ بمعنى أن هناك عدد كبير جدا من البشر يعيشون على مساحة ضيقة من الأرض على أفضل تقديرات الكثافة السكانية الإجمالية بالقاهرة فإن كل ١٦٠ فردا تقريبا يعيشون على الفدان . ليصبح نصيب الفرد من مساحة مدينة القاهرة ٣٣ مترا مربعا تقريبا أي ما يعادل غرفة مقاس ٥م x٦م للقيام بكل مهام حياتة اليومية من سكن و عمل و مدارس و مستشفيات و طرق مقارنتا بنصيب الفرد فى لندن التي تعد من أشد مدن أوروبا إزدحاما ٢٠٠ متر مربع أي ما يعادل ستة أضعاف نصيب الفرد فى القاهرة ، فكيف يعيش الناس و يحققون إحتياجاتهم من سكن و عمل و تعليم وعلاج فى سدس المساحة المطلوبة ؟ وكيف يتم توفير مساحة من الطرق تكفي لحركة ١٥ أو ٢٠ مليون فرد؟ نحن لدينا سدس مساحة الطرق المطلوبة للحركة أو سدس مساحة الأرض المطلوبة للحياة الكريمة .
- حركة المرور : تعاني القاهره مثلا من نقص شديد فى مساحة الطرق نتيجة الكثافة العالية بها ، ولكن المشكلة تتجاوز نقص سوء تخطيط القدر المحدود المتاح من الطرق ، فالقاهرة مدينة عمرها ألف عام و قلبها التجاري عمره ١٥٠ عام و شبكة الطرق الرئيسية عمرها ٥٠ عاما !!!.... لا هذه و لا تلك مهيئة لتحمل ١٥ أو ٢٠ مليون فرد ، و في غياب شبكة جيدة و محترمة و سريعة للنقل العام ، يضطر هؤلاء للإعتماد بشكل متزايد علي السيارات الخاصة التي تزيد من كثافة المرور لتنقل عددا محدودا من الأشخاص و النتيجة القاهرة تختنق و يزداد الوضع سوءا يوم بعد يوم.

أصبحت القاهرة مريض يعانى من تصلب الشرايين و إنسداد ها بجلطة مرورية خطر قائم فى كل لحظة لأي سبب و هذا خطر على حياة القاهرة و على إقتصادها و على صحة سكانها الجسدية و النفسية و الحل علي مستوى اخر غير إدارة المرور و غير محاضرات حسن السلوك للجمهور ، الحل يجب أن يكون على مستوى التخطيط العمراني الشامل صاحب الرؤية المستقبلية .

❖ **التدهور العمراني و العشوائيات :**

كنتيجة لزيادة الطلب علي السكن الإقتصادي فى القاهرة يزداد الطلب علي أراضي البناء و ترتفع أسعارها ، و تزداد الكثافة البنائية لتحقيق أكبر أرباح ممكنة مما يزيد من صعوبة حصول الشخص العادي على مسكن ملائم و في ظل غياب سياسة عمرانية بعيدة المدى للقاهره مثلا و عدم توفير الإسكان للمهاجرين الجدد فإن نتيجة لذلك تظهر العشوائيات و يزداد معدل التخبط العمراني الذي يتبعة تدهور إجتماعي و تدهور أمني ،

و هكذا نصل إلي حالة تستعصي عليها الحلول التقليدية ،فلم يعد مجديا فتح كوبري أو نفق بل لابد من حلول جذرية أولها نقل كامل للعاصمة السياسية و الإدارية و الخدمات المركزية ثم إنقاذ القاهرة بعد ذلك و تخفيف الأعباء عنها لتقوم بدور العاصمة الإقتصادية و الثقافية لمصر .

٢- الأسباب البيئية:

نتيجة للكثافة السكانية العالية ،يزداد التلوث البيئي نتيجة تركيز الملوثات فى مساحة محدودة و نتيجة التكدس العمراني يقل معدل حركة الهواء و بالتالي يقل تشتيت الملوثات فى الجو و نتيجة لقلة الفراغات و المناطق الخضراءلا يتم إمتصاص الملوثات و نتيجة لبطء حركة المرور يزداد إنبعاث الملوثات من عادم السيارات و يزداد تعرض ركابها لهذه العوادم بدرجات أكبر و يضاف إلي ذلك تركيز الصناعات الملوثة فى القاهرة الكبرى ، و يؤدى كل ما سبق إلي رسم صورة قاسية لبيئة هذه المدينة و تزداد قصوتها بالضوضاء و التلوث السمعي و التلوث بالمخلفات الصلبة و التلوث البصرى الذى يشوه ملامح القاهره الجميلة .

٣- الأسباب الأمنية :

- **تأمين رجال الدولة و المؤسسات السياسية :**

نتيجة الكثافة العالية و الإزدحام المروري و التداخل بين الأجهزة السياسية (رئاسة الجمهورية و مجلس الوزراء و المجالس النيابية و الوزارات و السفارات و القنصليات الأجنبية)و بين سكان المدينة و الأنشطة الإقتصادية يصعب تأمين حركة رجال الدوله وزوارها و إهدار عدد كبير من ساعات العمل فى الشوارع المزدحمة و الضيقة ويسبب مشاكل كبيرة للمدينة المزدحمة عند محاولة فرض إجراءات الأمن الضرورية لتأمين حركة رجال الدولة .

مما يصعب على رجال الأمن القيام بمهامهم فى مدينة مزدحمة لم تخطط أبدا بطريقة تسهل تأمين حركة رجال الدولة (عكس موسكو مثلا) متمثلا في صعوبة منع المهاجمين من الإقتراب من الشخصية المطلوب حمايتها و من الأصعب القيام بذلك بدون إبعاد الناس عن مصالحهم لفترات قد تطول أو تقصر ، كما أنه من الصعب تعقب الجناة بعد الحوادث نتيجة بطء الحركة الطبيعى و ذوبان الجناة فى الزحام .

و على المستوى العلمي أصبح من الأيسر عقد المؤتمرات و اللقاءات الدولية العامة بشرم الشيخ أوالغردقة أو غيرها من المدن الهادئة تفاديا لمصاعب التأمين و للمشاكل التي تحدث للمواطنين بسبب الإجراءات التي لا غني عنها و هكذا أصبحت المدن المصرية تقوم بدور العاسمة السياسية نيابة عن القاهرة بشكل مؤقت .

و لهذا يبدو من الأفضل أمنيا نقل العاصمة السياسية بشكل كامل إلى عاصمة جديدة مخططة عمرانيا وأمنيا لوجود الشخصيات الهامة و حركتهم فى مدينة هادئة مكشوفة يسهل تأمينها بدون تداخل أو تأثير سلبي على الحياة اليومية للسكان و هذا هدف يستحق وحده أن يكون سببا لقرار إنشاء عاصمة جديده لمصر كما حدث فى الهند وتم نقل العاصمة الهندية كلكتا إلى نيودلهي عام١٩٠٧ لهذا السبب فقط .

- **تأمين السكان:**

إن المشاكل الأمنية فى القاهرة المزدحمة لا تمس أمن الدولة و رجالها فقط بل تمس أمن الوطن العادي ، حيث أن الكثافة السكانية العالية و التدهور الإجتماعي و الإقتصادي و العمراني أدي إلى زيادة معدلات الجريمة و فقدان المواطن الشعور بالأمان وزيادة السخط العام على الدولة ، و يزداد الأمر سوءا فى العشوائيات التي يصعب على أجهزة الدولة دخولها مما يؤدي إلي تحويلها إلي ملاذ امن للمجرمين و نشر البلطجة و هو وضع من الصعب الموافقة على إستمرارة .

وتؤدي مثل هذه الظروف إلى زيادة السخط الشعبى وإنخفاض معدل الرضا العام لدي المواطنين.

- **تعثر مواجهة الكوارث :**

حيث أنه في ظل الكثافة السكانية و الشلل المروري يصعب مواجهة بعض الكوارث الطبيعية كالزلازل و الكوارث العمرانية كالحرائق ، فكيف تتحرك سيارات الإطفاء أو الإسعاف أو الإنقاذ فى وجود كارثة كهذه ؟فعلي سبيل المثال فلنتذكر ما أصاب القاهرة من شلل تام يوم زلزال١٩٩٢ نتيجة محاولة المواطنين الوصول إلي منازلهم فى وقت واحد وتأخر وصول أجهزة الإنقاذ، فلقد أصبح من المعتداد الان أن تصل سيارة الإطفاء لموقع الحوادث بعد نجاح السكان فى إطفاء الحريق بالتعاون الشعبى،أو أن تصل بعد فوات الأوان إذا كان الحريق أكبر من الإمكانيات الشعبية . إن مدينة تعيش مثل هذه الظروف يمكن أن تدمر تماما إذا واجهت كارثة متوسطة ولا نقول كارثة كبيرة .

٤- الأسباب العسكرية :

إن القاهرة هدف مغري للضربات العسكرية المعادية وذلك لعدة أسباب :

- أكبر تجمع للسكان و الأنشطة الإقتصادية و البنية الأساسية فى مصر ، مما يغري من يريد توجية ضربة موجعة لمصر على تركيز هجماتة على هذا الهدف .
- الكثافة السكانية العالية تسبب خسائر بشرية كبيرة عند التعرض للقصف خاصة بأسلحة الدمار الشامل التي إزداد إنتشارها بالمنطقة و هو ما يزيد من إغراء المهاجمين و يضعف من موقف مصر التفاوضى تحت ضغط التهديد بتوجية ضربة لهذه المدينة الهائلة.
- الإختناق المرورى وضعف شبكة الطرق يعنى إستحالة الإخلاء السريع لتقليل الخسائر عند وجود خطر حقيقي و لنتذكر تجربة حظر التجوال فى فبراير عام ١٩٨٦ حيث أنة تم تنفيذ قرار الحظر بعد موعده المقرر بخمس ساعات نتيجة لعجز المواطنين عن الوصول إلى منازلهم و كذلك يجب أن نأخذ فى الإعتبار أن صعوبة وصول الإسعاف و الدفاع المدنى بعد أي ضربة عسكرية يؤدي إلي مضاعفة الخسائر .
- التداخل بين الأهداف السياسية و العسكرية و المدنية و التراث الأثرى يزيد من الإغراء بالعدوان ويصعب من عملية تقليل اثاره.

<u>إنشاء عاصمة جديدة لمصر تصبح ضرورة ملحة للأمن القومى :</u>

<u>حيث أن ذلك يساهم فى دعم أمن مصر عن طريقين :</u>

أ- إنشاء مدينة للحكم و القيادة العسكرية :

- مدينة مؤمنة ضد أسلحة الدمار الشامل تضمن بقاء القيادة السياسية و العسكرية قادرة على إدارة الموقف و ذات شبكات حركة و طاقة و إتصال خاصة قادرة على العمل فى أسوأ الظروف .
- مدينة مقامة فى العمق الإستراتيجي لمصر بعيدا عن مصادر التهديد و يصعب الوصول إليها دون المرور علي عدة خطوط دفاعية .

ب- تأمين القاهرة ضد الهجمات المدمرة عن طريق :

- تقليل الإغراء بضربها بنقل الأهداف السياسية و العسكرية منها ، ونزع الغطاء السياسي عن أي عدو يستهدف ملايين المدنيين بها محتجا بمحاولة ضرب أهداف عسكرية أوسياسية.
- تقليل كثافتها بحيث تصبح خسائرالضربات أقل بشريا و عمرانيا .
- فتح شرايين للحركة تسهل حركة إخلاء المدينة عند وجود تهديد جدي بضربها .
- تحسين إمكانية الإنقاذ و تقليل التأثيرات التابعة مثل الحرائق عن طريق تسهيل حركة معدات وفرق الإنقاذ .

وإن قواتنا المسلحة قادرة بإذن الله تعالي على صد أي إعتداء على مصر و لا يمكن أن يكون ما نتحدث عنة من تخطيط عمراني بديلا عن التخطيط العسكري و لكنة يمثل أداة من أدوات التخطيط العسكري و يعتبر مساهمة متواضعة من الحياة المدنية إلي الكفاءة العسكرية .

٥- الأسباب السياسية و الإجتماعية:

- المشروع القومي الذي يلتف حولة الشعب :

إن وجود مشروع قومي كبير يسبب نقلة نوعية لمصر دائما ما جمع جهود و قلوب المصريين حول الدولة ، فكم من المشروعات التي إلتف حولها المصريين منها ما هو سياسي كتحرير مصر من الإحتلال الإنجليزى أو تحرير سيناء من الإحتلال الصهيونى و منها ما هو عمراني كبناء السد العالى الذي كان لة فعل السحر فى نفوس المصريين فإن الشعور بالأمل فى المستقبل يغطي على الشعور بالإحباط فى الحاضر .

- إجتناب السخط الشعبى :

إن الحالة الصحية التي نعاني منها اليوم هو تدني معدل الرضا الشعبي لدي المواطنين لأسباب كثيرة قد تكون الإختناق المروري المتزايد أو التلوث البيئي أو إفتقاد الأمان و غيرها من الأمور التي تؤدي إلي تزايد السخط الشعبي و كل هذا يمكن تفادية بتجديد الأمل فى تخفيف العبء لدي المواطن ،كما يمكن أيضا تفريغ الطاقة الفكرية للمجتمع فى مناقشة الموضوع بشكل جاد مفتوح وديموقراطي ، يستفاد من أفكار الناس المؤيدة و المعارضة و يستفاد من نقدهم بل وهجومهم بدون فرض وجهة نظر مسبقة كما يحدث أحيانا لصالح طائفة ما .

- إجتناب التشوه الإجتماعي – الجغرافي :

من الواجب على أصحاب القرار تفادي تفريغ مصر من الإستثمارات وفرص العمل و الخبرات و الكفاءات وهو ما يخلق تدنيا فى نوعية السكان و مستواهم الإجتماعي .

٦- الأسباب الإقتصادية :

- **<u>هدر الجهد و المال و الوقت :</u>**

فعلي سبيل المثال إن عدد الساعات التي يفقدها العاملون بالقاهرة من يومهم و جهدهم فى محاولة الوصول إلى مقر عملهم كثيرة جدا كان من الممكن أن تستغل فيى العمل و الإنتاج ، أو على الأقل فى الراحة إستعدادا ليوم جديد من العمل .

ولقد أجمع خبراء الإقتصاد فى عدة ندوات أن العاصمة يجب أن تنقل من القاهرة إذا إنسدت شرايينها و هو ما يهدد إقتصادها .

و كذلك السياحة تقع فى طائلة التهديد أيضا بسبب الظروف البيئية و العمرانية فنجد أن المناطق البكر فى البحر الأحمر أكثر إغراءا من زحام القاهرة ، مثل ما حدث فى تقرير اللجنة الأولمبية الدولية التي رفضت إقامة الدورة الأوليمبية فى القاهرة الذي استند فى رفضة علي خطورة الشلل المروري المتوقع على نجاح الدورة و خطورة تلوث هواء القاهرة على صحة اللاعبين؟

فنجد أن رؤوس الأموال الضخمة التي تنفق لإصلاح المرور بالقاهرة إذا وجهت نحو نشاط إقتصادي بناء يمكن أن توفر العديد من فرص العمل الغالية.

- **<u>إستغلال فرص الإستثمار و التمويل:</u>**

هناك فرصة ذهبية تظهر هذه الأيام يمكن أن تكون دافعا للتعجيل بقرار إنشاء العاصمة الجديدة لمصر ، وهو تميز الوضع الإقتصادي العربي نتيجة إرتفاع أسعار النفط و التي جعلت رؤوس الأموال العربية لا تجد منفذا حقيقيا للإستثمار مما دفعها إلي الإندفاع نحو إستثمارات غير حقيقة مثل المضاربة فى البورصة و الإستثمار العقاري غير البناء. فمن الممكن إذا طرح مشروع مستقبلي يحتاج إستثمارات كبيرة مثل عاصمة جديدة لمصر ، أن يجذب رؤوس الأموال العربية و المصرية لتمويلة إعتمادا على الأرباح المتوقعة من خلال:

- ❖ الإستثمارات المصرية و العربية التي تستنزف حاليا فى الإستثمار العقارى المدمر فى القاهرة الكبري و ضواحيها .
- ❖ الأموال التي تنفق فى تحسين القاهرة فيلتهمها النمو العمرانى المتسارع بدون فائدة ملموسة .
- ❖ عائد إستثمار مباني و أراضي الدولة داخل القاهرة .
- ❖ عائد الإستثمار السياحي و الإقتصادي للقاهرة بعد تخفيف عبئها و عودتها كمركز للجذب السياحى .
- ❖ تحسين الظروف البيئية للقاهرة و بالتالي تحسن الظروف الصحية لسكانها وضغط نفقات العلاج الكبيرة .

هل تضخم القاهرة خطر على مصر ؟

القاهرة واحدة من أضخم مدن العالم و يصعب تحديد سكانها عدم وضوح الحدود الوظيفية للمدينة أو إقليمها التي يتم التفاعل بين المسكن و العمل و الخدمات بالرغم من وضوح الحدود الإدارية فعدد سكانها يتراوح بين ٢٠ و٢٥ مليون نسمة أى بين ربع أو ثلث سكان مصر !! و مهما كان العدد فهو مفزع .

و نجد أن هذه الظاهرة تزداد سوءا نظرا لأن القاهرة لا تزال نقطة جذب هائلة لمزيد من السكان، فنجد أن نصف خدمات جمهورية مصر العربية تتواجد فى القاهرة حيث أنها تحتوى على ٥٥% من خدمات التعليم الجامعى و ٤٦% من أسرة المستشفيات و يتركز بها حوالي ٤٣% من فرص العمل المصري و هذا هو المحور الأساسى و الرئيسى للتغير نحو النهضة و لا أبالغ فى ذلك .

إن تركز نصف الخدمات و الإستثمارات فى القاهرة بالرغم من وجود حوالى ربع السكان بها ، فنجد أن هذا يعنى أن سكان القاهرة وحدهم يحصلون على ما يحصل علية ثلاث أرباع المصريين الذين يقيمون خارجها ، و يحصل المواطن القاهري على ثلاث أضعاف فرص العمل و الخدمات التي يحصل عليها المصري الذي يعيش خارجها ، و هذا الخلل يتنافي مع العدالة الذي قد يكون الكارثة على مستقبل هذا الوطن !!.

ويجذب عدم التوازن المزيد من السكان إلي القاهرة بحثا عن الخدمات و فرص العمل و الإستثمار ، مما يعني نظريا هجرة نصف سكان مصر إلي القاهرة حتي ينتهي إختلال التوازن بين الخدمات و عدد السكان ، فهل يتصور أحد ماذا سيصبح حال القاهرة إذا أصبح نصف عدد سكان مصر اليوم يقيمون بها سيصبح عدد سكانها ٤٣ مليون نسمة تقريبا أما إذا إستمر إختلال التوازن هذا حتى عام ٢٠٥٠ و أصبح نصف سكان مصر وقتها يقيمون في القاهرة سيصبح عدد سكانها ٨٦ مليون نسمة تقريبا !!

هل يمكن أن نترك مثل هذه الكارثة تحدث ؟

فإن كنا عاجزين عن إدارة العاصمة الحالية ذات العشرين مليون ، فهل سنستطيع إدارة عاصمة بها ٨٦ مليون نسمة ؟

قد يجد البعض أن هذه الأرقام مبالغ فيها ، من يجد ذلك فليسأل نفسة كم كان عدد سكان القاهرة من خمسون عاما وهل كان يصدق أحدا يومها أن القاهرة ستضم بعد نصف قرن منها أكثر من عدد سكان مصر بأكملها فى ذلك الحين !!.

إن التركز السكاني الحالي يعنى أن القاهرة مدينة شديدة الخطورة عند التعرض لأي كارثة طبيعية أو إعتداء خارجي ، وهو ما يعنى أنها هدف مغري لأي عدوان و من غير المنطقى تركيز مزيد من السكان بها لتسهيل مهمة العدو فى ضرب مصر ؟

و ماذا سيكون حال باقى مصر ؟

سنجد العديد من المدن و الأقاليم يتم تفريغها من أفضل سكانها و إستثماراتها لصالح القاهرة ، سنجدها دولة ذات قلب متضخم و أطراف هذيلة ،

أن أى جسد يواجة مرضا كهذا مهددا بالموت ، و هذا السيناريو يحمل خطرا شديدا على مستقبل مصر التي سيتم تفريغها من السكان و خاصة المستويات العالية من المهارات و القدرات فى تتضخم العاصمة (القاهرة) سكانيا و عمرانيا إلى حدود يستحيل التعامل معها .

و عفوا لقسوة التشبية و لكن حين يبدأ عضو من الجسد في النمو بشكل أكبر من معدلة الطبيعي ، و يشغل نسبة أكبر مما ينبغي له ، يصبح ورما سرطانيا ، يقتل الجسد كلة بعدة طرق ، أولها سحب الموارد من كل الجسم لينمو هو، فيترك الجسم ضعيفا منهار المناعة لفتك الأمراض التى كان يمكنة فى العادة التغلب عليها ، و يضغط العضو المتضخم على شرايين القسم وقنواتة الغذائية و العصبية فيعيق عملها ، و ينتحر العضو المتضخم نفسة بالضغط على الشرايين و المسالك داخلة نتيجة نموه المفرط ، فيموت الجسد بموتة ! إن هذه الصورة لمريض يقتلة السرطان ، و لا يمكن أن نترك مصر أن تتعرض لها ،إذا استمرت العاصمة (القاهرة) فى التضخم على حساب باقى مصر .

إن أي تخطيط لمستقبل مصر يجب أن يفرض توزيع الإستثمارات و الخدمات خارج العاصمة (القاهرة) إلى مناطق أخري فى مصر و يكفي ما حدث حتى الأن ، أما المستقبل فلابد من تقليل قوة جذب القاهرة ، و إنشاء عاصمة سياسية جديدة كنقطة جذب بدلا من تقوية القاهرة كنقطة جذب بوجود العاصمة بها .

إن إنفاق المزيد من المال لتحسين القاهرة دون نقل العاصمة منها سيكون سببا فى زيادة المشكلة لا حلها ، فالمشاكل العمرانية و البيئية التى تواجة العاصمة (القاهرة) و أرتفاع تكلفة السكن و الحياة بشكل عام بها تمثل عامل طرد يخفف لحد ما من سرعة الهجرة إلي القاهرة ، و يعنى ذلك أن تحسين بيئة القاهرة العمرانية دون غيرها سيكون عامل جذب لمزيد من السكان لها و يكفي أن نتصور أن الإستثمارات التي ستنفق لتحسين القاهرة ستعنى خلق الملايين من فرص العمل بها و جذب ملايين جديدة من السكان لإلتهام التحسين الذي يحدث و يحول الأمر إلي سباق يائس بين إنفاق المال للتطوير و إبتلاع الزيادة المتسارعة لكل هذه الأموال و نتائج إنفاقها . إن هذه الحلقة المفرغة يستحيل كسرها إلا بتوقف هذه التمييز الكبير للعاصمة (القاهرة) على بقية مدن مصر فى الخدمات و الإستثمار و خلق مراكز جذب جديدة تتوزع عليها الإستثمارات و الخدمات بمستوي يقارب العاصمة الحالية (القاهرة) إن لم يزد عنها . بل و نقل عدد من الأنشطة الإقتصادية و الوظيفية من العاصمة الحالية (القاهرة) إلى مدن أخرى تحولها إلى مناطق جذب إقتصادي و إستثمارى .

و أهم قرار لبداية عصر النهضة هو نقل العاصمة السياسية و الإدارية من القاهرة إلى موقع جديد يبعد عنها مسافة كبيرة تكفي لإفلاته من تأثير جذبها الشديد . بل و توفير مجموعة من العواصم ذات وظائف متنوعة تجذب الإستثمارات و تخلق فرص للعمل مما يساعد على إبطاء النمو السكاني فى الأماكن المتكدسة بالسكان و بالتالي يحسن من نوعية الخدمات و حياة المواطنين الذي ينعكس بدورة على المظهر الحضاري العام للدولة ككل .

الباب الثالث

إختيار موقع العاصمة الجديدة

موقع العاصمة الجديدة :

هناك العديد من العوامل التي تحدد الموقع الأمثل لعاصمة دولة ، بعض هذه العوامل تخطيطية ، وبعضها سياسية ، و عادة ما يصلح أكثر من موقع يرجح كل منهم سبب ؟

و نعرض فى هذا الفصل من الرؤية أسلوب للتعامل مع الموضوع يفتح افاقا جديدة لإختيار الموقع بناءا على دراسة و رؤية تخطيطية و لكن القرار النهائى بشأن موقع العاصمة يحتاج لدراسات تفصيلية كمية تحدد المواقع و تفاضل بينها بناء على كل معايير التقييم ، و أهم معايير التقييم التي بنيت عليها هذه الدراسة هي :

- العلاقة بالعاصمة الحالية (القاهرة) قربا أو بعدا .
- العلاقة بالسواحل و الحدود الدولية .
- العلاقة بالتجمعات القائمة .
- العلاقة بالنيل .
- البناء على السهل أو الجبل .

- **علاقة العاصمة الجديدة بالقاهرة :**

يتنازع متغيران رئيسيان موقع العاصمة الجديدة ، و يدفعها الأول بعيدا عن القاهرة ، و يجذبها الثاني منها :

❖ **الإبتعاد (الفرار من أسر المدينة العملاقة):**

يجب أن يبعد موقع العاصمة الجديدة عن القاهرة بمسافة لا تقل عن ٣٠٠ كيلومتر مربع ، حتى لا تقع فى أسر القاهرة مثلما حدث للعديد من المدن الجديدة القريبة من القاهرة التي تحولت إلي ضواحي سكنية لها ، مثل مدن الشروق و العبور و السادس من أكتوبر و العاشر من رمضان . كما وقع فى أسرها العديد من القري الصغيرة التي تضخمت و تحولت إلي أحياء عشوائية تحيط بالقاهرة و تحصل على خدماتها منها ، و حتي بعض المدن القديمة القريبة إنجذبت إلى القاهرة ، مثل قليوب و القناطر و بنها و الزقازيق . فكل هذه المدن ينتقل سكانها يوميا من مدنهم للقاهرة للعمل ، و في بعض الأحيان يقيمون بالقاهرة و يعملون فى هذه المدن . أى أن علاقة السكن و العمل و الخدمات تمارس بحرية على قياس هذا الإقليم الضخم .

و لذلك يجب إختيار موقع العاصمة الجديدة تضمن منع حدوث ذلك ، و قد تم إقتراح مسافة ٣٠٠ كيلو متر مربع لأن الرحلة من العاصمة الحالية (القاهرة) إلي العاصمة الجديدة ستستغرق سبع إلى ثمان سعات ذهابا و إيابا ،أي يوم عمل كامل ، و هو ما يعني صعوبة أن يسكن شخص ما فى القاهرة و يعمل في هذه المدينة أو العكس .
و يكمن أن تزيد هذه المسافة إلى ٤٠٠ أو ٥٠٠ كيلو متر مربع إذا أخذنا فى الحسبان التطور فى وسائل المواصلات الذي يوازي رؤية النهوض بالمستقبل الذي يمكن أن يقلل من الوقت اللازم لمثل هذة الرحلة ، و بشكل عام كلما إبتعدنا عن القاهرة كلما زادت فرصة إفلات العاصمة الجديدة من أسر زحام و مساوئ العاصمة الحالية .
و هكذا نجد أن هناك دائرة إفتراضية نصف قطرها ٢٥٠ كيلو متر مربع تحيط بالعاصمة الحالية (القاهرة) يمنع أن تكون بها العاصمة الجديدة ، وثم يقل تدريجيا كلما إبتعدنا ، فمسافة ٣٠٠ كيلو متر مربع المذكورة هي مسافة حقيقية على الطرق و ليس نصف قطر إفتراضى .
و بهذا يخرج من الإختيار كل من مدن الدلتا و القناة و ساحل البحر المتوسط بين العلمين و العريش ، وكما يخرج من دائرة الإختيار جنوبا الفيوم و بني سويف .
و يقع على حدود هذة الدائرة مدن العلمين (مارينا) و شمال الواحات البحرية و المنيا و رأس غارب و العريش .
و إذا وسعنا الدائرة ١٠٠ كيلو متر مربع أخري يدخل فى الإختيار رأس الحكمة و كل من الواحات البحرية و جنوب محافظة المنيا و شمال محافظة أسيوط و شرم الشيخ و بناءا على هذا العامل وحدة يمكن أن تكون العاصمة فى أي مكان يبعد أكثر من ذلك .

❖ مركز الثقل الديموجرافي :

و لكن يوجد عوامل أخري تحقق التوازن مع عوامل الطرد و الإبتعاد عن القاهرة - وهي وقوع القاهرة تقريبا فى مركز الثقل الديموجرافي لمصر الحالية ، حيث تتركز معظم الكتلة السكانية فى الدلتا و القناة و الإسكندرية على مسافات لا تزيد على ٢٢٠ كيلو متر مربع من القاهرة فى الشمال ، بينما يتركز عدد أقل من السكان فى الصعيد على مسافات تصل إلي ٩٠٠ كيلو متر مربع جنوب القاهرة ، و تقع القاهرة فى مركز ثقل هذا التوزيع ، ممثلة أثقل نقطة فية لتركز حوالي خمس سكان مصر بها .

و من المتوقع أن يتحرك مركز الثقل السكاني جنوبا فى مصر ٢٠٥٠ ، فمحاور التنمية التي لا مهرب من اللجوء إليها يقع ثلاث منها في الجنوب (البحر الأحمر و جنوب سيناء ، الصحراء الغربية ، الظهير الصحراوى للصعيد) بينما يبقي محور الساحل الشمالي فقط فى الشمال .

و لكن مركز الثقل السكاني لن يبتعد عن القاهرة كثيرا ، فكتلة بهذا الحجم تحرك مركز الثقل نحوها بمجرد تحركة بعيدا عنها ، و لهذا يتوقع أن يكون مركز الثقل السكاني الجديد جنوب القاهرة بحوالي مائة كيلو متر .

و من المؤكد أن العاصمة ليس من الضرورى أن تكون فى مركز الثقل السكاني كما نشاهد فى معظم عواصم العالم ، ولكن يفضل ألا تبتعد بشكل كبير يجعل معظم سكان الدولة بعيدين عن العاصمة ، و هو ما يجعل من غير المفضل أن تكون العاصمة فى أحد أركان الجمهورية أو أقرب حدودها ، بل أقرب إلى مركز الثقل السكانى .

- **العلاقة بالساحل و المناطق الحدودية :**

تحتاج العاصمة إلى الإقتراب من البحر في نفس الوقت الذي تحتاج فية إلي الإبتعاد عنه ، فإن سهولة الإتصال بالعالم الخارجي عنصر هام تحتاجة العاصمة ، فوجود ميناء بحري يضمن سهولة وصول إحتياجات المدينة من الخارج و سهولة تصدير منتجاتها ، بينما يعني الوجود على الساحل سهولة الغزو الخارجي و التعرض لمخاطره ، بالإضافة لخطر زيادة منسوب البحر الذي قد يحدث على المدي الطويل و يهدد وجود المدن الساحلية في معظم مناطق العالم . و إن كان هذا الخطر غير مؤكد أو قريب الحدوث اليوم ، فلم المجازفة بوجود العاصمة فى موقع يهدده خطر فى المستقبل البعيد .

- **العاصمة تقع فى العمق الإستراتيجى :**

وخطر الغزو الخارجي لا يهدد المدن الساحلية فقط بل المدن القريبة من الحدود الدولية عامة ، فنلاحظ من تاريخ مصر أن الحملات الصليبية احتلت دمياط و المنصورة و رشيد ، و لكنها عجزت عن الوصول للقاهرة حيث تكسرت موجاتها مع زيادة المقاومة كلما توغلت فى العمق المزدحم سكانيا ، ورغم التطور الكبير فى الحروب الحديثة إلا أن المدن الحدودية و الساحلية لا تزال تتعرض لمخاطر أكبر من المدن الداخلية أبعد عن مرمي نيران العدو ، وهو نفس ما حدث لمدن شمال إسرائيل و جنوب لبنان اللتين تعرضا لخسائر أكبر من باقى مناطق الدولتين فى حربهما الأخيرة عام ٢٠٠٦ .

لذا يتنازع موقع العاصمة عاملان متضادان ، محاولة الإقتراب من البحار للإتصال ، و محاولة الإقتراب من العمق الإستراتيجي لتفادي مخاطر الغزو .

و يبدو أن الأنسب الإبتعاد عن البحر و الحدود الدولية مسافة لا تقل عن ١٠٠ كيلو متر و يفضل أن تزيد إلى ٢٠٠ كيلو متر ، وربما زادت هذه المسافة بالنسبة للحدود الشمالية الشرقية أكثر بسبب أن هذه المنطقة كانت دائما بوابة الغزو من الهكسوس حتي الإسرائليين . مما يعني بخروج سيناء و كذلك مدن القناة من إمكانية وجود العاصمة بها .

وكذلك يفضل ألا تكون العاصمة المصرية على الساحل البحرالمتوسط ، المصدر الثاني للغزو فى تاريخ مصر (الرومان ثم الصليبيون ثم الفرنسيون و الإنجليز) ، فلم يحدث أن كانت عاصمة مصر علي الساحل إلا خلال فترة الإحتلال اليوناني ثم الروماني ، الذى كان يعتمد على البحر فى الإتصال بعواصم هذه الدول فى أوروبا .

وكذلك يفضل ألا تكون عاصمة مصر على ساحل البحر الأحمر رغم أن التاريخ البعيد لا يسجل غزو مصر عن طريقة ، إلا أن التاريخ الحديث يسجل مهاجمة الإسرائليين ساحل البحر الأحمر أثناء حرب الإستنزاف ، و كذلك قد يحمل المستقبل مخاطر الغزو من الشرق ، سواء بصعود القوة العسكرية لدول شرق اسيا أو بسبب الصراع على البترول و الممرات المائية لنقله التي يمثل البحر الأحمر وحدا من أهمها. وإن كان عمق الإبتعاد عن البحر يمكن أن يقل نسبيا لوعورة المنطقة ووجود عدد محدود من المداخل إلي قلب مصر يمكن التحكم بها ، أشبة بمنطقة المضايق الإستراتيجية بسيناء ، بعكس البحر المتوسط الذي يواجة مناطق سهلية مفتوحة .

ورغم قلة التهديد الحالى من الغرب و الجنوب ، فلا يستبعد زيادتة فى المستقبل ، خاصة مع توقع أن تكون أفرقيا ساحة للحرب على البترول فى العقود القليلة القادمة .

ويعنى ذلك بإختصار أن تبعد العاصمة ٢٠٠ كيلومتر مربع عن السواحل و الحدود الدولية ، و يفضل أن تقترب من مركز الأراضى المصرية ، أو مركز الثقل الديموجرافي ، الذي يقع فى الصحراء الغربية إلى الغرب قليلا من وادي النيل قرب أسيوط .

- **الإقتراب من البحر لزيادة الإتصال :**

إن كان الإبتعاد عن البحر ضرورة أمنية ، فالإقتراب منة ضرورة إقتصادية ، لذلك يفضل ألا تبتعد العاصمة الجديدة ععن البحر أكثر من ٢٠٠إلى ٣٠٠ كم ، بحيث يكون لها ميناء بحري فى مدينة أخري ، ويشبة ذلك علاقة القاهرة بمينائيها الأسكندرية و السويس حاليا . ويعنى ذلك أن موقع العاصمة يجب أن يوجد فى شريط يبعد عن البحر ٢٠٠ إلى ٣٠٠ كم ، وهو ما يعنى أن وادي النيل بجنوب مصر يصلح لذلك خاصة ضفافة الشرقية نتيجة الإتصال بالبحر الأحمر ، وشريط موازي للبحر المتوسط يمر بالفيوم و الواحات البحرية و سيوه يمكن اتصالة بالبحر المتوسط .

العلاقة بالتجمعات القائمة :

بعد ٣٠ عام من تجربة مصر الأخيرة فى المدن الجديدة ، ظهر أن التجمعات الجديدة التي تنشأ مستقلة تماما يتأخر نموها عن مثيلتها التي تبني على نواة عمرانية صغيرة قائمة أو أقرب مدينة قريبة تعتمد عليها فى الخدمات خلال فترة البداية ، فأصبحت مدن الجيل الثاني أقل تطرفا فى الإبتعاد عن العمران القائم ، ولكن المشكلة الرئيسية هى اقتراب التجمع الجديد من تجمع كبير يأسر التجمع الجديد و يحولة إلي مجرد ضاحية أو تابع ، لهذا يحتاج إختيار موقع العاصمة الجديدة الحرص فى إختيار علاقتها بالعمران القائم ، فتبتعد عن المدن الكبيرة سريعة النمو مثل القاهرة و الأسكندرية ، بينما يمكن الإقتراب من مدن متوسطة أوصغيرة ذات مستوي عالى بعد فترة قصيرة من بداية حياتها مثل الجامعات و المستشفيات ، نظرا لإنتقال أسر تامة التكوين من كل الفئات العمرية و إنتقال الطبقات العليا ، بعكس المدن الجديدة التقليدية التي يهاجر إليها الشاب و الطبقات محدودة الدخل .

- **العلاقة بالنيل :**

يفضل أن تقع العاصمة الجديدة علي أحد محاور التنمية المستقبلية ، و نظرا للأسباب الإستراتيجية يخرج محورا البحر الأحمر و الساحل الشمالى ، لذا يبقي محورا تنمية الظهير الصحراوى لوادي النيل و الصحراء الغربية .

و تصعب المفاضلة بينهما ، الإبتعاد عن وادي النيل هدف فى حد ذاتة بالنسبة لمحاور التنمية ، مما يرشح محور الصحراء الغربية أكثر ، و لكن تبقي استدامة التنمية بة محل تساؤل نظرا لعدم التحقيق من تجدد الخزان الجوفي العميق للصحراء الغربية (الخرسان النوبي) ، مما يعني أن العاصمة الجديدة قد تواجة تساؤلات بشأن مستقبلها بعد قرن من الزمان تقريبا ، و عندها سيصبح من الضرورى توصيل مياه النيل إليها . و هو ما يعود بنا إلي تفضيل عدم المبالغة فى الإبتعاد عن وادي النيل بحيث يمكن الإعتماد علية كمصدر متجدد للمياه . و فى هذة الحالة يكون الإختيار إما وضع العاصمة الجديدة فى الظهير الصحراوى للصعيد ، او فى أحد منخفضات الصحراء الغربية الأقرب إلي النيل مثل وادي الريان أو الواحات البحرية بحيث يمكن توصيل المياة إلية إذا إقتضت الظروف المستقبلية ذلك .

- **البناء على السهل أو الجبل :**

إعتاد المصريون على الحياة فى السهول فى وادي النيل و الخوف من الجبال ، و لكن مع ضيق وادي النيل أصبح من الضرورى عليهم التعامل مع الصحراء و مرتفعاتها . و إذا تم إختيار موقع العاصمة الجديدة فى الظهير الصحراوى للصعيد ، فسيكون من الأفضل إنشاء العاصمة على المرتفعات الجديدة فى الظهير الصحراوي للصعيد ،

فسيكون من الأفضل إنشاء العاصمة على المرتفعات المحيطة و ترك الأراضي المنخفضة للزراعة و خاصة أن الماء فى الظهير الصحراوى المنخفض سيسبب النمو العمرانى على الأرض الزراعية القديمة أو المستصلحة فى عقود قادمة . و إذا لاحظنا أن الهضبتين الشرقية و الغربية تطلان على النيل ووادية فستكون هذة ميزة بصرية و جمالية و نفسية كبيرة لسكان العاصمة الجديدة و مصدر إعجاب لزوارها .

أما بالنسبة للتنمية فى الصحراء الغربية فمعظمها هضبة منبسطة مرتفعة تتخللها بعض المنخفضات التي تضم الواحات ، و يمكن أن يكون موقع العاصمة على أيهما و إن كان يفضل الإبتعاد عن المنخفضات التي يقل منسوبها عن سطح البحر ، لسببين : الأول خطر زيادة منسوب البحر الذي قد يحدث على المدي الطويل و يهدد وجود المدن الساحلية و المنخفضات فى معظم مناطق العالم و إن كان هذا الخطر غير مؤكد أو قريب الحدوث اليوم . فلم المجاذفة بوجود عاصمة فى موقع مهدد فى المستقبل البعيد .

و الثاني إحتمال توصيل مياه النيل أو البحر أو كليهما إلى المنخفضات فى المستقبل البعيد لتغيير طبيعة الصحراء المصرية ، و هو إحتمال كان قد إقترب مع مشروع توصيل مياة النيل بهدف توليد الطاقة ، ثم تحويلة إلى مشروع توصيل مياة النيل بهدف مزدوج هو الطاقة و الزراعة ، و مع التحولات التقنية المستقبلية يمكن أن يكون ذلك هدفا ضروريا ، لذا يفضل عدم وضع عوائق مثل هذة الإحتمالات تتمثل فى عاصمة جديدة فى أحد المنخفضات .

الإبعاد الجمالية بموقع العاصمة الجديدة :

لا يجب هنا أن ننسي الأبعاد الجمالية للمدينة ، فجمال القاهرة ونيلها أحد أسباب الإرتباط النفسى بها ، لذلك لابد من إختيار موقع لة جمال طبيعى لايقل عن جمال القاهرة ، وهذا ما يزيد من فرص إختيار موقع صحراوي مرتفع يطل على النيل ، بحيث يري النيل و الأرض الزراعية المصرية المميزة . دون أن يلتهم منها شيئا أو يلوث النهر و يزخر الظهير الصحراوي للصعيد بعدد كبير من المواقع التي تتسم بهذة الميزة الفريدة .

و مما سبق يتلخص لنا أن معظم المعايير ترشح منطقة تتوسط مصر تشمل الظهير الصحراوي للوادي بالمنيا و شمال أسيوط خاصة الظهير الصحراوي الشرقى و تمتد غربا حتي الأطراف الشرقية للواحات البحرية .وهى تشكل مثلثا رؤسة المنيا و أسيوط و الواحات البحرية ، مع ترجيح الهضبة شرق المنيا المطلة على النيل لموقع العاصمة الجديدة ، ويمكن للدراسات التفصيلية للطبوغرافيا و طبيعة التربة و المناخ و الدراسات البصرية و السكانية و الإقتصادية و الأمنية و العسكرية أن تحدد بدائل الموقع بدقة و تعدها بشكل واضح لإتخاذ القرار السياسى .

الباب الرابع

تجارب مصر و العالم فى نقل العواصم

فكرة نقل العاصنة ليست فكرة جديد، بل هي عملية مرت بها معظم دول العالم فى التاريخ القديم و الحديث ، أول هذه الدول مصر التي تنقلت عاصمتها فى أكثر من عشر مواقع عبر تاريخها الممتد ، و مرورا بدول عديدة قى العالم نقلت عاصمتها من المدن الكبري إلي مدن جديدة أصغر مخصصة للحكم و الإدارة السياسية ، و تعرض الفقرات التالية بإختصار بعض هذه التجارب فى مصر و العالم .

تاريخ نقل العاصمة فى مصر :

عاصمة مصر تنقلت من موقعها ١٧مرة فى تاريخها و إن كانت مصر هي أول دولة مركزية فى التاريخ ، فهي أول دولة كان لها عاصمة ، و أول دولة غيرت موقغ هذه العاصمة ،

فقد تغيرت عاصمة مصر خلال تاريخها الطويل سبع عشر مرة ، منتقلة بين أحد عشر موقعا ، نذكر منها طيبة (الأقصر) بضع مرات ، و منف (شمال القاهرة) وأون (عين شمس) و بوبسطة (الزقازيق) و تانيس (صان الحجر) و أخت اتون عاصمة اخناتون المنيا.

و العاصمتان الأحدث هما الأسكندرية التي كانت عاصمة مصر فى العصرين اليوناني و الروماني ، وكان إختيار الأسكندرية لموقعها زمن بعده الرومان لأنها ميناء بحري و أقرب مناطق مصر من عاصمتي الإمبراطوريتين اليونانية و الرومانية اللتين حكمتا مصر خلال الفترة ٣٠٠ ق م حتى ٦٧٠ مأي حوالي ٩٠٠ عام ، أما العاصمة الحالية فقد تأسست بالفسطاط عام الفتح العربي ٦٧٠ ميلادية و قد إختار عمرو بن العاص موقعها لتكون الأقرب إلي المدينة المنورة عاصمة الدولة الإسلامية ، و أمر عمر بن الخطاب ألا يتخذ الإسكندرية عاصمة حتى لا يفصل النيل بين المدينة و جيوش المسلمين و بقيت عاصمة مصر متنقلة بين احياء متتابعة فى نفس الموقع و بقيت فى هذا الموقع لمدة تقارب الألف و خمسمائة عام و هي أطول فترة تقضيها عاصمة مصر فى موقع واحد دون إنتقال .

---

(١) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر مدينة القاهرة الخطوط العربية على عمائر القاهرة سيرة أحمد بن طولون ، ترجمة و تحقيق زهير الشايب – منى زهير الشايب ، دار الشايب للنشر ١٩٩٢ ص ١٧.

وقد تعددت أسباب تغيير العاصمة ، فأحيانا كانت تتغير بسقوط مصر فى يد قوى أجنبية أو تغير الأسر الحاكمة أو تغيير الديانة كما حدث حين نقل أخناتون العاصمة من طيبة إلي المنيا للإبتعاد عن تأثير كهنة امون فى العاصمة القديمة و غيرها من الأسباب (٢).

أما عواصم مصر الإسلامية الأربعة فقد كان الإنتقال إليها مرتبطا بتغير الحكام و محاولة إنشاء مدينة للحكم منفصلة عن الشعب الذي يقيم بالعاصمة الأقدم و كانت القاهرة الفاطمية هي أول مدينة ملكية مسورة تماما يقيم بها الخليفة و جنودة و بعد إنتهاء العصر الفاطمي تركها صلاح الدين للشعب و أسس مقرا للحكم بالقلعة و ظل مقر الحكم ينتقل فى نفس الموقع تقريبا دون إتخاذ إسم جديد للمدينة .

تجارب العالم فى نقل العواصم :

تعددت تجارب نقل العواصم فى دول العالم و إن كان أشهرها تجربة نقل العاصمة البرازيلية من ريو دي جانيرو إلى برازيليا و لكن هناك تجارب عديدة أقل شهرة و إن كانت لا تقل أهمية .فمن الملاحظ وقوع معظم عواصم الدول المستعمرة على السواحل ، ثم إنتقال العديد منها للداخل بعد الإستقلال ، كما حدث فى الولايات المتحدة و البرازيل و الهند التي إنتقلت عاصمتها من كلتكا الساحلية إلى نيودلهي الداخلية قبل إستقلال الهند عن الإحتلال البريطانى .

- **الولايات المتحدة (٣):**

إنتقلت عاصمة الولايات المتحدة أكثر من مرة خلال فترة تأسيس الدولة فتنقلت عدة مرات بين نيويورك الميناء الرئيسى و فلادلفيا أكبر المدن الأمريكية فى هذا الوقت و ذلك منذ تأسيس الولايات المتحدة عام ١٧٧٧ بعد حرب الإستقلال و حتي الإستقرار فى العاصمة الحاليو واشنطون عام ١٨٠٠ . وقد أنشئت على جزء مستقطع من ولاية ميرلاند و تعرف بإسم واشنطون دي سى تمييزا لها عن ولاية واشنطون بالشمال الغربي Washington.D.C(District of Colombia) بل و قضت العاصمة الأمريكية فترات قصيرة فى مدن أقل شهرة مثل لانكاستر ببنسلفانيا عام ١٧٧٧ و ترينتون بنيو جيرسى عام ١٧٨٤ و انابوليس بميرلاند عام ١٧٨٣ .

وبالرغم من نقل العاصمة فلادلفيا عام ١٧٩٠ فقد استمرت فى النمو كأكبر مدينة أمريكية بسبب إرتكاز الصناعة بها و بقيت كذلك إلى أن تقدمت نيويورك عليها فى منتصف القرن التاسع عشر و بقيت بين نيويورك هكذا حتي إنتقلت إلى كاليفورنيا خلال الستينات من القرن العشرين و لكن بقيت نيويورك العاصمة السياسية للعالم بسبب وجود مقر الأمم المتحدة بها و بقيت واشنطون هي العاصمة السياسية بالرغم من أنها أصغر هذة المدن .

---

٢ علماء الحملة الفرنسية ، ص٤٢.

3 Edward schat , When Capital Citises Move : The Political Geography Of Nation and State Building Working Paper , feb 2003 , p 15 .

- **البرازيل :**

إنتقلت عاصمة البرازيل من ريوجينيرو الساحلية إلي برازيليا الداخلية و قد إتخذ قرار نقلها ليصبح جزءا من الدستور البرازيلي عام ١٨٩٠ و ذلك حتي يتم تنمية قلب البرازيل الذي تم إهمالة بسبب إستعمار البرتغال الذي ركز التنمية على السواحل و لم يتخذ إجراء فعلي بنقلها إلا عام ١٩٥٦ بعد زحام ريو دي جينيرو **التي تعتبر نصف حجم القاهرة الحالية** و تم نقل العاصمة بالفعل عام ١٩٦٠.

- **الهند [٤] :**

إنتقلت العاصمة الهندية من كلكتا إلى نيودلهي عام ١٩٠٧ لأسباب عمرانية و أمنية نتيجة الخوف من ثورة سكان المناطق الفقيرة و المتدهورة الإستعمار الإنجليزي فى كلكتا و المستفيدين منة من الأثرياء الهنود ، حيث عانت المدينة من التمييز العنصري بين الإنجليز و أعداد كبيرة من الهنود الفقراء الثائرين علي سوء الاحوال المعيشية و على الإحتلال و لم يتم نقلها إلي أكبر مدن الهند وقتها مومباي بل إلى مدينة جديدة أنشئت بين دلهي و أجرا عاصمة الهند أثناء الحكم الإسلامي لها بالعصر الماغولي .

- **ألمانيا :**

تسبب تقسم ألمانيا إلي شرقية و غربية فى نقل عاصمة ألمنيا إلى بون و من الملاحظ أن العاصمة لم تنتقل إلي إحدي المدن الكبرى مثل هامبورج أو فرانكفورت أو ميونخ و إنما إنتقلت إلي مدينة صغيرة و هي بون و عادت بعد ذلك إلى برلين بعد إعادة الإنحاد .

- **باكستان :**

بعد إستقلال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧ أنشئت عاصمة جديدة هي إسلام أباد خلال الستينات و لم تبق العاصمي فى كراتشى أكبر مدن باكستان حينها لتفادي المشاكل المعروفة عن وجود العاصمة السياسية فى كبري مدن الدولة .

و من هنا نجد أن الشاهد فى التجارب السابقة أنة ليس من الضرورى أن تكون العاصمة من أكبر مدن الدولة و كذلك من الممكن أن يكون هناك عاصمة سياسية و عاصمة إقتصادية و تجارية .

---

4 " Search for A New Capital " , The Indian Historian , Bureau , March 1996 .

عاصمة الدولة ليست بالضرورة أكبر مدنها :

فضلت العديد من دول العالم أن تكون عاصمتها ليس أكبر مدنها و الجدول التالي يعرض أسماء بعض الدول التي لا تقع عاصمتها السياسية فى أكبر مدن الدولة و عدد سكان مدنها عام ٢٠٠٠ بالمليون نسمة :

بعض الدول التى لا تقع عاصمتها السياسية فى أكبر مدن الدولة (٥)

الدولة	العاصمة	عدد سكانها (بالمليون نسمة)	أكبر المدن	عدد سكانها (بالمليون نسمة)
كندا	أوتاوا	١,٠١	تورونتو	٤,٦
			مونتريال	٣,٥
استراليا	كانبرا	٠,٣	سدنى	٤,٠٤
			ملبورن	٣,٤
باكستان	إسلام أباد	٠,٨١	كراتشى	١٠,١
			لاهور	٥,٣
الهند	نيودلهى	٠,٣٢	موسباى	١١,٩
			كلكتا	٤,٥
البرازيل	برازيليا	٢,٩	ساو باولو	١٠,١
			ريو دى جنيرو	٦,٢
الولايات المتحدة	واشنطن	٠,٥٨	نيويورك	٨,٢
			لوس أنجلوس	٣,٨
المغرب	الرباط	١,٢	الدار البيضاء	٢,٩

(5) Source : www.CIA.gov/ The word Fact book

الباب الخامس

وبهذا نكون قد إنتهينا من فكرة نقل العاصمة و ما يترتب عليها من محاور للتنمية فى التوسع العمراني و التوسع الزراعي و التوسع الصناعيى و التجارة الداخلية و الخارجية و الحد من الكثافة السكانية و التكدس المرورى ،

و بهذا سنطرح بعد الأسئلة حول فكرة نقل العاصمة:

هل من السهولة تقبل فكرة نقل العاصمة و إنشاء عاصمة جديدة ؟

بالطبع ليست الفكرة بالسهلة و المقبولة سواء بالنسبة للشعب أو للمسئولين و من المؤكد أنة سيثار حولها العديد من الإعتراضات لأن مثل هذه القرارت ليس من الممكن أن تمر دون مناقشة مستفيضة و يجب دراسة الأمر بعناية و تروي و أخذ كل الإعتراضات على محمل الجد و الدراسة لأنة لا يوجد حل خالي من السلبيات كما لايوجد دواء خال من الاثار الجانبية و يجب التعامل مع الإعتراضات و الإنتقادات بعقل و حكمة ، و من المؤكد أن بعض الإعتراضات واقعية و مبرره و بعضها عاطفى و نفسى و لكليهما كل الإحترام و لا يمكن أن نلوم مصريا على عاطفتة نحو وطنة و عاصمتة التى يعرفها .

و الفقرات التالية تفتح الحوار بعرض بعض التحفظات على نقل العاصمة و مناقشتها و ذكر الإجراءات التي يجب إتباعها لتفادى المشاكل الحقيقية التي يجب الحذر منها .

إن عبقرية موقع القاهرة التي تقع فى موقع متميز عند إلتقاء الوادي بالدلتا و بالقرب من موانئ الإسكندرية و دمياط و السويس و مداخل سيناء فهل من الممكن إتاحة موقع جديد له كل هذا التميز ؟

من الأفضل عدم توفر كل هذا التميز فى موقع العاصمة الجديد ! و لعل جوابي هذا يدهش الجميع و لكن إذا حدث و توفر فى العاصمة الجديد هذا التميز فلما الحاجة إذا إلى نقل العاصمة لأن هذا سيؤدى إلى تكرار ما يحدث من تضخم هائل للقاهرة فى العاصمة الجديدة نتيجة وجود كل المغريات التي تقودنا لنفس المشاكل مرة أخرى ، فالمطلوب توزيع عوامل الجذب و النمو و الإستثمار على مواقع عديدة من أرض مصر حتى لا يتم تفريغ مناطق بشكل تام من السكان و الخدمات و الموارد و تركزها منطقة واحدة .

و بالعلم ستظل القاهرة محتفظة بطابعها الجذاب من كل الجوانب و لكن هذه المرة بشكل متحضر و صحي و ليس بالشكل الموجود الان الذي يضغط عليها لدرجة تهددا بالشلل التام و يجب ان يشمل موقع العاصمة الجديدة بعض المقومات التي تسمح له بالقيام بدور العاصمة لدولة تسعي لمزيد من التحضر الرقى و النظام على أن يكون هذا الموقع قطب من أقطاب تنمية هذا الوطن و ليس القطب الوحيد فالمبارة تدار بكل اللاعبيين و ليس بلاعب واحد .

إن أي تخطيط لمستقبل مصر يجب أن يفرض توزيع الإستثمارات و الخدمات خارج مركز الثقل السكاني إلي مناطق أخري و إلا سيتم تفريغ مصر تقريبا من سكانها ليتركزوا و يسكنوا جميعا فى القاهرة نفسها نظرا لما تتمتع به القاهره من خدمات و فرص عمل أكثر من أى مكان بالجمهورية ، فلابد من تقليل قوة جذب القاهره و إستغلال العاصمة السياسية كنقطة جذب بدلا منها .

و لا يعنى نقل العاصمة السياسية المصرية من القاهرة إنتهاء دورها كعاصمة سياسية و إقليمية تحتضن مقر جامعة الدول العربية مثلما تحتضن نيويورك مقر الأمم المتحدة لتكون عاصمة السياسة الدولية دون أن تكون عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ، فالقاهرة من الممكن أيضا أن تظل عاصمة العالم العربي دون أن تكون عاصمة جمهورية مصر العربية بل و ربما إختيار عاصمة سياسية جديدة لمصر يزيد من مصداقية وواقعية القاهرة كعاصمة للعالم العربي حقا .

كما أن القاهرة ستظل عاصمة التراث المصرى لما تحتويه من الأهرامات و الأزهر و الكنائس و ستبقي عاصمة للسياحة المصرية بكل ما تحتوية من مغريات الثقافة و الطبيعة و الترفية و ستبقي أيضا عاصمة للثقافة العربية بكل دور النشر و المطابع و مؤسسات الإنتاج الإعلامى و البث التلفزيونى الأرضي و الفضائى و المعلوماتى ، بل نقل العاصمة سيزيد من زيادة معدلات الإبداع على كل المستويات السابقة الذي تعتبر المثلث الكامل للدول المتقدمة .

هل من الممكن أن يكون للعاصمة الجديدة قيمة و ثقل حضاري مثل قيمة القاهرة التي تحتضن كل هذا التاريخ و التراث ؟

ليس المطلوب من العاصمة الجديدة أن تكون عاصمة ثقافية أو حضارية لمصر أو العالم العربي بل أن تكون عاصمة سياسية و إدارية لمصر و قطبا للتنمية الإقتصادية و البشرية فى جزء جديد من مصر و لا يمنع ذلك من إختيار موقعها فى مكان لة تاريخ فأغلب أراضي مصر ثرية بالتراث ، فغنى القاهرة بالتراث لا يعني فقر باقي مصر إلية و العاصمة الجديدة يمكن أن تضيف جمال الطبيعة و جمال العمران إلى قيمة التراث .

هل يمكن أن يكون للعاصمة الجديدة إسم مماثل فى القيمة لإسم القاهرة ؟

إن العاصمة الجديدة لن تكون إحدي المدن القائمة بل ستكون مدينة جديدة تقع بالقرب من مدينة قديمة أو لا و فى جميع الأحوال سيتم إختيار إسم جديد للعاصمة الجديدة بحيث يعبر عن امال الشعب المصري ورؤيتة لمستقبل بلده .

ماذا سنفعل فى كل الإستثمارات التي تنفق فى القاهرة اليوم ؟و خاصة الإستثملرات العقارية الهائلة فهناك مدن كاملة يبنيها المستثمرون حول القاهرة إعتمادا على شدة جذبها للسكان و الإستثمارات .

إن نقل العاصمة لن يحدث فى يوم و ليلة بل هو خطة تتم فصولة في نصف قرن تقريبا و هي فترة تتجاوز بكثير الزمن اللازم لإستكمال هذه المشروعات و تحقيق عائدها المرجو منها و قرار نقل العاصمة هو قرار سيوقف معدل نمو القاهرة و لن يفرغها من السكان ، فمازال هناك إحتياجات لمثل هذه المشروعات لنقل سكان القاهرة من القلب إلي الأطراف و لكن مع ضرورة إضافة نوعيات متعددة من الإسكان و الأنشطة الإقتصادية لهذه التجمعات المحيطة بالقاهرة لإستيعاب الطبقات المتوسطة و الفقيرة حتي يمكن نقل بعضهم من قلب المدينة القديمة لتتجانس المدينة عمرانيا و طبقيا بعد نقل العاصمة منها و لن تكون هناك خسائر تواجهة أصحاب الإستثمارات الحالية حتي يحاربوا الفكرة بل على العكس ممكن أن تكون العاصمة الجديد فرصة إستثمارية أخري يمكن إنتهازها .

من أين سيتم تمويل تكلفة إنشاء عاصمة جديدة و هل تتحمل ميزانية الدولة ثقل هذه التكلفة ؟

إن الإستثمارات المطلوبة لتوفير الخدمات و المرافق و الإسكان للعاملين فى الحكومة سيتم دفعها فى جميع الحالات سواء كانت العاصمة فى القاهرة أو فى غيرها ، و السكان الذين سينتقلون للمدينة الجديدة كانوا سيحتاجون لتكلفة ذلك فى مدنهم القديمة ، و لكن توفر ذلك فى أراضي بكر أقل تكلفة من توفرها فى مدينة مثقلة بالمشاكل كالقاهرة ، و إن تكلفة مدينة جديدة تقل بكثير عشرات المرات عن تكلفة إصلاح مدينة قائمة خاصة لو كانت بحجم القاهرة فتكلفة إنشاء الخط الثالث لمترو الأنفاق أو نفق واحد للسيارات كافية لإنشاء البنية التحتية الأساسية لمدينة كاملة ! أما تكلفة إنشاء المباني و المؤسسات الحكومية فمن الممكن تغطيتها بسهولة من عائد بيع أو تأجير بعض مقار الحكومة ذات القيمة العقارية الكبيرة بالقاهرة و من الميزانيات التي كانت تصرف فى جميع الأحوال لتوسيع و تحسين و تفخيم المباني القائمة .

و يجب على الجميع أن يعلم أننا بصدد بناء دولة قامت بثورة قاصدة الحياة الكريمة و المتحضرة و لهذا فإن التضحية فرض واجب على الجميع حكومة و شعبا .

فهل سيقبل الوزراء و رجال الأعمال و كبار رجال الدولة و من فى مستواهم هجر قصورهم و علاقاتهم و إرتباطاتهم بالقاهرة و الهجرة إلى مكان مجهول ؟

إن عملية النقل كما ذكرنا سالفا تتم تدريجيا عبر عقود فكل الأثرياء و أصحاب المناصب الذين لديهم أصول كبيرة بالقاهرة سيقاومون الإنتقال لفترة مثلما حدث فى البرازيل عند الإنتقال إلى برازيليا و فضلوا البقاء فى ريو و الذهاب لمقر وزاراتهم و أعمالهم مرة أو إثنين إسبوعيا و مع تغير الوجوه و تغيير الوزراء و الموظفين أصبح كبار الموظفين الجدد من العاصمة الجديدة

و إختفت ظاهرة التنقل خلال جيل واحد تقريبا و هو ما يفتح فرصا للإستثمار العقارى فى العاصمة الجديدة التي ستكون بيئتها العمرانية أفضل كثيرا من القاهرة .

أما بالنسبة للمواطن المتوسط و أسرتة فهل يستطيع الإنتقال إلى مدينة جديدة و تحمل أعباء ذلك ؟

لايوجد إجابة واحدة تشمل الجميع فلكل مواطن ظروفة و عند وضع خطة النقل يتم وضع ذلك فى الإعتبار فالإنتقال التدريجى للمؤسسات الحكومية يتيح إمكانية تخيير الموظف بين الإنتقال الفوري و الحصول على بعض المميزات فى الترقية أو فى الأجر أو فى مسكن و خلال فترة الإنتقال تلك يتم التركيز على تعيين موظفين جدد من الشباب حتي يتم بناء كوادر وظيفية جديدة تعمل بإسلوب جديد حيث أن إنشاء عاصمة جديدة لابد أن يواكبة إنشاء نظام إداري جديد .

و لا ننسي أن الكثير من الأسر تنتقل خارج مصر فى إعارة لدول عربية أو أجنبية فلماذا لا تستطيع نفس الأسرة الإنتقال إلى عاصمة جديدة إذا توفرت الإغراءات الكافية و ليتذكر الجميع أنه يبنى وطن و إرثا لأولادة و أحفادة .

و بهذا تم الرد على بعض التحفظات التى قد تثار و لكن الأهم من كل هذا أن يكون الجميع مخلصين لهذا الوطن بعيدا كل البعد عن التحيز لطائفة معينة أو أي مصالح شخصية فنحن فعلا فى امس الحاجة إلي الإخلاص فكم من دولة سقطت فى الهوية و بناها شعبها ليس بعددهم و لكن بحبهم و إخلاصهم لوطنهم .

وبما أنه تم طرح فكرة نقل العاصمة فى مشروع الدستور الجديد لجمهورية مصر العربية فهذا يدل علي أن فكرة نقل العاصمة مقبولة شكلا و فكرا و لم يبقي إلا النظر لها على محمل الجد وو ضعها محل دراسة فإن لم تفيد فلن تضر فى شئ .

الفصل الثانى

رؤية مستقبلية لتنمية سيناء

إستنادا على ماسبق و ما يترتب علية من تغير ملموس و تنمية فى ملامح جميع أركان الدولة المصرية فنجد أنة بمجرد طرح فكرة نقل العاصمة يترتب على ذلك توسع فى جميع المجالات من صناعة و زراعة و تجارة و تشييد و بناء ... إلخ ، ولهذا سنتحدث فى هذا الفصل عن بقعة غالية من بقاع مصر و تنميتها أهم مايكون لهذا الوطن ألا و هي سيناء حيث أن سيناء تمتلك الكثير من المقومات و الثروات التي ان الأوان لإستغلالها الإستغلال الفعلى .

مقدمة

حررت سيناء من الاحتلال الاسرائيلى، بعد سنوات ممتدة من الكفاح المسلح ومفاوضات السلام الشاقة، ثم جاء دور التنمية والتعمير والذى تم إقراره من خلال المشروع القومى لتنمية سيناء فى ١٩٩٤ مع مجموعة من المشروعات القومية بهدف تعمير الصحراء وإعادة توزيع السكان. ولكن لتنمية وتعمير سيناء أهمية خاصة نظراً لما لها من أبعاد أمنية وسياسية بجانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، فالفراغ السكانى والعمرانى الذى تعانى منه سيناء كان عامل جذب للكيان الصهيونى لاحتلالها فى ١٩٦٧ ومازال عاملاً جاذباً مع تغير المسميات بجعل "سيناء وطن بديل للفلسطينيين" مستغلين فى ذلك تراخى وفشل جهود تعمير سيناء، وقد جاءت الأحداث المتوالية بعد ثورة ٢٥ يناير لتكشف عن وجود مصالح أجنبية وأيادى خفية للكيان الصهيونى تعوق عملية التنمية فى سيناء من خلال حالة الانفلات الأمنى غير المسبوقة التى تشهدها سيناء ومحاولات الوقيعة بين القبائل السيناوية ووجود بعض العناصر المتطرفة التى وجدت مرتعاً لها فى ظل حالة الغياب الأمنى. وهو ما تنبهت له حكومة الثورة بالتأكيد عن أن المواطن السيناوى هو مواطن مصرى من الدرجة الأولى بعد سنوات عانى فيها أهالى سيناء ، وإعادة فتح ملف المشروع القومى لتنمية سيناء. وفى هذا السياق تحاول الدراسة استكشاف معوقات التنمية فى سيناء ومدى إمكانية استئناف المشروع القومى لتنمية سيناء فى ظل الظروف الراهنة والخصوصية التى تتمتع بها شبه جزيرة سيناء.

الباب الأول

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية فى سيناء

١- الموقع والأرض:

تحتل شبه جزيرة سيناء الركن الشمالي الشرقي من جمهورية مصر العربية بين دائرتى عرض ٢٨° و٣١.٥° شمالاً، وبين خطى طول ٣٢° و٣٥° شرقاً. وتبلغ مساحتها ٦١ ألف كم٢ أى حوالى ٦% من جملة مساحة مصر. وتبدو سيناء على الخريطة كمثلث شبه منتظم، يبلغ طوله نحو ٣٨٠-٣٩٠ كم وأقصى عرضه بين خليجى السويس والعقبة نحو ٢١٠ كم، قاعدته على ساحل البحر المتوسط فى الشمال من رفح حتى بورفؤاد بطول ٢٢٠ كم ورأسه عند رأس محمد، وضلعاه خليج العقبة والحدود المصرية الإسرائيلية فى الشرق وخليج السويس وقناة السويس فى الغرب.

وتنقسم شبه جزيرة سيناء إلى ثلاثة أقاليم جغرافية تتباين من حيث المكونات الطبيعية والمناخ ومقومات الحياة، فالسهل الشمالى تسوده التكوينات الرملية وبحيرة البردويل والمجرى الأدنى لوادى العريش، والهضاب الوسطى هى هضاب جيرية التكوين يقطع سطحها بعض الأودية المتجهة من الجنوب إلى الشمال أطولها وادى العريش، أما المرتفعات الجنوبية فتشكل أعلى مناطق سيناء ارتفاعاً وأكثرها تعقيداً، وهى تمثل امتداداً شمالياً لجبال البحر الأحمر يفصلها الصدع الذى يشغله خليج السويس[١].

وتكاد شبه جزيرة سيناء تختزل جيولوجية مصر كلها، فداخل مساحتها المحدودة نسبياً تجتمع معظم أنواع التكوينات الجيولوجية وطبقات الأرض والصخور الموجودة فى مصر، لذا فإنها تعتبر من أهم مناطق مصر الجيولوجية لتنوع صخورها وإحتوائها على العديد من الثروات التعدينية. والواقع أن سيناء تعد امتداداً أو تصغيراً لصحراء مصر الشرقية أكثر منها امتداداً أو تصغيراً لصحراء شبه الجزيرة العربية (كما يدعى البعض)، فلا هى جزء لا يتجزأ من قارة آسيا ولا من شبه الجزيرة العربية[٢].

[١] جمال حمدان، شخصية مصر (دراسة فى عبقرية المكان)، دار الهلال، ١٩٨٤، ص ٥٦٠
عاطف هلال، المشروع القومى لتنمية سيناء ٢٠٠٩
www.atef.helals.net/mental_resources/water_resources/siniaatdev.htm
[٢] جمال حمدان، مرجع سابق، ص ٥٤٥

ومن حيث المناخ، تعد سيناء جزءاً من الإقليم الصحراوى المدارى الحار وإن كانت هناك بعض العوامل التى تلطف من درجات الحرارة أهمها القرب من البحر والارتفاع، وقد أدى الامتداد على نحو ٣.٥ درجة عرضية وتباين مستوى السطح إلى تباين المناخ الذى يبدأ بمناخ البحر المتوسط فى الشمال ثم يتدرج إلى أن يصل إلى مناخ الصعيد فى الجنوب، فهناك البيئة الساحلية شمالاً على امتداد ساحل البحر المتوسط والبيئة الصحراوية الجافة فى منطقة الهضاب الوسطى أما جنوباً ورغم شدة الحرارة إلا أن الارتفاعات تحد من قسوة المناخ بل أن قمم الجبال يغطيها الجليد في الشتاء[٣].

٢- الموارد المائية

تقع سيناء ضمن الحزام الأفريقى الشمالى الجاف، فالأمطار قليلة نادرة وقد تتحول إلى سيول عنيفة مفاجأة. ولكن بصفة عامة سيناء أغزر مطراً من كلا الصحراوين الشرقية والغربية، وشريط الساحل هو أغزر مناطق سيناء مطراً خاصة كلما اتجهنا شرقاً ويقل المطر بعد ذلك من الشمال إلى الجنوب، إلا أنه يعود فى أقصى الجنوب المرتفع ليزداد من جديد تاركاً الوسط أشد أجزاء سيناء جفافاً. ومع قلة الغطاء النباتي والمنحدرات الشديدة وارتفاع التضاريس، قد تحدث سيول كبيرة[٤].

كمية الأمطار السنوية التي تسقط على سيناء قليلة، تبلغ أقصاها فى رفح بمعدل ٣٠٠-٣٥٠ مم/ السنة، وتقل بعد ذلك فى الشيخ زويد ٢٠٠-٢٥٠ مم/ السنة، والعريش ١٠٠- ١٢٥ مم/ السنة، والحسنة ونخل ٢٥-٣٥ مم/ السنة، حتى تصل إلى أقل من ٢٠ مم/ السنة عند أقصى الجنوب عند رأس محمد. وتتخذ الأمطار ثلاث مسارات عند سقوطها: إما أن تمتصها التربة لتصل إلى خزانات المياه السطحية أو العميقة، أو تتجمع على السطح ثم تفيض فى اتجاه انخفاض الأرض وانحدارها مكونة السيول، وفى حالة ضعف الأمطار فإن المياه تبلل الطبقة السطحية للتربة فقط .

[٣] محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، تحديات التنمية فى وسط سيناء، ٢٠٠٩، ص ٢

جمال حمدان، مرجع سابق، ص ٥٤٠

[٤] المرجع السابق، ص ٥٤٨

جهاز شئون البيئة، التوصيف البيئى للمحافظات – محافظة جنوب سيناء، ٢٠٠٥، ص ٣٤

ثم تكون عرضة للبخر[٥]. وتجرى فوق أرض سيناء شبكة كبيرة من الأودية الموسمية، التى تستقبل مياه الأمطار الغزيرة التى تتساقط فوق الأراضى المرتفعة مكونة سيولاً عنيفة[٦].

وبالنسبة للمياه الجوفية، فتتمتع سيناء برصيد محدود نسبياً من مصادر المياه الجوفية، التى تكونت نتيجة تسرب مياه الأمطار والسيول. وتنقسم المياه الجوفية طبقاً لعمق الطبقات الحاملة إلى خزانات المياه الجوفية القريبة من السطح بالكثبان الرملية ورواسب الأودية وتتميز بسهولة الحصول عليها بتكاليف منخفضة، والمياه الجوفية العميقة والتى تمثل جزءاً رئيسياً من الإقليم الارتوازى الرسوبى، وتنقسم إلى خزانات الحجر الرملى النوبى وتوجد على أعماق كبيرة تتراوح ما بين ٧٠٠-١٠٠٠م تحت سطح البحر، وخزانات تكوينات الزمنين الثانى والثالث فى الساحل الشرقى لخليج السويس والساحل الغربى لخليج العقبة وشمال شرق شبه جزيرة سيناء، وقد تتدفق المياه نحو السطح نتيجة الضغط الشديد على الطبقات الحاملة للمياه مثل عيون موسى[٧].

ورغم جهود تنمية الموارد المائية الذاتية فى شبه جزيرة سيناء من خلال تعلية وتقوية سد الروافعة بوادى العريش، وإنشاء سد الكرم لتخزين مياه السيول، وإنشاء الخزانات الأرضية، وحفر الآبار العميقة، إلا أن هذه الموارد المائية مازالت محدودة نسبياً مقارنة بالاحتياجات خاصة مع عدم انتظام الأمطار، واستغلال معظم موارد المياه الجوفية القريبة من السطح، وارتفاع تكلفة حفر وتشغيل الآبار العميقة، لذا يتم نقل المياه من نهر النيل لأغراض الشرب من خلال خطوط لنقل مياه الشرب العذبة إلي العريش والطور، ولأغراض الزراعة عبر ترعة السلام.

[٥] جهاز شئون البيئة، التوصيف البيئى للمحافظات – محافظة شمال سيناء، ٢٠٠٧، ص ٥٥

[٦] فريد عبد العال وآخرون، مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (بالتطبيق على شبه جزيرة سيناء)، قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٠١)، معهد التخطيط القومى، ص ٢٢

[٧] المرجع السابق، ص ٢٤-٢٥
محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، تحديات التنمية فى وسط سيناء، مرجع سابق، ص ٦

٣- الثروات التعدينية

تزخر سيناء بالعديد من الخامات التعدينية وباحتياطيات كبيرة يقع معظمها بوسط سيناء، حيث تتوفر[٨]:

- الخامات الأساسية اللازمة لصناعة الأسمنت، فيوجد الحجر الجيرى بمنطقة جبل لبنى وجبل الحلال والمنشرح بنقاوة عالية واحتياطيات تبلغ ٦٠٠ مليون طن، وتوجد الطفلة بمنطقة المغارة وريان عنيزة وجبل الحلال باحتياطى يبلغ ٢٠ مليون طن، والجبس بمنطقة الروضة ومصفق ورأس ملعب وحول سبخة البردويل باحتياطى يصل إلى ٢ مليون طن.
- كما تتوفر بكثرة مواد البناء والرصف من تربة زلطية حول الوديان بوسط سيناء وحول جبل لبنى، ودولوميت فى حواف جبل المغارة وجبل الحلال بالإضافة إلى الزلط والرمال. كما تحتوى شبه جزيرة سيناء على أكبر احتياطى من الرمال البيضاء (رمال الزجاج) فائقة النقاوة، وتوجد الرمال السوداء باحتياطى ٤.١ مليون طن بطول الساحل الشمالى.
- ويوجد كلوريد الصوديوم (ملح الطعام) حول بحيرة البردويل بكميات كبيرة، والكبريت باحتياطى ٢٠ مليون طن فى المنطقة بين العريش ورفح، ويوجد الفلسبار فى أكثر من ١٦ موقع وبكميات كبيرة في وادي الطور، ويوجد الرخام وأحجار الزينة باحتياطيات كبيرة فى جبل يلق وجبل المنشرح ومنطقة المغارة، ويتواجد المنجنيز بكميات إقتصادية بمنطقة دهب وشرم الشيخ، ويقدر الإحتياطى من خام الكاولين بـ ٩٥ مليون طن.
- وتشتهر سيناء بتواجد خام النحاس الذى كان يتم استغلاله منذ عصر الفراعنة بالقرب من دهب وسانت كاترين وأبو زنيمة. كما يوجد الرصاص والزنك والفضة والذهب بمنطقة أم زريق بالقرب من مدينة دهب.
- وبالنسبة لخامات الطاقة، يوجد البترول بجنوب سيناء وعلى الرصيف القارى داخل خليج السويس وأهم حقول الإنتاج (سدر – عسل – مطارمه – فيران – بلاعيم برى – بلاعيم بحرى –أبو رديس – رأس جارا)، كما توجد الطفلة الكربونية في منطقتي بدعة وثورة، ورواسب الفحم بمنطقة المغارة وتقدر احتياطياته المؤكدة بحوالى ٢٢ مليون طن.

[٨] الهيئة العامة للثروة المعدنية، سيناء مخزون مصر الاستراتيجى من الثروات الطبيعية، ورقة مقدمة لورشة عمل "التنمية المتكاملة فى سيناء"، الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، ١٩-٢٠ سبتمبر ٢٠١١، ص ٦-٨
محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، تحديات التنمية فى وسط سيناء، مرجع سابق، ص ٨-٩

٤- هيكل النشاط الاقتصادى

أدى التباين الجغرافي في سيناء ما بين البيئة الساحلية والصحراوية إلى ظهور أنشطة اقتصادية مستقرة في البيئة الساحلية تعمل بالزراعة والصيد والسياحة، وأخرى غير مستقرة تقوم على الرعي فى البيئة الصحراوية، فضلاً عن الأنشطة الأخرى مثل التعدين واستخراج البترول والغاز الطبيعي، كالتالى:

- يقوم النشاط الزراعى على ساحل البحر المتوسط فى الأساس، حيث يوجد شريط من الأراضى الرملية – الطينية الصالحة للزراعة وموارد مائية معقولة اعتماداً على الأمطار والآبار، فالأمطار تسقط فتروى بعض المحاصيل مباشرة، ثم تتسرب فى الكثبان الرملية لتختزن فى قاعها[٩]. وخارج النطاق الساحلى تقتصر الزراعة على رقع متناثرة حول الآبار فى بعض الأودية فى وسط سيناء، وجنوباً تقوم الزراعة فى وادى فيران وسانت كاترين.
- كما يقوم نشاط الصيد فى الساحل الشمالى على البحر المتوسط وبحيرة البردويل والتى لم تتعرض للتلوث والردم كمثيلتها من البحيرات الشمالية، مما ساعد على إنتاج نوعية من الأسماك (الدنيس – القاروص – البورى) ذات سمعه محلية وعالمية بلغت ٥٧٩٢ طن من بحيرة البردويل و ٢٥٩٦ طن من البحر المتوسط فى ٢٠٠٨.
- منطقة خليج السويس وبها نشاط زراعى ورعوى وسياحى محدود ويقوم النشاط الاقتصادى بها على التعدين واستخراج البترول، أما منطقة خليج العقبة فهى من أهم وأشهر المناطق السياحية فى العالم (شرم الشيخ ودهب ونويبع وطابا).
- أما منطقة وسط سيناء ورغم مساحتها الشاسعة، فهى صحراء جرداء تندر بها مصادر المياه ومعظم سكانها من البدو، ويكاد يقتصر النشاط الاقتصادى بها على الزراعة والرعى على نطاق محدود، رغم أنها تضم معظم ثروات سيناء التعدينية.
- ومن هذه الصورة يتضح تركز النشاط الاقتصادى وبالطبع السكان على سواحل سيناء، مع وجود تقسيم واضح لنوعية النشاط الاقتصادى اعتماداً على الموارد: فالساحل الشمالى هو ساحل الزراعة والصيد، أما الساحل الغربى فهو ساحل التعدين والرعى والساحل الشرقى هو ساحل السياحة، تاركاً وسط سيناء شبه خالياً من النشاط والسكان.

[٩] جمال حمدان، مرجع سابق، ص ٥٥٥

- كذلك يبدو نمط النشاط الاقتصادى استغلالى وليس تعميرى، حيث يقوم على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لتوليد الدخل دون أن يهدف إلى توطين السكان وتعمير المكان، وهو ما ينطبق تحديداً على خليجى السويس والعقبة.
- وهو ما يعنى أن هناك الكثير من الخطوات التى ينبغى المضى فيها قدماً لخلق مجتمعات عمرانية متكاملة ذات أنشطة اقتصادية متنوعة من زراعة وصناعة وخدمات، وليس مناطق أحادية النشاط، قد تنهار سريعاً مع أى هزة فى هذا النشاط، وينطبق ذلك بالذات على نشاط السياحة والذى يتأثر سريعاً بأى هزات اقتصادية أو سياسية بالداخل أو بالخارج.

٥- الجوانب الاجتماعية وخصوصية المجتمع السيناوى

للسكان فى سيناء طبيعة مميزة تختلف عن باقى مناطق الجمهورية، ليس فقط لقلة عدد السكان على المساحة أو التوزيع المتناثر للسكان، فهذا هو النمط المعتاد للسكان فى المناطق الصحراوية، ولكن لأن التوزيع النوعى للسكان ما بين ذكور وإناث له طبيعة مختلفة، كما أن لنوعية وأصول هؤلاء السكان وضعية خاصة، فهناك السكان الأصليين من البدو بعاداتهم وتقاليدهم التى تختلف عن عادات وتقاليد السكان الوافدين من الوادى والدلتا، وبين هذا وذاك يوجد السائحين وبعض العاملين القادمين من الدول الغربية بفكرهم وطريقة معيشتهم المغايرة تماماً لطبيعة مجتمعاتنا الشرقية، ورغم أن هذا التنوع يُثرى الجوانب الاجتماعية للمجتمع السيناوى، إلا أن المخاطر منه لا يمكن إغفالها، ولكن لا يسع المجال لذكرها.

أ) عدد السكان: بلغ عدد سكان محافظتى شمال وجنوب سيناء فى عام ٢٠٠٩ حوالى ٥١٧ ألف نسمة، بنسبة ٠.٦٨ % من إجمالى عدد السكان فى مصر، ٧٠.٣% منهم يقطنون فى شمال سيناء. فقد تضاعف عدد سكان سيناء ١٠ مرات من بين تعدادى ١٩٦٠ (٤٩.٨ ألف نسمة) و٢٠٠٦ (٤٩٣.١ ألف نسمة). حيث حدثت طفرة سكانية، خاصة بعد تحرير سيناء، ساهم فيها هجرة العمالة من الوادى والدلتا للعمل فى التعدين والسياحة. ، فإن محافظتى شمال وجنوب سيناء من المحافظات الجاذبة للسكان،

وإن كان بالطبع ليس كما هو مستهدف بأن يتخطى حجم السكان ٣ مليون نسمة فى ٢٠١٧، وهذا يدل على تراخى جهود التنمية التى لم تنجح فى إيقاف تيار الهجرة إلى القاهرة الكبرى وتوجيهه لتعمير الصحراء خاصة فى سيناء.

ب) نوع السكان: إذا دققنا النظر إلى بيانات السكان، نلاحظ زيادة عدد الذكور بنسبة كبيرة عن الإناث ، خاصة فى جنوب سيناء، وتحديداً في المناطق السياحية مثل شرم الشيخ، حيث يبلغ عدد الذكور ضعف عدد الإناث تقريباً، وهو ما يعنى أن الهجرة إلى سيناء هى هجرة ذكورية بغرض العمل فى المقام الأول وليس بغرض التوطن والأستقرار، رغم مرور أكثر من ثلاثين عاماً على تحرير سيناء. فالتنمية الاقتصادية القائمة على السياحة رغم أهميتها فى زيادة التشغيل والدخل القومى، لكنها لا تحقق الهدف الاستراتيجي لتعمير سيناء بتوطين السكان فيها.

ج) توزيع السكان: ويأخذ التوزيع المكانى للسكان فى سيناء نمطاً مميزاً تتسم به المناطق الصحراوية، فوجود التربة الخصبة ووفرة المياه ساعدا على الزراعة فى المناطق الشمالية من سيناء، كما أن وجود البترول ومناطق الجذب السياحى ساعد على جذب سكان فى الجنوب. وعكس ذلك فإن فقر التربة وندرة سقوط الأمطار، وقلة المياه الجوفية وملوحتها فى بعض الأحيان بالإضافة إلى مخلفات الحرب حد من الوجود البشرى فى الوسط. وهذه العوامل رسمت الصورة العامة لتوزيع السكان ومجالات العمل والنشاط الاقتصادى[١٠]. ،و يضم مركز العريش ٤٠.٩% من جملة سكان شمال سيناء تقريبا، يليه بئر العبد ورفح والشيخ زويد، حيث يوجد تركزاً واضحاً فى المراكز الشمالية فـ ٩٠% من السكان يعيشون على ٢١% من مساحة المحافظة، فى حين يعيش ١٠% من السكان فى وسط سيناء (مركزى الحسنة ونخل) على ٧٩% من مساحة المحافظة والتى تسود فيها البيئة الصحراوية وتقع فى أغلبها الهضاب، ولا يختلف الوضع كثيراً فى محافظة جنوب سيناء حيث يتركز ٤٦.٢% من سكان المحافظة فى شرم الشيخ.

[١٠] المرجع السابق، ص ٤٢-٤٣

د) نوعية السكان: يقيم في سيناء ١٢ قبيلة من أقدم القبائل تقريبا ، وتتركز القبائل الأكثر سكاناً في المناطق الساحلية شمالاً وفي المناطق الواقعة في شرق قناة السويس وخليج السويس، نشاطها الرئيسي هو تربية الإبل والغنم وزراعة بساتين الفواكه وأشجار النخيل والخوخ وصيد الأسماك، ومع أزدهار نشاط السياحة بدأ عدد كبير من البدو فى الاشتغال به. وهناك تحول من الحالة البدوية إلى الحالة الحضرية، ومن حالة الانتقال إلى حالة الاستقرار، ويمثل البدو ثُلث سكان محافظة شمال سيناء وحوالي ٦% من سكان جنوب سيناء، ويشهد مركز بئر العبد أكبر تجمع للبدو في سيناء يليه مركز الشيخ زويد ثم مركز رفح أما أقل نسبة من سكان البدو فمن نصيب مراكز دهب وشرم الشيخ ونويبع في جنوب سيناء[١١].

[١١] مجدى البسطويسى وآخرون، تقييم و دراسة تطوير استراتيجية التنمية العمرانية الشاملة لاقليم سيناء و قناة السويس حتى عام ٢٠١٧، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، أبريل ٢٠٠٧، ص ٧٠ ص ٧٤

الباب الثاني

تقييم تجربة التنمية فى سيناء

بعد الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ تعمد المستعمر البريطانى ترسيخ فكرة عزل سيناء بإجراءات إدارية ونقاط للجمارك والجوازات عبر قناة السويس، وبعد انتهاء الحكم البريطانى وضعت سيناء تحت الحكم العسكرى ولم يتم الانتباه لأهمية تنمية هذه المنطقة إلا بعد انتصارات أكتوبر ١٩٧٣. فأنضمت سيناء لأول مرة إلى الإدارة المحلية فى ١٩٧٤، وفى ١٩٧٩ تم تقسيمها إلى محافظتى شمال سيناء وجنوب سيناء. وقد أضيفت مساحات من سيناء شرق قناة السويس إلى محافظات القناة بعمق ٢٠ كم تقريباً من قناة السويس. حيث تمت إضافة معظم سهل الطينة إلى محافظة بورسعيد، وشرق البحيرات والقنطرة شرق إلى الإسماعيلية، وقسم الشط إلى محافظة السويس، حيث لم تعد القناة تمثل حاجزاً إدارياً يعزل شبه جزيرة سيناء عن مصر[١٢].

١- المشروع القومى لتنمية سيناء

كانت هناك عدة أفكار لتعمير سيناء فى بداية ستينيات القرن الماضى، إلا أنه بعد توقيع معاهدة كامب دافيد فى مارس ١٩٧٩ بدأت فكرة المشروع تدخل حيز التفكير الجدى، وتم البدأ فى مرحلة التخطيط الفعلى فى ١٩٨٦، حين أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى جدوى استصلاح ٢٥٠ ألف فدان فى شمال سيناء. وفى عام ١٩٨٩، أعدت الهيئة العامة لمشروعات التنمية الزراعية واستصلاح الأراضى دراسة جدوى لمشروع شمال سيناء للتنمية الزراعية لإستصلاح ٢٦٥ ألف فدان. وفى عام ١٩٩٠ تم إضافة ١٣٥ ألف فدان فى سهول السرو والقوارير لتصبح المساحة الكلية ٤٠٠ ألف فدان، وفى أكتوبر ١٩٩٤ أقر مجلس الوزراء استراتيجية لتنمية سيناء وأصبحت إحدى مشروعات خطة التنمية الشاملة (١٩٩٤-٢٠١٧). وفى سبتمبر ٢٠٠٠ تم إعادة رسم استراتيجية التنمية لتضم محافظات القناة حيث بلغت التكلفة الاستثمارية الإجمالية ١١٠.٦ مليار جنيه منها ٦٤ مليار لشمال سيناء، ٤٦.٦ لجنوب سيناء ويمثل الإنفاق الخاص ٦٧.٥% من اجمالى الاستثمارات[١٣].

[١٢] محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، التوجه الاستراتيجى للدولة لتعمير وتنمية سيناء، ابريل ٢٠٠٩، ص ٥
الهيئة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg/VR/sinia/html/sina05.htm
[١٣] عاطف هلال، مرجع سابق، www.atef.helals.net/mental_resources/water_resources/siniaatdev.htm
فريد عبد العال وآخرون، مرجع سابق، ص ١٦٠

وكان المشروع يهدف إلى المساهمة في حل المشكلة السكانية في الوادي وتوطين ما يزيد عن ٣ مليون مواطن لخلق مجتمعات عمرانية متكاملة وتوفير أكثر من ٨٠٠ ألف فرصة عمل من خلال عدد من المشروعات الكبرى، أهمها:

- مشروع ترعة السلام، وتهدف إلى استصلاح واستزراع نحو ٦٤٠ ألف فدان منها ٤٠٠ ألف فدان شرق قناة السويس بسيناء، وتقدر احتياجاته المائية السنوية بنحو ٤.٤٥ مليار م^{٣} من مياه الصرف الزراعى المخلوطة مع مياه النيل بنسبة ١:١، ويتوزع الزمام غرب قناة السويس بين أربع محافظات هى دمياط والدقهلية والشرقية والإسماعيلية، كما يدخل جزء من أراضى شرق القناة (سهل الطينة والقنطرة شرق) فى زمام محافظتى بورسعيد والإسماعيلية. وقد أثار مشروع ترعة السلام جدلاً بالنسبة لتكلفة الاستصلاح وتوصيل مياه الرى، وملوحة الأراضى ومشاكل الصرف الزراعى وأثرها على المياه الجوفية، مع وجود مخاوف من أن استخدام مياه ترعة السلام بحالتها الملوثة الراهنة يمكن أن يشكل خطراً على البيئة فى سيناء[١٤].
- تحقيق الربط العضوي بين سيناء وباقى أجزاء الجمهورية، فبخلاف نفق الشهيد أحمد حمدى شمال السويس تم إنشاء جسرين فوق القناة هما: الكوبري المعلق جنوب القنطرة وكوبري الفردان المتحرك للسكك الحديدية، فضلاً عن مد خط السكة الحديد بين الإسماعيلية ورفح[١٥]، إلا أن مشروع السكة الحديد توقف عن بئر العبد وتحولت قضبانه إلي بقايا حديد يتم سرقتها.
- قام الجهاز التنفيذى لتعمير سيناء التابع لوزارة الإسكان بتنفيذ عدد من المشروعات لتوفير مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والطرق وكذلك المرافق اللازمة للخدمات الأساسية، أى التعليم والعلاج والإسعاف والمطافئ والشرطة والأوقاف والمبانى الحكومية ودور العبادة.. إلخ[١٦].

[١٤] عاطف هلال، مرجع سابق، www.atef.helals.net/mental_resources/water_resources/siniaatdev.htm
[١٥] الهيئة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg/VR/sinia/html/sina05.htm
[١٦] عاطف هلال، مرجع سابق، www.atef.helals.net/mental_resources/water_resources/siniaatdev.htm

- إقامة عدد من المناطق الصناعية والمرافق اللازمة لتوطين الصناعات واستغلال موارد الثروة التعدينية. ففى شمال سيناء تم إنشاء منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء ومنطقة الصناعات الحرفية بالمساعيد والمنطقة الصناعية ببئر العبد والمنطقة الصناعية بالعريش، وفى جنوب سيناء توجد المنطقة الصناعية بأبو زنيمة، وقد قامت هذه المناطق باجتذاب عدد محدود من المصانع ناهيك عن عدم اكتمال أعمال البنية التحتية بها، فيوجد فى شمال سيناء ٦٦ منشآة صناعية توظف ٣ آلاف عامل وفى جنوب سيناء ٩ منشآت صناعية توظف ٤.٤ ألف عامل بالإضافة إلى ٨١٤ ورشة حرفية فى شمال سيناء و١٣٦ فى جنوب سيناء، هذا بالطبع بخلاف المناجم والمحاجر.

٢- أخطاء التنمية فى سيناء

رغم تنفيذ عدد من المشروعات الهامة في مجال الكهرباء والطرق والمرافق والخدمات الأساسية وإنفاق المليارات من الجنيهات فى إطار المشروع القومى لتنمية سيناء، إلا أن نسبة التنفيذ لم تتجاوز ٢٠-٣٠% ولم يصل عدد السكان إلى ٣ مليون بل بالكاد بلغ سُدس هذا المستهدف رغم مرور ١٧ سنة على بدء المشروع، فضلاً عن عدم استفادة أهالى سيناء منه واستمرار معاناتهم ومشاكلهم، ووجود قصور شديد في الاهتمام بوسط سيناء والتي تعاني مشاكل كثيرة رغم أهميتها الاستراتيجية. وقد أرجع البعض مسئولية إخفاق المشروع إلى أخطاء التخطيط وسوء الإدارة والفساد وضعف التمويل وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وسواء أكان أحد هذه الأسباب أو جميعها له دوراً فى إخفاق المشروع، فهناك الكثير من الملاحظات على أداء المشروع، وهى:

- التنمية غير المتوازنة بالتركيز على قطاع واحد هو السياحة، ومدينة واحدة هى شرم الشيخ دون أن تمس قطاع عريض من السكان الحاليين والمستهدفين، فرغم تحول شرم الشيخ إلي منتجع سياحي عالمي، إلا أن ذلك كان يصب فى النهاية فى مصلحة عدد محدود من رجال الأعمال.

- حتى التنمية فى قطاع السياحة أغفلت كونه شديد الحساسية والتأثر بالأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية فى نطاق الشرق الأوسط وليس فى مصر فحسب، وبالتالى كان يجب الاهتمام بالسياحة الداخلية حتى تعوض أى إخفاقات فى السياحة الخارجية نتيجة أية عوامل داخلية أو خارجية.
- على الرغم من وجود العديد من المشروعات السياحية والتعدينية بمحافظة جنوب سيناء، توظف عدد لا بأس بها من القوة العاملة، إلا أن من جاءوا من الوادى والدلتا للعمل فى قطاعى السياحة والبترول كانوا من الذكور بدون أسرهم، فالمشروعات الاستثمارية فى سيناء كان هدفها الأساسى الربح وليس توطين السكان.
- وهذه نتيجة طبيعية لاعتماد الخطة بشكل أساسى على الاستثمارات الخاصة والتى جاءت دون المستوى، نتيجة الحاجة إلى استثمارات ضخمة فى فترات الإنشاء الأولى وعدم اكتمال مشروعات البنية الأساسية، بالإضافة إلى البعد عن الأسواق وعدم توفر العمالة المقيمة المؤهلة، مما يرفع معدل المخاطر للقطاع الخاص الذى يحجم فى نهاية الأمر عن الاستثمار.
- ومن العوامل التي تجعل توطين السكان في جنوب سيناء أكثر صعوبة عدم توفر المياه، فالمياه لا تعيق النمو السياحي لوجود تكنولوجيا تحلية مياه البحر والمياه غير العذبة. ولكن تكلفة هذه التحلية مرتفعة بالنسبة للأسرة المصرية متوسطة الدخل التى يعمل عائلها في قطاع السياحة. لذا تعتمد الأسر في المناطق الحضرية على مياه جوفية محدودة أو مياه النيل المنقولة، ولكن هذه المصادر لا تستطيع أن تفي بالطلب المتنامي على المياه جراء الزيادة السكانية[١٧].
- تأخر تنفيذ مستهدفات المشروع القومى لتنمية سيناء، وذلك بسبب إقرار الدولة لعدة مشروعات قومية فى نفس الوقت. ومع ضعف الموارد تم تنفيذ أجزاء من المشروعات العملاقة فى سيناء ولم تستكمل مثل ترعة السلام، وتطوير ميناء العريش البحرى، وإعادة تشغيل منجم فحم المغارة، ومشروع استغلال الكبريت بشرق العريش، ومشروع المجمع الكيميائى، وخط السكة الحديد من الإسماعيلية إلى رفح[١٨].

[١٧] جهاز شئون البيئة، التوصيف البيئى للمحافظات – محافظة جنوب سيناء، مرجع سابق، ص ٢٧
[١٨] محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، التوجه الاستراتيجى للدولة لتعمير وتنمية سيناء، مرجع سابق، ص ٩ ص ١١

- لم تحظى المناطق المستقطعة من سيناء من جهة شرق قناة السويس بالاهتمام المطلوب، الأمر الذى أدى إلى اعتبار هذه المناطق مناطق طاردة واعتمادها على منطقة غرب السويس فى الخدمات والاستيطان، والمفروض أن تكون مناطق تنمية متزايدة شرق قناة السويس تعتمد على أسلوب مد العمران شرقاً بالتدريج[١٩].
- تأخر تنفيذ المخططات العمرانية للمدن والقرى بالمحافظة وظهور العشوائيات، مما ساهم فى ظهور ٣٧ منطقة عشوائية فى شمال سيناء تضم حوالى ٤٥ ألف نسمة!!!

فسيناء لم تشهد إقامة صناعات كبرى رغم توافر الأرض والمواد الخام، كما لم تشهد طفرة زراعية حتي ترعة السلام ترتفع درجة ملوحتها وأخطارها البيئية. وبالطبع لن تقوم نهضة حقيقية بالمشاريع السياحية فقط، ولكن بالتنمية الزراعية والصناعية التي تستوعب شباب سيناء وتقلل من إحساسهم بالمعاناة والفقر والبطالة، وتقيهم من شر الانخراط فى أنشطة غير مشروعة.

٣- المعوقات الأمنية والسياسية للتنمية فى سيناء

تؤكد الخبرة التاريخية على أن سيناء كانت معبراً للغزوات التى تعرضت لها مصر على مر التاريخ مما خلق لها وضعاً أمنياً خاصاً كان بمثابة عائق لتنميتها، كالتالى:

- الموقع الجغرافى، حيث تقع سيناء على خط المواجهة مع العدو الاسرائيلى، وهو ما جعل هذه المنطقة مسرحاً لثلاثة حروب كبرى فى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣.
- الفراغ السكانى خاصة فى وسط سيناء، وتباعد المسافات بين التجمعات البدوية، والطبيعة غير المتجانسة لسكان سيناء الذين يتوزعون بين مجموعات بدوية ووافدين من دلتا ووادى النيل وأقليات فلسطينية.
- الحصول على الجنسية، فحوالى ٢٦% من سكان سيناء ليست لهم بطاقات رقم قومى، وهو ما يكشف أنهم لا يحملون الجنسية المصرية، مع أنهم وآبائهم وأجدادهم مولدون في مصر[٢٠].

[١٩] المرجع السابق، ص ٩
[٢٠] مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس الوزراء

- مشكلة تملك الأراضي، حيث يعانى بدو سيناء من قرار تقنين الأوضاع الذى اتخذته الحكومة. كما أن القرار الخاص باستبدال تمليك الأراضى بحق الانتفاع أدى إلى إحجام المستثمرين عن التوجه للاستثمار فى سيناء، خاصة أن هناك موافقات أمنية خاصة لكل مشروع على حدا. وذلك إثر قضية اللبنانى وجيه سياج الذى حصل على أرض سياحية فى طابا وتبين لاحقاً شراكته مع شركة إسرائيلية.
- فأرض سيناء هى حق أصيل للدولة المصرية، فما حدث مع الأراضى الفلسطينية - حيث وقعت ٨.٨% من أراضى فلسطين فى يد اليهود حتى عام ١٩٤٨ بشرائها من ملاك إقطاعيين لبنانيين وسوريين ومن بعض الفلسطينيين - خلق هاجساً من بيع أراضى سيناء للمستثمرين الأجانب.
- معاهدة كامب ديفيد، والتى وضعت شروطًا قاسية على انتشار وتحرك الجيش المصرى فى سيناء، مما أوجد فراغاً أمنياً فى شبه جزيرة سيناء ذات المساحة الشاسعة، وقد أدى ضعف التواجد الأمنى فى وسط سيناء و وعورة المنطقة إلى التعاون بين المتطرفين دينياً والخارجين على القانون، كما سهل عمليات زراعة المخدرات وتهريب البضائع والمتفجرات والسلاح عبر الحدود الممتدة بين مصر وفلسطين بمساعدة بعض العناصر من البدو.
- كما أن حوادث التسلل بين الحدود ومخاطرها لا تنتهى، فيومياً يتسلل عدد الأفارقة عبر الحدود فى محاولة للهروب إلى إسرائيل، كما تتسلل بعض العناصر المتطرفة على الحدود ما بين مصر وإسرائيل، ومصر وفلسطين، ويزيد المشكلة قضية التهريب عبر الأنفاق فى مدينة رفح، ورغم قيام السلطات المصرية بفتح معبر رفح بشكل يومى تيسيراً على الفلسطينيين، إلا أن الأنفاق مازالت تعمل وتمثل مصدر دخل كبير للمهربين، الذين يهربون السلع المدعمة والمسروقة والسلاح والمخدرات.
- وإذا كانت الشرطة المصرية هى المُكلفة بحماية حدود سيناء والحفاظ على أمنها وسلامتها، فإن الثقة بين رجل الشرطة والمواطن السيناوى مفقودة، حيث لم تتم مراعاة طبيعة المجتمع السيناوى ولم تتوقف يوماً شكاوى البدو من معاملة الشرطة المتعسفة معهم خلال عمليات مطاردة زراعة المخدرات ومحاربة التهريب.

- إقامة الرئيس السابق لفترات طويلة فى شرم الشيخ وعقد الكثير من المؤتمرات الدولية بها، استدعى إجراءات أمنية مشددة حول هذه المدينة وأوجد وضعاً غريباً على بقعة من بقاع مصر، حيث أصبح المصريين يعانون عند دخولهم وخروجهم إليها بدافع الأمن، بينما يتجول السائحون الإسرائيليون دون أى إزعاج فى شرم الشيخ وطابا وباقى مدن جنوب سيناء.

٤- منطقة وسط سيناء:

ساهمت العديد من العوامل فى تركز السكان والعمران والنشاط الاقتصادى على سواحل سيناء، بينما خلت مساحات شاسعة في الوسط خاصة مناطق الهضاب والجبال. وتشغل منطقة وسط سيناء (مركزى الحسنة ونخل) مساحة ٢١٦٥٦ كم٢ أى أكثر بقليل من ثُلث مساحة شبه جزيرة سيناء ويقطنها ٣٥.٨ ألف نسمة فقط. وتمثل منطقة وسط سيناء - والتى تضم بعض القبائل العربية مثل الترابين والاحيوات والسواركة - منطقة طرد لأهلها بسبب قسوة الظروف الجغرافية من حيث السطح والتضاريس والمناخ ونقص المشروعات التنموية التى تجذب السكان، حيث تعانى من ندرة وتذبذب سقوط الأمطار وندرة المياه الجوفية اللازمة للشرب والزراعة وتوفرها على أعماق كبيرة تصل إلى أكثر من ١٢٠٠ م[٢١].

كما لعبت العوامل العسكرية دوراً مؤثراً فى انخفاض الكثافة السكانية بالمنطقة وعدم استقرارها حيث كانت المنطقة مسرحاً للعمليات العسكرية وقد ساعدت العوامل الاقتصادية على إفراغ المنطقة من البشر لكونها منطقة صحراوية تعتمد فى زراعتها على مياه الأمطار والرعى بشكل أساسى، وما يتم استخراجه من المواد الخام التعدينية دون إنشاء قاعدة تصنيعية تجعل المادة الخام حلقة من حلقات تنمية المنطقة[٢٢]. لذا تعانى منطقة وسط سيناء من تباعد المسافات بين التجمعات البدوية والقرى، مع بدء نزوح سكانها إلى مسار ترعة السلام فى الساحل الشمالى والمحافظات المجاورة نظراً لمرور المنطقة بحالة جفاف شديدة فى السنوات الأخيرة، وما يعنيه من تفريغ المنطقة من سكانها الأصليين[٢٣]، وتأثير ذلك السلبى على البعد الأمنى لحدود مصر

[٢١] محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، حالة دعم قرار تقسيم ادارى جديد فى وسط سيناء، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ١
محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، التوجه الاستراتيجى للدولة لتعمير وتنمية سيناء، مرجع سابق، ص ١٣

[٢٢] محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، تحديات التنمية فى وسط سيناء، مرجع سابق، ص ١

[٢٣] محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، التوجه الاستراتيجى للدولة لتعمير وتنمية سيناء، مرجع سابق، ص ١٠

الشرقية حيث تضم منطقة وسط سيناء معظم الحدود الشرقية مع إسرائيل وهى خط المواجهة الأول فى حالة أى عدوان. وقد كان لتنمية وسط سيناء نصيباً فى المشروع القومى لتنمية سيناء، كما كان لها نصيباً فى الإخفاق الذى لحق بهذا المشروع على النحو التالى:

- من أجل التنمية الزراعية لوسط سيناء، كان من المقرر توصيل ترعة السلام إلى منطقة السرو والقوارير، بهدف استصلاح واستزراع ١٣٥ فداناً من سهول وادى العريش فى المنطقة التى تتميز أراضيها بأنها سهلة وصالحة للزراعة، وتعد السرو والقوارير بمثابة المحطة الأخيرة لترعة السلام القادمة من سهل الطينة غرب قناة السويس، وهو ما لم ينفذ حتى الآن.
- تتركز معظم خامات الثروة المعدنية فى منطقة وسط سيناء (فحم المغارة – محاجر الزلط والرخام فى جبل يلق...) وتخترقها العديد من الطرق، ورغم إنشاء منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء، للاستفادة من الخامات التعدينية الموجودة بالمنطقة إلا أنه لا يوجد مكان لها على الخريطة الصناعية، ولا توجد صناعة بها عدا صناعة الأسمنت.
- ناهيك عما يعانيه أهل هذه المنطقة من ضعف البنية التحتية من المياه والكهرباء، وتوقف العمل فى خطوط السكة الحديد من القنطرة غرب وحتي بئر العبد مروراً بوسط سيناء.

الباب الثالث

رؤية جديدة للتنمية فى سيناء

١- الأبعاد الدولية والمخاطر المحيطة بسيناء

مع تكرر الاعتداءات على أقسام الشرطة فى شمال سيناء وتفجير خطوط الغاز الموصلة لإسرائيل والأردن ٧ مرات خلال ٩ أشهر(فبراير - نوفمبر ٢٠١١) وكذلك إستشهاد عدد من الجنود المصريين فى ٦ أغسطس ٢٠١٢ ، ومع وجود بعض العناصر الإرهابية والتفجيرات فى مدينة إيلات الإسرائيلية تزايدت الضغوط على النظام في مصر الذى بدا بمظهر غير المسيطر على الأوضاع، وظهرت بعض الدعوات من إسرائيل والولايات المتحدة لمصر بضرورة إحكام السيطرة على الحدود. ومع تنامى الشعور بالكراهية من جانب الشعب المصرى بعد حادث مقتل عدد من الجنود المصريين على الحدود فى أغسطس ٢٠١٢، وما أعقبه من أعتداءات على السفارة الإسرائيلية فى مصر، ازدادت العلاقات توتراً بين القاهرة وتل أبيب بعد ٣٢ عاماً من السلام والتطبيع البارد فى أعقاب اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام.

ومن ناحية آخرى، فخلال السنوات القادمة ستواجه إسرائيل مشكلة تضخم الكثافة فى قطاع غزة، الأكثر كثافة على مستوى العالم، فالكثافة السكانية للأراضي الفلسطينية مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، ويعود ذلك لتركز حوالي ١.٥ مليون شخص في مساحة لا تتجاوز ٣٦٥ كم٢ معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجروا من قراهم التي احتلت عام ١٩٤٨، هذا بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني، ومع مطالبة الفلسطينيين بحق العودة.

وقد تدفع الحالة الأمنية المتردية والفراغ السكانى الذى تعانى منه سيناء، إسرائيل لتتخذها ذريعة لضم جزء من أراضى سيناء تحت دعوى عدم قدرة مصر على تأمين الحدود والزعم بأن سيناء منطقة اضطرابات، فقد كشفت بعض الوثائق السرية والتى تعود إلى ٢٠٠٦ أن وزير خارجية إسرائيل اقترح حل مشكلات إسرائيل مع غزة على حساب مصر، من خلال إعادة ترسيم حدود القطاع حتي يتم ضم أراضى مصرية من سيناء إليه، وأن على الجانب المصرى أن يشارك فعلياً في تسوية القضية الفلسطينية من خلال إعطاء جزء من أراضيه للفلسطينيين،

مع وجود كثير من التلميحات والتصريحات الإسرائيلية أن على مصر أن تتحمل عبء قطاع غزة بعد أن قامت مصر بفتح معبر رفح بشكل دائم.

وفى ظل هذه الظروف السياسية الدقيقة، فإن المعالجة الأمنية لا تكفى وحدها فى سيناء، فرغم أهمية العمليات العسكرية للإمساك بالمتطرفين والخارجين على القانون، إلا أنها لا تمثل سوى جزء يسير من حماية سيناء. فبجانب الحل الأمنى هناك الحل التنموى الذى يهدف إلى تعمير سيناء وتوطين السكان بها، لتكون حائط الصد وخط الدفاع الأول عن المدخل الشرقى لمصر.

٢- أهمية وجدوى التنمية فى سيناء

مصر وإن كانت فى حاجة لتعمير الصحراء من خلال إحياء مشروع توشكي وشرق العوينات والبدء فى مشروع ممر التنمية، لكن الحاجة أكثر إلحاحاً الآن أكثر من أى وقت مضى لتنمية وتعمير سيناء باعتبارها قضية أمن قومى. ولا يعتبر البعد الأمنى الاستراتيجى هو الدافع لتنمية سيناء، بل هناك أيضاً بُعد اقتصادي يجعل لسيناء الأولوية الأولى فى التنمية عند مقارنتها بباقى الأقاليم التنموية المقترحة (الساحل الشمال الغربى، ساحل البحر الأحمر، جنوب مصر)،

وذلك للأسباب التالية:

- من الناحية الإستراتيجية والأمنية، وبعد دروس العدوان المتكررة والفشل المستمر لمشروعات التنمية فى سيناء وتجدد المخاطر على الحدود الشرقية، أصبحت تنمية سيناء من خلال الزراعة والصناعة والعمران أمر فائق الأهمية.
- خاصة أن تنمية سيناء لن تشكل عبئاً ضاغطاً على موازنة الدولة، لأن بها من الموارد الاقتصادية والإمكانيات الحياتية ما يمكن أن يعوض سريعاً الاستثمارات المنفقة فيها، حيث المناخ المعتدل نسبياً والقرب من المدن الحضرية الأساسية (بورسعيد والسويس)، وإمكانيات الاتصال الخارجى من خلال البحرين المتوسط والأحمر، بالإضافة إلى قناة السويس وما تمثله من أهمية لوجيستية، مع وفرة فى الموارد والإمكانيات فى مختلف المجالات من زراعة وتعدين وصناعة وصيد وسياحة.

- ولا أدل على ذلك أن العدو الصهيونى استطاع استغلال صحارى سيناء خلال سنوات الاحتلال، باستخراج البترول من حقول أبو رديس، والقيام بتنمية سياحية محدودة على ساحل خليج العقبة، بإنشاء منتجعات صغيرة في شرم الشيخ ودهب ونويبع، كما قام بإنشاء عدد من الطرق السريعة والمطارات الحربية، ومحاولات استمالة البدو باستفادتهم ببعض العائد الاقتصادي من النشاط السياحي[٢٤]، أما السلطات المصرية ورغم مرور ٣٠ سنة على تحرير سيناء لم تستطع تحقيق التنمية المنشودة.
- بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً من التوجه إلى الصحراء سواء بالمشروعات القومية أو المجتمعات العمرانية الجديدة لم تنجح تجربة نقل المواطن المصرى للصحراء، نظراً لارتباط الإنسان المصرى بالنيل منذ قديم الأزل وحتى الآن، كما كان للمدن الواقعة على البحر المتوسط نصيباً من السكان نظراً لكونها مراكز تجارية ولظروفها المناخية الأفضل والأمطار الأغزر نسبياً، ولكن كلما اتجهنا جنوباً وغرباً قلت جاذبية المكان للسكان لظروف الحر والجفاف والعزلة، وذلك حتى نصل إلى الحدود المصرية مع كلا من ليبيا والسودان، حيث قسوة المناخ وصعوبة الحياة، لذا لم تلقى مشروعات توشكى وشرق العوينات نجاحاً فى جذب السكان، بالإضافة إلى المشاكل الخاصة بتنفيذ تلك المشروعات.
- وفى مقابل ذلك تأتى سيناء فريدة بين أقاليم مصر فى وضعيتها الطبيعية، فهى أكثر أقاليم مصر جزرية وأقلها قارية، فليس فى مصر منطقة لها ثلاثة سواحل محيطة سوى سيناء (حتى أن قناة السويس حولت الساحلين المنفصلين فى الشمال والجنوب إلى ساحل واحد متصل يلف شبه الجزيرة من جميع الجهات إلا على حدود فلسطين)، فلسيناء أطول ساحل نسبة إلى مساحتها، فسيناء التى تمثل ٦.١% فقط من مساحة مصر تستأثر بثلث سواحل مصر، وأبعد نقطة عن الساحل فى سيناء لا تزيد عن ٢٠٠ كم، أى أن معظم رقعتها يقل عن ذلك كثيراً فى مدى بعده عن البحر[٢٥]. ورغم محدودية مواردها المائية فإن سيناء أغزر صحارى مصر مطراً مع إمكانية استغلال مياه الأمطار والسيول.

[٢٤] جهاز شئون البيئة، التوصيف البيئى للمحافظات – محافظة جنوب سيناء، مرجع سابق، ص ١١

[٢٥] جمال حمدان، مرجع سابق، ص ٥٤٠ - ٥٤١

- ومن ناحية آخرى ارتفاع نسبة استهلاك المياه بالبخر وتكلفة رفع المياه يعنى عدم جدوى الاستصلاح فى الجنوب، فحتى وإن وجدت الموارد والأراضى الصالحة للزراعة، فإن قسوة المناخ والعزلة لن تشجع على توطن السكان، ورغم إمكانيات التنمية على طول الساحل الشمالى الغربى لمصر والمناطق المتاخمة له، حيث القرب من البحر المتوسط ساعد على تلطيف المناخ والاتصال بالعالم الخارجى وسقوط الأمطار، وقابلية التربة للاستزراع والاستصلاح، إلا أن انتشار الألغام على مساحات واسعة يعوق عملية التنمية.
- وقد أضفى التنوع المناخى والجغرافى والجيولوجى على سيناء بُعداً جديداً يختلف عن باقى أقاليم مصر، وهو تعدد مجالات ومحاور التنمية بها، حيث توجد أراضى زراعية خصبة قابلة للاستزراع اعتماداً على مياه الأمطار والمياه الجوفية ومياه النيل المنقولة وتتنوع الثروات السمكية اعتماداً على شواطئ البحر المتوسط وبحيرة البردويل، كما أن سيناء غنية بالبترول والموارد المعدنية وتتمتع بتنوع واسع في تركيب التربة من الرمال الهشة إلى الصخور النارية، وأخيراً وليس آخراً فإن سيناء تتمتع بمناظر طبيعية خلابة بالإضافة إلى تاريخها العريق مما يفتح المجال واسعاً أمام السياحة بكافة أنواعها سواء الشاطئية أو الدينية أو البيئية أو الإستشفائية أو سياحة المؤتمرات.
- وبالإضافة إلى المزايا الطبيعية، هناك عدد من المزايا المكتسبة حيث تتمتع سيناء بشبكة طرق ومنافذ برية وموانئ ومطارات تتيح المجال للوصول بسهولة ويسر إلى الأسواق الاستهلاكية، فتبلغ أطوال الطرق القومية بها ٥٤٥٨ كم بنسبة ١١.٤% من الطرق القومية المصرية وترتبط بها عبر عدد من معابر على طول مجرى قناة السويس، كما توجد بها

العديد من الموانئ البحرية، أهمها ميناء العريش على البحر المتوسط وهو ذو طاقة متواضعة حيث تبلغ مساحته ٠.٢٣ كم٢ وطاقته الاستيعابية ١.٢ مليون طن، بالإضافة إلى عدد من الموانئ السياحية والبترولية والتعدينية على البحر الأحمر، وبالنسبة للنقل الجوى فيوجد مطار شرم الشيخ الدولى وهو أهمها وأكثرها حركة، بالإضافة إلى مطار العريش وسانت كاترين والطور وطابا وهى مطارات صغيرة، ومطار الجورة ويستخدم للقوات متعددة الجنسيات.

٣- رؤية جديدة للمشروع القومى لتنمية سيناء

أخطاء الماضى يجب عدم تكرارها فى المستقبل، وما توقف من المشروع القومى لتنمية سيناء يمكن إحياؤه واستكماله، ولعل أهم ملامح تعطيل هذا المشروع أن ترعة السلام لم يتم استكمالها وخط السكة الحديدية توقف العمل به، والمناطق الصناعية لم توضع بعد علي الخريطة الصناعية لمصر، وهذا يمكن استكماله بمزيد من العمل والموارد المالية. لكن هناك عدد اعتبارات يجب الانتباه لها عند تنمية سيناء، فسيناء بموقعها وتركيبتها الاجتماعية ومشاكلها الأمنية المركبة، تجعل لقضية التنمية بها أبعاد متعددة ومعقدة، وهذه هى أهم القضايا التى يجب أخذها فى الحسبان:

- التركيبة الاجتماعية للسكان: يسكن سيناء الآن نوعان من السكان أحدهما مقيم له عاداته وتقاليده وأعرافه المتوارثة، والآخر وافد له سلوكياته وطموحاته المختلفة، ومن المهم تحقيق التجانس بينهما، فسيناء تضم أكبر تجمع لبدو مصر ويحرص هؤلاء على التأكيد على انتمائهم القبلية وهو ما يدعونا لمراعاة أهمية تطوير هذه المجتمعات مع الحفاظ على مقوماتها وثقافتها[٢٦].

- الموائمة بين الملكية ووضع اليد والاستثمار: أن الأصل في ملكية الأرض في سيناء هي للدولة إلا أن هناك حقوقاً لا يمكن أن ننكرها لأهل سيناء، والموائمة بين ملكية الدولة ووضع اليد يصب فى صالح التنمية، حتى لا يجد المستثمر نفسه أمام مشاكل ومعوقات، ولابد هنا من إيجاد صياغة واضحة ومحددة لشكل هذه العلاقة بما يضمن تحقيق المصالح للجميع[٢٧]، ويمنع استخدام أساليب ملتوية قد تؤدى إلى تملك الأجانب لأراضي سيناء.
- العلاقة بين المياه والسكان: إن كميات المياه العذبة الصالحة للشرب ومياه الري القادمة مع ترعة السلام وعلاقتها بحجم السكان ومساحة الأرض، لهى علاقة هامة تتطلب المزيد من البحث لتحديد المقننات المائية السليمة حتى تتناسب مع احتياجات المجتمع الجديد في سيناء[٢٨]، فلا يمكن التوسع فى التنمية دون إيجاد حل لمشكلة المياه.

[٢٦] محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، التوجه الاستراتيجى للدولة لتعمير وتنمية سيناء، مرجع سابق، ص ٨
[٢٧] مجدى البسطويسى، مرجع سابق، ص ٧٧
[٢٨] المرجع السابق، ص ٧٨

- دراسة جدوى توصيل ترعة السلام لمنطقة السر والقوارير، والموازنة فى هذا الشأن بين المخاطر الأمنية والاقتصادية. فإذا كان وصول ترعة السلام لمنطقة السر والقوارير قضية أمن قومى لا يمكن قياس تكلفتها بالمكسب والخسارة، إلا أن تكلفة الاستصلاح والرى المرتفعة، والوضع المائى الحرج التى تعانى منه مصر وعدم وصول مياه النيل إلى كل الأراضى القديمة فى الوادى والدلتا وجفاف نهاية تصرفات الترع، يجعلنا نعيد النظر فى توصيل ترعة السلام لوسط سيناء ليكون البديل لتنمية وسط سيناء هو النهوض بالصناعة فيها اعتماداً على الثروات المعدنية.
- الموائمة بين الاستثمارات العامة والخاصة: فلا يمكن الاعتماد كلية على القطاع الخاص فى المشروعات القومية الكبرى، فالقطاع الخاص له هدف واحد هو الربح بينما المشروعات القومية متعددة الأهداف وغالباً ما ترجح فيها كفة الأهداف الاجتماعية والسياسية أكثر من الاقتصادية، ولكن هذا لا يعنى عدم مساهمة القطاع الخاص، ولكن على الدولة أولاً أن تلعب دور المسهل لعمل القطاع الخاص من خلال بناء شبكة البنية التحتية وتقديم الدعم الفنى والمالى.
- دعم السكان المحليين فى عملية التنمية مع التأكيد على هويتهم المصرية، خاصة أن الإعلام فى الفترة السابقة لعب دوراً فى ترسيخ صورة مشوهة عن قبائل سيناء بعدم تمتعهم بالولاء لمصر وعملهم فى تجارة المخدرات والتهريب والسلاح والأعمال المشبوهة، وبالإضافة إلى تحميلهم مسئولية التفجيرات الإرهابية فى شرم الشيخ ودهب وتعاونهم مع بعض العناصر الفلسطينية المتطرفة، مما خلق هوة واسعة بين عناصر الشعب الواحد بين سكان الوادى والدلتا وأهل سيناء، وقد آن الأوان أن يقوم الإعلام بإصلاح ما أفسده بتقديم الصورة الإيجابية الصحيحة عن قبائل سيناء.

٤- خطوات على طريق التنمية فى سيناء

وفى مواجهة كل هذه المشاكل، قامت حكومة الثورة بإتخاذ عدد من الخطوات على طريق تنمية سيناء، كالتالى:

- وضع آلية لتمليك أراضى سيناء للمصريين، بما يعطى تيسيرات وأولوية لأهالى سيناء والمستثمرين المصريين لتملك هذه الأراضى، حيث يحق للمصريين والشركات المملوك رأس مالها بالكامل لمصريين تملك الأراضي والعقارات بمناطق التنمية بسيناء، ويكون التصرف في الأراضي والعقارات في مناطق التنمية بنظام حق الانتفاع لمدة ٩٩ عاماً كحد أقصى.
- الاستفادة من العمالة الوطنية من أبناء سيناء فى مشاريع التنمية المختلفة بها، كما تم تحديد حصة مناسبة لأبناء سيناء لشغل وظائف فى الشركات التابعة للحكومة والقطاع الخاص، ولأول مرة يتقدم أبناء سيناء للالتحاق بكلية الشرطة.
- دراسة إنشاء محافظة ثالثة فى سيناء تسمى محافظة وسط سيناء، حيث إن هذه المنطقة فقيرة جداً لوقوعها بين محافظتين وبعيدة عن التنمية، وإن كان هناك إتجاه آخر يعارض إعادة التقسيم بل ويطالب بدمج المحافظتين فى محافظة واحدة.
- إنشاء هيئة عليا لتنمية سيناء تصدر بقانون خاص ويكون لها موازنة مستقلة وتحت إشراف رئيس الوزراء، وهناك اقتراحات تنادى بإنشاء وزارة مؤقتة لتنمية سيناء تنتهى مهمتها مع الانتهاء من تنمية سيناء على غرار وزارة السد العالى.

ورغم الجهد المبذول إلا أن هناك عدد من التحفظات عليه، حتى لا تتحول هذه الإجراءات إلى حبر على ورق كسابقيها، فمنذ إعداد المشروع القومى لتنمية سيناء، تم إنشاء العديد من الأجهزة لتقوم على تنفيذه، تسير حيناً وتتعثر أحياناً دون أن يكون هناك إستراتيجية واضحة وهادفة تعمل على تحقيق البعدين الأمنى والتنموى، ومن هذه الهيئات التى تعاقبت عليه[٢٩]:

- جهاز تعمير سيناء وهو تابع لوزارة الإسكان وتم إنشاؤه بعد تحريرها وكان من مهامه ربط سيناء بالوطن الأم.
- جهاز تنمية شمال سيناء وتم إنشاؤه فى بداية تسعينيات القرن الماضى لخدمة ٤٠٠ ألف فدان على مسار ترعة السلام.

[٢٩] سلامة الرقيعى، سيناء وحق العودة، جريدة اليوم السابع، ٦ سبتمبر ٢٠١١
www.youm7.com/News.asp?NewsID=487520&

- الشركة القابضة لتنمية سيناء فى ٢٠٠٧ ولم تستكمل عامين وتم إلغائها وتوزيع اختصاصها.
- لجنة تنمية سيناء والجهاز الوطنى لتنمية سيناء وصندوق تنمية سيناء وهى مسميات نشأت بعد عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١١ ولم تقم بإجراءات عملية على أرض الواقع.

والتخوف الآن من أن تكون تلك الهيئة كسابقيها وتتشبع بجهاز إدارى على حساب الأهداف الفنية التى تعمل على تنمية شبه الجزيرة بتخطيط سليم ومدروس بعناية ووفقاً لجدول زمنى وآلية تنفيذ وأولويات.

٥- استراتيجية تنمية سيناء صناعياً

الخطوة الأهم على طريق تنمية سيناء، هى التخطيط لإقامة مجتمع صناعى كبير فى شبه جزيرة سيناء اعتماداً على ثرواتها التعدينية الضخمة. فتنمية سيناء لن تتأتى إلا من خلال التنمية الصناعية، وذلك لقدرة الصناعة على تشغيل عدد كبير من العمالة واجتذاب الصناعات والخدمات المساعدة والمكملة لها، بينما التنمية السياحية رغم ما تدره من دخل كبير فقد أثبتت التجربة أن قدرتها على توطين السكان وتعمير المكان محدودة، أما التنمية الزراعية والتى لا تقل أهمية عن التنمية الصناعية فتواجهها مشكلة محدودية الموارد المائية، فإن الاعتماد الأساسى فى استصلاح الأراضى فى شمال سيناء على ترعة السلام التى تحمل ٢.٣ مليار م٣ لاستصلاح ٢٧٥ ألف فدان مقابل ٨٠ مليون م٣ من المياه المحلية لاستصلاح ٧ آلاف فدان و٩٠ مليون م٣ من مياه السيول لاستصلاح ٢٠ ألف فدان[٣٠]، وإن كان هذا لا ينفى أهمية تنمية كافة القطاعات الاقتصادية الزراعية والسمكية والسياحية فى شبه جزيرة سيناء وكذلك التنمية البشرية، بجانب التنمية الصناعية والتى تقوم على عدة محاور إقليمية[٣١]:

٣٠ الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مقومات التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء، أكتوبر ٢٠١١، ص ١٥

٣١ الهيئة العامة للتنمية الصناعية، استراتيجية التنمية الصناعية بمحور قناه السويس، نوفمبر ٢٠٠٨،
www.ida.gov.eg/databank/details.asp
عبد الوهاب حلمى، التنمية الصناعية لشبه جزيرة سيناء، عرض مقدم فى ورشة عمل "التنمية المتكاملة فى سيناء"، الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وبحوث الفضاء، ١٩-٢٠ سبتمبر ٢٠١١

- محور قناة السويس الصناعي: ويشمل وادي التكنولوجيا بالإسماعيلية، ويهدف إلى إنشاء منطقة للصناعات العلمية والتكنولوجية، والمنطقة الصناعية والمنطقة الاقتصادية شرق بورسعيد والتى تحتوى على صناعات خدمية وتجميع البضائع لإعادة تصديرها، وكلاهما يقع بالضفة الشرقية لقناة السويس. (بالإضافة إلى مشروع غرب خليج السويس)
- المحور الساحلى لسيناء ويضم المنطقة الحرة برفح وآخرى بميناء العريش لخدمة الأنشطة المرتبطة بالميناء والمخازن والثلاجات، والمنطقة الصناعية جنوب العريش وتشمل الصناعات المعدنية ومواد البناء، ومنطقة الصناعات الحرفية بالمساعيد للصناعات الصغيرة والصناعات البيئية، وملاحة سبيكة لإنتاج ملح الطعام وكربونات الصوديوم..، والمنطقة الصناعية بالشيخ زويد للصناعات الغذائية ومواد البناء..، والمنطقة الصناعية ببئر العبد للصناعات المرتبطة للصيد والتصنيع الزراعى، وجنوباً من العريش يوجد المحور الأوسط، والذى يضم منطقة الصناعات الثقيلة ببغداد اعتماداً على الثروات التعدينية فى وسط سيناء (ويقابله وادى التكنولوجيا والمنطقة الصناعية بالقنطرة شرق فى الإسماعيلية).
- محور التنمية الصناعية على الضفة الشرقية لخليج السويس: وتتركز فيه أنشطة التعدين والبترول ويضم المناطق الصناعية من الشمال إلى الجنوب فى رأس سدر – أبو زنيمة – أبو رديس – الطور – رأس راية – رأس جاره.

وترتكز خطط التنمية الصناعية لسيناء على:

- الأهمية الكبرى لمحور قناة السويس فى تنمية سيناء، فوادى التكنولوجيا والمنطقة الصناعية بشرق بورسعيد يقعان فى الجانب الغربى لشبه جزيرة سيناء ليكونا بمثابة نواه تدفع بالتعمير شرقاً داخل سيناء، أما مشروع غرب خليج السويس رغم أنه موجه لتنمية ساحل البحر الأحمر جنوباً، إلا أنه يقابله عدد من المناطق الصناعية على الساحل الشرقى لخليج السويس ويمكن أن يتكامل هذان المحوران سوياً.
- التوسع فى إنشاء المناطق الاقتصادية والصناعية والحرة فى المواقع المتميزة، وعلى الأخص قرب الموانئ، لتعمل كمناطق جذب للشركات العالمية لإقامة صناعاتها بها وإعادة تصديرها.

ومن خلال التعرض للخطط المتتالية لتنمية سيناء[٣٢] (خاصة فى مجال التنمية الصناعية) والتى تبعت المشروع القومى لتنمية سيناء، مثل استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس، والمشروع القومى لتنمية سيناء صناعياً والذى تم عرضه مؤخراً على مجلس الوزراء، يتضح أن التوجه العام أصبح للتنمية الصناعية فى سيناء بعد أن كان التركيز الأكبر على التنمية الزراعية، نتيجة ثبوت عدم جدوى التنمية الزراعية فى تحقيق التنمية المنشودة، كما نلاحظ أن هذه الخطط والاستراتيجيات اعتمدت على بعضها البعض، بإضافة المزيد من المناطق الصناعية أو تغيير فى محاور التنمية الصناعية والصناعات المستهدفة..، ولدينا عليها عدد من التحفظات نوجزها فى التالى :

- عدد المناطق والمشروعات الصناعية المقترحة فى سيناء كبير، وهى المشكلة المعتادة التى تتعرض لها كل المناطق الصناعية فى مصر (والتى تخطت ٩٤ منطقة صناعية)، بالبدء فى كافة المناطق وعدم الانتهاء من أى منها فى ضوء محدودية الموارد، ومن الأجدى فى هذه الحالة البدء بعدد من المشروعات فى إطار منظومة متكاملة للتنمية، يتم تحديدها وفقاً لعدد من الأولويات (عدد السكان الذين سيخدمهم المشروع – تأثير المشروع فى حل أكثر من مشكلة – عدد المناطق التى سيخدمها المشروع – استكمال مشروع قائم – مدى توفر الموارد الذاتية للمشروع)، وقد كان المعيار الأرجح فى هذا الشأن هو استكمال المشروعات القائمة قبل البدء فى مشروعات جديدة.
- الاهتمام بالمراحل المختلفة للمشروع: فإخفاق المشروع القومى لتنمية سيناء وغيره من الخطط والمشروعات التى استهدفت تنمية سيناء لم يكن نتيجة لفشل فى التخطيط فقط، لذا

فإن معالجة المشكلة لا تتطلب وضع خطة جديدة كل بضع سنوات بدلاً من الخطة السابقة التى لم تنجح، خاصة أن أى منها لم يقدم جديد، بل يتطلب الأمر الاهتمام بعمليات التنفيذ والتمويل والإدارة والتنسيق بين مشروعات الخطة وكذلك متابعة ورقابة أداء هذه المشروعات.

[٣٢] لمزيد من المعلومات، يمكن مراجعة الوثائق التالية:
وزارة التخطيط، اللجنة الوزارية العليا لتنمية سيناء، المشروع القومى لتنمية سيناء ، القاهرة ١٩٩٤
الهيئة العامة للتنمية الصناعية، استراتيجية التنمية الصناعية بمحور قناه السويس، نوفمبر ٢٠٠٨
هيئة التنمية الصناعية، استراتيجية التنمية الصناعية لمحافظة شمال سيناء ومحافظة جنوب سيناء، فبراير ٢٠١٠
عبد الوهاب حلمى، التنمية الصناعية لشبه جزيرة سيناء، سبتمبر ٢٠١١

- المشروعات الصناعية المقترحة فى سيناء ركزت على بُعد واحد لقيام هذه المشروعات، وهو توافر المادة الخام، وكما هو معروف فى أدبيات التوطن الصناعى أنه مع تطور وسائل النقل والانتقال تراجعت أهمية المواد الخام كثيراً كعامل محدد للتوطن الصناعى مقابل صعود عوامل آخرى، تتمثل فى وجود الأسواق والعمالة والموردين بالإضافة إلى العلاقات والتشابكات التى تربطها بالشركات العاملة فى نفس المجال أو الصناعات والخدمات المكملة لها، وهى العناصر التى لم تتوفر بعد فى شبه جزيرة سيناء، وكان من الأحرى توجيه بعض الاهتمام لها.

الفصل الثالث

رؤية إستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي

مقدمة

يعتمد الاقتصاد المصرى تقليدياً وبصورة ملموسة على القطاع الزراعى كمصدر للغذاء والألياف والمنتجات الأخرى ، كما يوفر القطاع الزراعى سبل الحياة لنحو ٥٥% من المواطنين ويعمل به حوالى ٣٤% من إجمالى القوة العاملة. وبالإضافة إلى ذلك يساهم القطاع الزراعى بنحو ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى وحوالى ٢٠% من إجمالى الصادرات وموارد العملة الصعبة.

ويزداد الاحتياج للمنتجات الزراعية نتيجة لنمو السكان والحاجة إلى مزيد من إيرادات التصدير. وهذا يتطلب زيادة التركيز على البحوث الزراعية للتعرف على المعوقات التى تواجه القطاع الزراعى ولوضع الحلول باستخدام التكنولوجيات المناسبة خاصة فى الأراضى المستصلحة والمنزرعة حديثاً.

ولقد كان هناك دائماً استجابة عالية من المزارعين لعملية نقل التكنولوجيا والأنشطة الإرشادية والحوافز السعرية.

وقد شهد العالم فى الآونة الأخيرة كثيراً من التطورات السريعة والجذرية على المستوى السياسى والاقتصادى، مثل انهيار الاتحاد السوفيتى فى أوائل التسعينات إلى عدد من دول الكتلة الشرقية التى اختارت اقتصاد السوق الحر وظهور كثير من التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل EU,ASEAN and NAFTA. وقد واكب هذه التطورات ظهور المنظمة العالمية للتجارة WTO لتلعب دوراً رئيسياً وتكون بمثابة الضلع الثالث من مثلث النظام الاقتصادى العالمى مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الذين يشكلان الضلعين الآخرين لاتفاقية Briton Woods. ولقيام منظمة التجارة العالمية انعكاسات إيجابية أو سلبية على اقتصاديات الدول النامية والأقل نمواً على حد سواء ، حيث أن تحرير التجارة العالمية سيؤثر بدرجات مختلفة على اقتصاديات العديد من الدول ومنها مصر.

ولقد شهد العام ١٩٩٥ بداية المحادثات الخاصة بالشراكة الأوربية المصرية بهدف صياغة إطار جديد ليحل محل اتفاقية التعاون لعام ١٩٧٧ . وقد اشتركت الهيئات الحكومية مع رجال الأعمال فى العمل على إنشاء وضع تفاوضى مصرى آخذين فى الاعتبار كافة المصالح القومية. وقد اعتمدت مصر على مزاياها النسبية والتنافسية خلال محادثاتها مع الاتحاد الأوروبى مع السعى لتعظيم المزايا الموجودة فى إطار المحادثات المصرية الأوروبية. ولتحقيق اندماج مصر فى الاقتصاد العالمى، تم إعادة هيكلة الاقتصاد لزيادة الكفاءة والجدارة الفنية والاقتصادية. وقد تم تشجيع القطاع الخاص لكى يلعب دوراً رئيسياً فى العملية الإنتاجية والتسويقية وأنشطة الاستيراد والتصدير. ولقد حدث انخفاض شديد للتكاليف التحويلية كما تم تهيئة مناخ استثمارى صديق من خلال مزيد من السياسات الاقتصادية والتشريعية.

ولقد شهدت فترة الثمانينات الخطوات الأولى لتحرير الزراعة المصرية باستخدام أسلوب التحول التدريجى لتجنب الأضرار الغير محسوبة والتى يمكن أن تصيب جموع الضعفاء من المنتجين والمستهلكين على حد سواء. وقد تحول الاقتصاد الزراعى من التخطيط المركزى إلى التخطيط التأشيرى حيث تعتمد أسواق المدخلات والمنتجات على نفسها وينحصر دور الدولة فى وضع القواعد القانونية والقيام بالدور التسهيلى ، كما تقوم الدولة بإعادة صياغة سياسة توزيع وإدارة الموارد فى الاقتصاد الزراعى، وتعظيم الدور الذى يلعبه القطاع الخاص والتعاونيات والقطاعات الغير رسمية فى تحقيق أهداف التنمية. وتتضمن سياسات الإصلاح إلغاء الدعم على المدخلات وعدم تدخل الحكومة فى تسعير المنتج، وإلغاء نظام التوريد الإجبارى لحصة من المحاصيل، وإزالة كل المعوقات أمام اشتراك القطاع الخاص فى عملية التسويق والتصنيع الزراعى.

ولقد كان لقطاع الزراعة دائماً دوره الرائد فى الاقتصاد القومى المصرى حيث عمل على الدوام فى إطار الاستراتيجيات الشاملة متوافقاً مع طبيعة كل مرحلة ومع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويات القومية والإقليمية والدولية.

الأهداف العامة لخطة التنمية الزراعية :

- زيادة الإنتاجية الزراعية من وحدة الأراضى والمياه من خلال الاستخدام الأكفأ لهذه الموارد المحدودة.
- تخفيض تكاليف الإنتاج.
- زيادة الناتج الزراعى القومى ودخول المزارعين.
- صيانة الموارد الأرضية والمائية والتى تعتبر أهم أهداف التنمية الزراعية فى مصر.
- التوسع فى الموارد الأرضية والمائية المتاحة من خلال استخدام الأساليب الفنية ذات الجدوى الاقتصادية وبوسائل تحافظ على البيئة.
- توفير الأمن الغذائى وتخفيض حدة الفقر للنمو السكانى المطرد.
- زيادة فرص العمل فى المناطق الريفية.
- حماية البيئة.
- إزالة المعوقات والتشوهات من قطاع الزراعة ، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص فى مختلف الأنشطة الزراعية.
- تشجيع المزارعين على تطبيق الأساليب التقنية الحديثة .
- التوسع فى استصلاح الأراضى الجديدة، زيادة الإنتاج ودخول المزارعين لتحسين مستوى معيشتهم.

تشجيع الصادرات لتحسين ميزان النقد الأجنبى وزيادة مساهمة قطاع الزراعة فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر.

الباب الأول

تطوير نظم المؤسسات البحثية الزراعية

١- المقدمة:

بدأت البحوث الزراعية منذ زمن بعيد وقد تعرضت لإعادة الهيكل التنظيمى عدة مرات وحالياً فإن مركز البحوث الزراعية هو المؤسسة البحثية الزراعية الرئيسية المسئولة عن تطبيق البحوث على المستوى القومى بالتعاون مع كليات الزراعة ومختلف المؤسسات البحثية الأخرى ذات الصلة بالزراعة حيث يتمتع هذا المركز بالشخصية الاعتبارية ويدار بواسطة مجلس إدارة برئاسة وزير الزراعة وعضوية مديرى المعاهد البحثية والمعامل المركزية والمحطات البحثية والإقليمية.

فإن إنشاء المجلس القومى للبحوث الزراعية مع مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية يكفل تحقيق الآتى:

١- وضع أولويات فعالة للبحوث وتخصيص الموارد.

٢- التنسيق والتنفيذ الجيد لمختلف الأنشطة البحثية.

٣- اقتراح تنفيذ برامج جديدة على أساس الأولويات والاحتياجات وفقاً للسياسات والاستراتيجيات على المستوى القومى.

كما إن إنشاء المجالس الإقليمية للبحوث والإرشاد سوف يسهل معالجة المشاكل المعوقة للتنمية الزراعية والتى يمكن دراستها بدقة من خلال الهيئات البحثية والإرشادية فى المناطق الإقليمية. ومن الأهمية بمكان التمثيل المناسب للقطاع الخاص وممثلى المزارعين فى هذه المجالس الإقليمية. وما زالت العلاقة بين الإرشاد والبحوث فى حاجة إلى مزيد من الدعم فى إطار مؤسسى. كما أن العلاقة بين معاهد مركز البحوث الزراعية والجامعات ومختلف المعاهد البحثية الأخرى ومصادر المعلومات لا زالت غير مقننة وهناك ضرورة أيضاً لوضعها فى إطار مؤسسى ثابت.

ولذا فلابد من حشد الجهود لتقنين العلاقة بين مركز البحوث الزراعية وكل من الأنشطة الإرشادية ومختلف المؤسسات البحثية الأخرى فى مصر وذلك لتحسين وتطوير نتائج البحوث.

٢- تطور نظام البحوث الزراعية:

أ) المؤسسات البحثية الحكومية:

بدأ نظام البحوث الزراعية القومية فى مصر مبكراً منذ عام ١٨٩٧ بواسطة الجمعية الزراعية الملكية. وقد بدأ إنشاء المواقع التجريبية فى الجيزة عام ١٩٠٠ وفى ميت الديبة فى شمال الدلتا عام ١٩٠١ وفى بهتيم على بعد ١٥ كيلو متر من القاهرة عام ١٩٠٩. كما تم تنظيم عدة فروع وأقسام بحثية فى عام ١٩٠٣ لتنفيذ البحوث فى مجال تربية النبات والحيوان والحشرات والكيمياء الزراعية وإنتاج التقاوى. كما أنشئ معملً للعلوم البيطرية عام ١٩٠٤ لإنتاج الأمصال واللقاحات ضد كوليرا الدواجن وتنفيذ الأنشطة التشخيصية ذات العلاقة.

وقد أصدرت الحكومة المصرية القرار رقم ٣٤ لعام ١٩١٠ لإنشاء الإدارة الزراعية ضمن وزارة الأشغال العمومية لتكون مسئولة عن تنفيذ البحوث الزراعية وإنتاج التقاوى والإرشاد الخاص بإنتاج المحاصيل (مع التركيز على محصول القطن) وإجراء تحاليل التربة والسماد ومكافحة الآفات. وبعد ثلاثة سنوات (فى عام ١٩١٣) تم إنشاء وزارة الزراعة والتى تضمنت أقساماً فنية لتلك التخصصات.

ولمزيد من التنظيم لوزارة الزراعة فقد صدرت عدة قرارات فى العقود التالية فى أعوام (١٩٤٤ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨). حيث أنشئ قطاع الإنتاج الزراعى ضمن وزارة الزراعة عام ١٩٦٣ متضمناً إدارات الزراعة والبساتين ووقاية النبات والأراضى والإنتاج الحيوانى والمعامل البيطرية وإنتاج التقاوى. وفى عام ١٩٧١ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤٢٥ بإنشاء الهيئة العامة للبحوث الزراعية والتى ضمت جميع الأنشطة البحثية فى وزارة الزراعة تحت إدارة واحدة.

وقد تم تشكيل مركز البحوث الزراعية كهيئة شبه مستقلة تتكون من مجلس إدارة برئاسة الوزير، وكنتيجة مباشرة للقرار الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ فقد تم إعادة تنظيم مركز البحوث الزراعية على نطاق واسع.

وبموجب هذا القرار فقد اعتبر مركز البحوث الزراعية مؤسسة علمية بحثية وإرشادية ولمجلس إدارته صلاحية مباشرة لتنفيذ مختلف الأنشطة البحثية والإرشادية فى مصر. كما منح القرار الجمهورى رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٢ مركز البحوث الزراعية مسئولية إدارة ما يسمى بالمزارع الحكومية الإنتاجية والتى كانت تابعة للهيئة العامة للإنتاج الزراعى. وتبلغ مساحة هذه المزارع نحو ٢٤٠٠٠ فدان كانت مخصصة لإنتاج تقاوى الأساس لمعظم المحاصيل الرئيسية.

ويعتبر مركز البحوث الزراعية مسئولا عن إدارة مساحة ٣١٥٠ فدانا مخصصة لتجارب بحوث المحاصيل والحيوان وإنتاج التقاوى المحسنة لمختلف الأصناف والسلالات. كما يعتبر مركز البحوث الزراعية هو المؤسسة البحثية التطبيقية الرئيسية المسئولة عن البحوث ، كما يلعب دوراً رئيسياً فى تحقيق التقدم التقنى المطلوب لتحقيق التنمية الزراعية فى مصر. إن الهدف البحثى لمركز البحوث الزراعية هو صياغة واستخدام التقنية الزراعية المناسبة لضمان التنمية المستمرة للإنتاج الزراعى.

ويتأثر الإنتاج الزراعى إيجابياً بإنتاج الأصناف الجديدة لمختلف المحاصيل الحقلية والبستانية بالإضافة إلى إنتاج وتحسين السلالات الحيوانية الجديدة. إن تحقيق الإنتاج المطلوب واستخدام أساليب الإدارة المناسبة لهذه السلالات الوراثية الجديدة النباتية والحيوانية تؤدى إلى زيادة ملموسة فى الإنتاج وبالتالى زيادة دخل المزارع وتوفير الغذاء للمجتمع. ولذلك فإن نوع البحوث المنفذة فى مركز البحوث الزراعية هى بالأساس بحوثاً تطبيقية لخدمة الاقتصاد المصرى وازدهار المجتمع ورفاهية الشعب المصرى.

ويلعب مركز البحوث الزراعية دوراً رئيسياً فى مجال الإرشاد ويمكن تلخيص الدور الرئيسى لمركز البحوث الزراعية فى مجال الإرشاد فيما يلى:

- إجراء التجارب الحقلية فى حقول المزارعين لإقناع المزارعين المشاركين بتنفيذ حزمة التوصيات الحديثة التى تؤدى لزيادة الإنتاج. كما أنها تؤثر بطريقة غير مباشرة على المزارعين الغير مشاركين من خلال نشر هذه التوصيات فى مساحات أكبر.
- تدريب مهندسى الإرشاد وممثلى القرية من خلال إلقاء محاضرات تتضمن حزم التوصيات الجديدة التى تؤدى لزيادة الإنتاج مع العمل على زيادة فهم وإدراك وإقناع المزارعين بتطبيق الأساليب التقنية الحديثة.
- القيام بحملات قومية بهدف زيادة إنتاج محاصيل معينة ويتم تنفيذ هذه الحملات من خلال التعاون بين مركز البحوث الزراعية وكليات الزراعة المنتشرة على المستوى القومى بالإضافة إلى المؤسسات البحثية الزراعية الأخرى وتمول أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا هذه الحملات القومية التى تؤدى إلى زيادة ملموسة فى إنتاج بعض المحاصيل مثل القمح والذرة والأرز.

ومن الجدير بالملاحظة أن وكيل المركز للإرشاد يعتبر مسئولاً عن الأنشطة الحقلية ونقل التكنولوجيا ، وهناك بعض مراكز أو معاهد البحوث الحكومية بالإضافة إلى مركز البحوث الزراعية تساهم بإيجابية فى عملية البحوث الزراعية وبالتالى فى التنمية الزراعية.

ب) معاهد التعليم والتدريب والبحوث:

بدأ التعليم الجامعى فى مصر فى منتصف القرن التاسع عشر بإنشاء كليات الهندسة والطب والعلوم البيطرية والزراعة والحقوق والتجارة ولقد كان الهدف الرئيسى فى هذا الوقت هو تدريب وتخريج الكوادر المتخصصة لتسيير أعمال الحكومة.

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر زاد الوعى وشكل عنصراً ضاغطاً فى الحملة القومية لإنشاء الجامعة الحرة (الغير حكومية). حيث بدأت عام ١٩٠٨ بتعليم الفنون والآداب ، وفى عام ١٩٣٥ أصدرت الحكومة قانوناً بإنشاء "الجامعة المصرية" والتى أضافت إلى الجامعة الحرة كليات الطب والحقوق بجانب كلية جديدة للعلوم.. وقد أطلق عليها اسم جامعة فؤاد الأول ثم تغير إلى جامعة القاهرة ، ومنذ ذلك الحين تم إنشاء جامعات جديدة كما أضيفت كليات جديدة إلى الجامعات القديمة.

هذا وقد وصل عدد كليات الزراعة فى العام الجامعى ١٩٩٠/١٩٩١ إلى نحو ١٧ كلية تتبع ١٢ جامعة. وفوق ذلك فإن هناك ١٠ كليات للطب البيطرى. والمهمة الرئيسية لهذه الكليات هو التعليم ومنح درجة البكالوريوس فى مختلف فروع العلوم الزراعية والبيطرية.

وهذه الكليات هى الهيئات الوحيدة المسئولة عن منح الدرجات العلمية العليا (الماجستير والدكتوراة) كما تقوم الجامعات بتعليم وتدريب الكوادر البشرية المطلوبة لكل فروع البحوث الزراعية والعلوم البيطرية. هذه الكوادر البشرية تعمل فى مركز البحوث الزراعية ومختلف أقسام وزارة الزراعة. إن جميع الكوادر البشرية العاملة فى مركز البحوث الزراعية هم خريجو كليات الزراعة والطب البيطرى والتى تتبع حالياً ١٢ جامعة. وتقوم كليات الزراعة والعلوم البيطرية بتنفيذ البحوث فى مجال العلوم النباتية والإنتاج الحيوانى والمجالات ذات الصلة. وهناك مزرعة تجريبية لكل كلية زراعة تتراوح مساحتها بين ٢٦ إلى ١٢٦٠ فداناً. والمساحة الكلية للمزارع التجريبية لكليات الزراعة الخمسة عشر تبلغ نحو ٤١٠٠ فدان. وتتميز البحوث المنفذة بواسطة أعضاء هيئة التدريس بكل كلية بأنها ذات طابع أكاديمى أكثر منها تطبيقى.. بمعنى آخر فإن غالبية البحوث المنفذة فى الجامعات هى بحوث أساسية بينما جزء صغير من هذه البحوث ذو طبيعة تطبيقية.

ج) شركات القطاع الخاص المهتمة بالبحوث:

بالإضافة إلى المعاهد البحثية الحكومية والجامعات فهناك أكثر من ٢٢ شركة قطاع خاص للتقاوى وعدة شركات أخرى تعمل فى مجال الكيماويات الزراعية وبحوث المبيدات.

وقد قام العديد من شركات التقاوى التابعة للقطاع الخاص بإنشاء أقسام للبحوث لتحسين الأصناف التى يقومون بإنتاجها. وتعتمد بعض هذه الشركات تعتمد على مركز البحوث الزراعية والجامعات للحصول على الهجن الجديدة ويدفعون رسوم ملكية لاستخدام هذه السلالات ويعتبر ذلك مصدراً جديداً للتمويل يدعم معاهد البحوث والجامعات فى استمرار الأنشطة البحثية بها. ويتم إنفاق نسبة مئوية محددة من هذا التمويل على حقوق المربين. وفى الآونة الأخيرة فقد تم إنشاء عدة جامعات خاصة فى الأراضى الصحراوية الحديثة الاستصلاح. ومما لاشك فيه أن هذه الجامعات ستساهم فى المستقبل، فى مجالات البحوث الزراعية والتنمية.

هذا وتمثل المؤسسات البحثية الحكومية المشار إليها سالفا والجامعات وشركات القطاع الخاص، النظام القومى للبحوث الزراعية فى مصر. ويسير التعاون والتكامل بين مركز البحوث الزراعية والمؤسسات البحثية الزراعية والجامعات المصرية بنجاح.

د) شبكة البحوث الزراعية:

تقوم المؤسسات الحكومية والجامعات بالإضافة إلى القطاع الخاص بتنفيذ الأنشطة البحثية فى مصر. ويتم تنفيذ البحوث الخاصة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بصفة أساسية فى مركز البحوث الزراعية ومركز بحوث الصحراء والمركز القومى لبحوث المياه التابع لوزارة الرى والموارد المائية والمركز القومى للبحوث وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا التابعة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى.

ويتم تنفيذ الأنشطة البحثية لمركز البحوث الزراعية فى شبكة تضم العديد معهدا بحثيا و معامل مركزية و محطات البحوث الإقليمية و محطات البحوث المتخصصة والعديد من المواقع الاختبارية.

٣- استمرارية وملائمة البرامج البحثية:

أ) وضع البرنامج وتحديد الأولويات واشتراك المستفيدين فى ذلك:

أوضحت الإستراتيجية الزراعية أن الأهداف البعيدة للتنمية الزراعية هى زيادة الإنتاج من وحدتى الأرض والمياه وخفض تكلفة وحدة الإنتاج وزيادة الناتج القومى ودخول المزارعين. ومن خلال هذه الأهداف البعيدة فإن هناك عدة أهداف محددة تتضمن المحافظة على الموارد الأرضية والمائية وتحقيق الأمن الغذائى والقضاء على الفقر واستدامة الإنتاج الزراعى والموارد وحماية البيئة وزيادة فرص العمل بالريف وتحسين ميزان النقد الأجنبى من خلال دعم وزيادة الصادرات.

إن أهداف التنمية الزراعية المشار إليها يمكن أن تترجم إلى أهداف بحثية تطبيقية تكون دليلا فى تحديد الأنشطة البحثية وترتيب وتحديد الأولويات.

إن المهمة الأساسية للنظم البحثية هى تنفيذ البحوث طبقا لاحتياجات القطاع الزراعى وبالتالى استنباط وتطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة المناسبة إلى المزارعين لتحقيق التنمية الزراعية.

إن المستفيدين الرئيسيين للنظام البحثى هم المنتجين الزراعيين والمستهلكين ومختلف الإدارات الخدمية والإرشادية وواضعى السياسة الزراعية وصانعى القرار ومختلف نظم البحوث القومية والهيئات البحثية الإقليمية والدولية وعالم المعرفة.

ومن الجدير بالذكر أن توفير التمويل من خلال المعونة الأجنبية قد ساعد على تحقيق التكامل بين مختلف أنشطة مركز البحوث الزراعية ومختلف المؤسسات البحثية فى مصر.. كما أن إنشاء المجلس القومى للبحوث الزراعية فى مصر والأربعة مجالس إقليمية التى تضم ممثلين من مختلف الجهات الزراعية البحثية المعنية بأنشطتها المختلفة ، بالإضافة إلى أن تمثيل القطاع الخاص والمزارعين فى هذه المجالس كان ضروريا لتعزيز وتقوية هذا التعاون والتنسيق بين مختلف هذه الجهات.

كما أن اشتراك المستفيدين فى هذه المجالس قد منحهم الفرصة لوضع خطة الأنشطة البحثية بناءً على الأولويات المطلوبة من خلال علماء مركز البحوث الزراعية. وفوق ذلك فلقد ساعدت المخصصات البحثية المتاحة للبحوث المنفذة من الموارد الأجنبية ولأول مرة إنشاء المجلس القومى للبحوث الزراعية والذى شجع الباحثين من مختلف المعاهد البحثية لتخطيط وصياغة وتنفيذ الأنشطة البحثية بالتعاون بين كافة التخصصات.

ب - ربط البرامج بسياسة التنمية القومية وأولويات القطاع الزراعى

يعتمد تنفيذ الأبحاث المشتركة على فكرة أساسية هى العمل الجماعى لحل مشاكل الإنتاج الزراعى. ويقوم مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية بوضع خطط وتنظيم وتنفيذ البحوث الزراعية ووضع سياسات التدريب والإرشاد الزراعى. هذه السياسات تترجم إلى برامج للتنفيذ إما بصورة فردية أو بصورة مشتركة بالتعاون بين المعاهد البحثية والمعامل المركزية.. وعموما فإن البرامج البحثية عادة ما توجه إلى محصول أو نظام معين. كما أن التنفيذ الفعال للبرامج البحثية يعتمد أساساً على استدامة وتطوير الهيكل التنظيمى لمركز البحوث الزراعية ودعم قدراته فى نقل التكنولوجيا وتنمية التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية.

ج- الروابط الداخلية والخارجية للنظام البحثى

من الأهمية بمكان أن تقوم المؤسسات البحثية بوضع نظام فعال للاتصال مع مختلف الجهات البحثية المناظرة محليا ودوليا ومع العملاء الرئيسيين على المستوى القومى مثل واضعى السياسات ونظام نقل واستخدام التكنولوجيا.

إن المستفيدين الرئيسيين من بحوث مركز البحوث الزراعية ومركز بحوث الصحراء هم المزارعين والمنتجين والمستثمرين والعاملين فى مجال التصنيع الزراعى ومنتجى التقاوى والهيئات المعنية بمراقبة الجودة وقطاع الخدمات الزراعية العامة وصانعى القرار.

كما أن المستفيدين الرئيسيين للبحوث الجامعية هم عالم المعرفة والصناعات الزراعية والمزارعين والهيئات الإرشادية ،والعامة.

ومن الضرورى لأى مؤسسة بحثية إقامة روابط رسميه وغير رسميه بين مختلف الباحثين وعملائهم لتحقيق فعالية وتأثير البحوث. ولذلك فقد تم تدعيم وتطوير الروابط بين مركز البحوث الزراعية والمستفيدين الرئيسيين داخلياً على المستوى القومى وخارجياً على المستوى الدولى.

الروابط الداخلية :

يهدف دعم الروابط بين مختلف الجهات البحثية على المستوى القومى إلى ما يلى :-

١- ضمان الدعم المالى من ميزانية الحكومة والاستثمارات المختلفة من الحكومة والقطاع الخاص.

٢- تطوير التكنولوجيا المناسبة بالتعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية والغير حكومية.

٣- تطبيق التكنولوجيا بمشاركة المزارعين والهيئات الإرشادية ومختلف الجهات المستفيدة والمعنية.

٤- تقديم الخدمات الفنية لمختلف المؤسسات الحكومية والغير حكومية.

٥- تدريب الكوادر الإرشادية والمزارعين وآخرين ،وهناك حاجة ضرورية لدعم وتقوية الروابط بين البحوث والإرشاد ووضعها فى صورة مؤسسية.

وفوق ذلك فإن دعم الروابط بين باحثى مركز البحوث الزراعية وكلاً من المؤسسات البحثية الزراعية والكادر الجامعى المحلى يمثل حجر الزاوية لتأكيد فاعلية نظام البحوث الزراعية على المستوى القومى. ويجب وضع آليات لتسهيل مساهمة مؤسسات البحوث السلعية والجامعات فى تنفيذ برامج البحوث السلعية على مستوى الدولة والتى تهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

ومن الضرورى ملاحظة أن الدور التعليمى للجامعات يختلف كلية عن دور المؤسسات البحثية التطبيقية. وفى نفس الوقت فلا يمكن لمركز البحوث الزراعية أن يحل محل الجامعات فى أداء دورها فى تنمية الموارد البشرية.

وبالمثل فإن الجامعات ليست مؤهلة لكى تحل محل المؤسسات البحثية على المستوى القومى فى أداء دورها فى استنباط التكنولوجيا الجديدة والخروج بمجموعة التوصيات الملائمة القابلة للتطبيق بواسطة المزارعين. وينبغى أن تقوم هذه المؤسسات الزراعية المختلفة بدورها فى تطوير وتنفيذ أنشطة بحثية وتدريبية متكاملة وغير متنافسة.

وهناك حاجة ماسة لوضع آلية لمزيد من الدعم للعلاقة بين المؤسسات البحثية وكليات الزراعة والطب البيطرى على المستوى القومى. مما يساعد فى مشاركتهم فى البرامج البحثية المتكاملة على المستوى القومى التى تؤدى إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية والطبيعية والبشرية المتاحة.

ومما لاشك فيه أن التكامل بين مركز البحوث الزراعية والجامعات المصرية يمكن أن يلعب دوراً مؤثراً وفعالاً لمزيد من التنمية الزراعية المستدامة فى مصر. كما أنه من الضرورى أن تكون الأبحاث التى ينفذها مركز البحوث الزراعية ذات صفة تطبيقية وملائمة، بينما ينبغى أن تهتم الجامعات والمركز القومى للبحوث بالبحوث الأساسية والاستراتيجية.

الروابط الخارجية:

يحتفظ النظام البحثى بشبكة من العلاقات مع مختلف المراكز البحثية الإقليمية والدولية، هذه العلاقات أو الروابط يمكن أن تغطى المساعدات المالية من خلال القروض والمنح الضرورية لتحسين المورد المالى الأساسى للنظام البحثى ولتنفيذ الأنشطة البحثية. كما أن المعونة الفنية من مختلف المراكز القطرية والإقليمية والدولية تقوم بالإمداد بالمورثات الجينية لتحسين المحاصيل والمشاركة الفعالة فى الأنشطة البحثية المشتركة وبناء القدرات والمدخلات البحثية والترابط الإقليمى للبحوث من خلال المشاركة فى شبكات البحوث الإقليمية بين الدول وبعضها.

ويرتبط مركز البحوث الزراعية بالعديد من المراكز الإقليمية مثل ACSAD, CGIAR, AOAD و١٦ مركزاً دولياً وبصفة خاصة CIP, ICARDA, IFPRI, IRRI, IBPGR, IGRISAT, CIMMYT بالإضافة إلى التعاون القائم بين المعاهد التابعة لمركز البحوث الزراعية والجامعات فى معظم الدول النامية.

د- بحوث الطاقة البشرية:

من حسن الطالع أن عدد الكوادر البحثية المؤهلة فى مصر يبلغ نحو ٧٠٠٠ باحث تقريبا(ذكور وإناث) من الحاصلين على درجة الدكتوراه فى الزراعة أو العلوم المرتبطة بها يعملون فى مركز البحوث الزراعية والجامعات والمركز القومى للبحوث ومركز بحوث الصحراء والمركز القومى لبحوث المياه ومختلف المؤسسات البحثية وتحديداً للنوع البشرى فيمثل العنصر النسائى نحو٣٠% من إجمالى الكادر الوظيفى. ويضم مركز البحوث الزراعية كأهم جهة بحثية تطبيقية نحو ٢٥٩٢ تقريبا من الحاصلين على درجة الدكتوراه يعملون فى مجال البحوث بينما يضم النظام الجامعى (كليات الزراعة والطب البيطرى) نحو ٤٠٠١ تقريبا من الحاصلين على درجة الدكتوراه يعملون فى مجالى التعليم والبحوث.

ويبلغ عدد طلاب الدراسات العليا بالجامعات أكثر من ٥٠٠٠ طالب تقريبا يشكلون مصدراً كافياً لتزويد المعاهد البحثية والجامعات ومختلف الهيئات الحكومية والقطاع الخاص بالحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراه.

ويعتبر توزيع الكادر البحثى داخل مركز البحوث الزراعية غير مناسب حيث يعمل نحو ٥٠% من إجمالى هذا الكادر فى المقر الرئيسى لمختلف المعاهد البحثية والمعامل المركزية ويمثلون كبار الباحثين وعلى درجة عالية من التدريب.

ومن الجدير بالذكر أنه يتوفر تسهيلات كافية فى معظم مراكز البحوث والإرشاد والمحطات البحثية لتنفيذ البحوث التطبيقية المناسبة. كما يتوفر تسهيلات الإقامة والإسكان للباحثين والكادر المعاون ، بالإضافة إلى بيوت الضيافة المجهزة.

كما يبلغ عدد الكادر الوظيفى المعاون فى مركز البحوث الزراعية نحو ٣٠٠٠٠ يمثلون عبئاً على الميزانية السنوية للمركز خاصة فيما يتعلق برواتبهم وصعوبة إدارة هذا الفائض من العمالة الذى يعانى أغلبيتهم من نقص المهارات والخبرة. ومن الضرورى تنفيذ برامج تدريبية متميزة للكادر المعاون لمساعدة الكادر البحثى بصورة أكثر فعالية.

وقد ساهمت المعونات الأجنبية فى توفير بعض التسهيلات بالمحطات البحثية مثل تزويد المعامل والمكتبات بالمعدات الضرورية وتجديد أو إنشاء بعض التجهيزات الإسكانية.

وفوق ذلك فقد استعملت المعونات الأجنبية بفاعلية فى تحديث ودعم احتياجات مزارع المحطات البحثية وتزويدها بآلات الفحص اللازمة لزيادة الدقة والثقة فى برامج الفحص.

كما أن هناك نظاماً داخل مركز البحوث الزراعية والمؤسسات البحثية الأخرى والجامعات لتوفير التدريب الأكاديمى محلياً أو بالخارج لمساعدى الباحثين الحاصلين على درجتى البكالوريوس والماجستير لضمان شغل المواقع التى تخلو فى المستقبل.

ويزيد عدد طلاب الدراسات العليا المتدربين بالجامعات حالياً عن ٥٠٠٠ من الحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراه. وهذا العدد كافى لتزويد مختلف المؤسسات البحثية والجامعات ومختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص بالمؤهلين الحاصلين على هذه الدرجات العلمية. وفوق ذلك فهناك فرص للتدريب الخارجى للطلاب الأكثر تميزاً وتعتمد هذه المنح الدراسية على التمويل الحكومى بصفة أساسية بالإضافة إلى بعض المنح والدعم المالى الذى تقدمه مختلف الجهات المانحة والدول المختلفة.

وهناك معوقين رئيسين لاستخدام الموارد البشرية فى مركز البحوث الزراعية:

- **المعوق الأول** هو التوزيع الغير متوازن للعلماء بين المقر الرئيسى والمحطات البحثية الإقليمية.
- **المعوق الثانى** هو تجميع عدد كبير من الكوادر العلمية فى مكان واحد.

وهناك ظاهرة واقعية متنامية فى النظام الجامعى وهى حصول أعضاء الهيئة التدريسية على درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه من نفس الكلية، وتصل نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين ينطبق عليهم هذه الظاهرة فى بعض الكليات إلى ٧٠% من الحاصلين على درجة الدكتوراه.

وتعانى المؤسسات البحثية من نقص الفنيين المهرة لمساعدة العلماء فى تنفيذ مختلف الأنشطة البحثية. وهناك حاجة ماسة لدعم المهارات فى مجال تنظيم وإدارة البحوث الزراعية التى تعانى قصوراً فى هذا الشأن. كما يحتاج مدراء المحطات البحثية والمزارع إلى مزيد من التدريب.

٥- تحسين الاستقرار المؤسسى:

تعرض مركز البحوث الزراعية خلال العقدين الأخيرين إلى عدة عمليات إعادة التنظيم والهيكلة. حيث تم إنشاء خمسة معاهد متميزة للبحوث والإرشاد مقرها الرئيسى بالجيزة، بالإضافة إلى أربعة مواقع أخرى للبحوث والإرشاد بسخا (شمال الدلتا) والجميزه (جنوب الدلتا) وسدس (مصر الوسطى) وشندويل (مصر العليا).

وقد أنشئ معهد بحوث الهندسة الوراثية من خلال المعونة الأمريكية وتم تزويده بأفضل التجهيزات، كما تم إقامة بعض المعاهد الأخرى مثل معهد بحوث تكنولوجيا الغذاء وتسعة معامل مركزية من خلال دعم بعض الجهات المانحة حسب الاحتياجات الحقيقية .. ولذلك فقد حقق مركز البحوث الزراعية نمواً واكتسب ثقة فى المجتمع الزراعى من خلال المساعدات الأجنبية كنتيجة للزيادة الملموسة فى المحصول والإنتاج لمعظم السلع الزراعية بسبب استخدام الأصناف الجديدة المحسنة واتباع حزم التوصيات الفنية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء عدة محطات بحثية فى الأراضى الصحراوية الحديثة الاستصلاح لتزويد المزارعين بالمعلومات والأساليب الفنية المطلوبة.

٦- هياكل البرامج البحثية وتوزيعها على المناطق الزراعية البيئية:

تركز البرامج البحثية على الإنتاج النباتى والحيوانى والسمكى والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتغير السلعى واستخدام الأراضى والمياه. وقد يتضمن كل برنامج رئيسى واحداً أو أكثر من البرامج الفرعية. ويعتبر المشروع البحثى هو وحدة التشغيل للبرنامج الرئيسى و الفرعى.

وإن تطبيق البحوث على أساس المناطق الزراعية البيئية يعتبر المظلة التى تضم مختلف نظم الإنتاج الزراعى (النباتى والحيوانى والسمكى والإنتاج المتكامل) وكذا مجالات البحوث (تحسين الصفات الوراثية وعناصر الإنتاج وعناصر الوقاية والدراسات الاجتماعية والاقتصادية الدقيقة وعمليات ما بعد الحصاد). وبناء عليه فإن كل منطقة بيئية زراعية سيكون لها نظم الإنتاج الخاصة بها. بحيث يتضمن كل نظام منها مجموعات سلعية وغير سلعية وبالتالى فإن كل منطقة سيكون لها المجالات البحثية الخاصة بها.

كما تم التحديد الدقيق لبحوث المجموعات السلعية والغير سلعية ووضعها ضمن المجالات البحثية داخل الأربعة مناطق الزراعية البيئية المتضمنة (الأراضى القديمة والأراضى الجديدة والواحات ومناطق الزراعة المطرية) ونظم الإنتاج (النباتى والحيوانى والسمكى والإنتاج المتكامل).

٧- حجم ونظام المؤسسة البحثية:

نظراً لمحدودية الأراضى القابلة للزراعة وكذا الموارد المائية تعتمد مصر اعتمادا كبيراً ربما أكثر من أى دولة على مستوى العالم، على البحوث لتوفير الإنتاج الغذائى ، ولذلك فمن الأهمية وجود برنامج للبحوث الزراعية ذو كفاءة وجودة عالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والسياسى فى المستقبل.

كما أن توخى الدقة فى اختيار الموارد البشرية المدربة مع توفير ظروف عمل أفضل يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة فى التنمية الزراعية وزيادة الإنتاج.

ومن الواضح أن البنية الأساسية للبحوث فى الأراضى القديمة تعتبر مناسبة لتنفيذ مختلف الأنشطة البحثية المطلوبة. إلا أن هناك حاجة إلى إعادة توزيع الكادر البحثى حيث أن نسبة الباحثين فى محطات البحوث قليلة بالمقارنة بالعدد الإجمالى.

وعلاوة على ذلك فهناك حاجة عاجلة لإقامة المزيد من المحطات البحثية فى المناطق الصحراوية الحديثة الاستصلاح لتزويد هذه المناطق بالمعلومات والأساليب الفنية الحديثة. كما أنه من الضرورى إقامة نظام لجذب الباحثين المتميزين للعمل فى المناطق الجديدة.

٨- استدامة موارد التمويل المحلية:

كما أسلفنا سابقاً فإنه بتوفر المساعدات المالية الأجنبية يمكن تشغيل الموارد البشرية التى تعمل فى مجال البحوث الزراعية بصورة فعالة إلى حد كبير ، ويرجع هذا إلى توفر مصدر التمويل اللازم لتغطية تكاليف التشغيل والتدريب وصيانة أدوات البحث. ومن الضرورى استمرار تلك المساعدات الأجنبية حتى يتم توفير التمويل المحلى المناسب.

وينبغى على النظام القومى للبحوث الزراعية البحث عن مصادر تمويل جديدة خلاف التمويل الحكومى. كما تدرك الحكومة المصرية أن المساعدات الأجنبية ليست دائمة وهذا يوضح السبب فى زيادة مساهمة الحكومة المصرية للبحوث الزراعية عاماً بعد آخر ، حيث أن الزيادة المضطردة فى الرواتب تؤدى إلى استقرار أوضاع الباحثين.

وعموماً فهناك دلائل مبشرة لزيادة إسهامات الحكومة المالية عاماً بعد عام و من المؤكد أنها تأثرت بهذه المرحلة و الظروف التي تمر بها البلاد و إن مشاركة وتضمين القطاع الخاص فى العملية البحثية سيؤدى حتماً إلى استقرار واستدامة النظام البحثى فى مصر حيث سيعطى ذلك فرصة للباحثين للعمل مع القطاع الخاص فى مختلف المجالات والأنشطة البحثية.

٩- المتابعة والتقييم:

يتضمن مركز البحوث الزراعية نظاماً لمتابعة وتقييم البحوث بهدف ضمان تخطيط وتنفيذ التجارب والدراسات وبرامج التربية بكفاءة.

وتتم مراجعة داخلية للبرامج الرئيسية والفرعية أو على مستوى الأقسام مرتين فى العام لعرض ومناقشة وتقييم النتائج وأيضاً لمناقشة ووضع خطة البرنامج الجديد والتجارب المقترحة.

ويتضمن برنامج المتابعة خلال الموسم الزيارات الحقلية لكبار الباحثين ومديرى البرامج البحثية والأقسام والمعاهد البحثية. وفوق ذلك يتم تقديم تقارير شهرية وربع سنوية ونصف سنوية. كما يتم تقديم التقارير النهائية إلى المعاهد ومديرى البرامج. وتعقد بعض معاهد مركز البحوث الزراعية وجميع مديرى البرامج ورش عمل سنوية لمناقشة النتائج والإنجازات. كما يعقد مركز البحوث الزراعية اجتماعاً عاماً كل أربعة سنوات لمناقشة جميع أنشطة وإنجازات البحوث. وتقوم المعاهد البحثية والبرامج التابعة لمركز البحوث الزراعية بعرض نتائج الأبحاث وخططها على مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية لمناقشتها والموافقة عليها.

وفيما يتعلق بتقييم أداء الكادر البحثى فليس هناك نظام محدد لذلك ولكن يؤخذ بعين الاعتبار مدى المساهمة الشخصية فى تخطيط وتنفيذ الأنشطة البحثية.

١٠- سياسة وأولوية البحوث:

تتضمن أولويات دعم مساهمة النظام القومى للبحوث الزراعية فى الزراعة المصرية نقطتين رئيسيتين:

أ. تعزيز البناء المؤسسى للنظام القومى للبحوث الزراعية.

ب. المجالات البحثية المطلوب تنفيذها فى بداية القرن الجديد.

إن تنوع المناطق الزراعية البيئية وتنوع نظم الإنتاج فى حاجة مؤكدة إلى تغيير استراتيجى من أجل تركيز الأنشطة البحثية لتغطى المدى الواسع من النظم البيئية.

إن اللامركزية مصحوبة بالتعاون والتنسيق بين البرامج البحثية القومية المناسبة تمثل الاستراتيجية الفعالة لتعويض تكاليف البحوث.

ويعتبر إنشاء المجالس الإقليمية للبحوث والإرشاد للمناطق الخمسة المستهدفة (الدلتا- غرب الدلتا، الساحل الشمالى الغربى، مصر العليا والوسطى، شرق الدلتا وسيناء) شرطاً أساسياً لتحقيق الاحتياجات ذات الأولوية دون إضعاف للموارد المالية والبشرية للنظم القومية للبحوث الزراعية . وقد تم اختيار هذه المناطق على أساس الملامح الواضحة المميزة للبيئة بها وإمكانية السيطرة على تنوع أنظمة إدارة الإنتاج السائدة فى الزراعة المصرية. ويخدم كل منطقة مركز متميز للأنشطة البحثية التطبيقية من أجل استنباط السلالات الوراثية المناسبة وتحسين المورثات الجينية والأساليب الزراعية الملائمة لظروف المستفيدين النهائيين فى كل منطقة بيئية زراعية.

، تعتمد مصر اعتماداً كبيراً على البحوث للتوسع فى إنتاج الغذاء أكثر من أى دولة أخرى فى العالم نظراً لمحدودية الأراضى الزراعية والموارد المائية. والمستهلك هو المستفيد الأول من هذه البحوث والذى لا يقتصر الأمر على إمداده بكميات كافية من الغذاء ولكن أيضاً بنوعية جيدة وتكاليف أقل.

ولذلك فمن الأهمية بمكان وجود برنامج للبحوث الزراعية ذو كفاءة وجوده عالية يحقق الاستقرار الاقتصادى والسياسى فى المستقبل. وعلى الرغم من أن كثيراً من الإنجازات قد تحققت من خلال البحوث الزراعية فى الماضى إلا أن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود فى هذا الشأن.

ولقد ساهمت المساعدات الأجنبية إلى حد كبير فى تحسين الإنتاجية الزراعية فى مصر خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة من خلال دعم البحوث وسياسة الإصلاح ومختلف البرامج الأخرى. ومع ذلك فلازال هناك حاجة لمزيد من تحسين وتطوير البنية الأساسية للبحوث مع التأكيد على تنمية الموارد البشرية وإقامة وحدة للموارد الوراثية على المستوى القومى، والارتفاع بالخبرة المكتسبة السابقة فى نقل التكنولوجيا، واستمرار تطوير الإرشاد والتعليم وأساليب الاتصال وآليات نقل المعلومات للمستفيدين النهائيين. وتعتبر عملية نقل التكنولوجيا نقطة محورية فى جميع خطوات تطبيق البحوث. وبالتالى ينبغى أن تتوفر نفقات التشغيل المناسبة لضمان كفاءة تنفيذ البحوث والبرامج الإرشادية.

وتتركز جهود مركز البحوث الزراعية فى مصر على استخدام ثلاثة نظم تكنولوجية متقدمة لدعم التنمية الزراعية.

النظام الأول: حيث تستخدم التكنولوجيا الصناعية للإدارة المناسبة للموارد القومية.

النظام الثانى: يتضمن النظم الخبيرة للحاسب الآلى كأدوات لتعظيم الإنتاجية من خلال تحسين ورفع القدرات لإدارة المحصول من خلال النموذج الصديق للتوصيل الخارجى للمعلومات.

النظام الثالث: استخدام الهندسة الوراثية لإسراع التقدم فى مجال التكنولوجيا الحيوية لدعم الزراعة.

وإن الدور الرئيسى للنظام البحثى هو تنفيذ البحوث بناءاً على احتياجات القطاع الزراعى. كما أن مهمة البحوث هى استخدام المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة لحل المشاكل الزراعية لتحقيق أهداف التنمية الزراعية ولذلك فإن الأهداف العامة والمعينة لاستراتيجية التنمية الزراعية السابق ذكرها يمكن ترجمتها إلى أهداف بحثية تنفيذية من أجل تحديد الأنشطة البحثية وترتيب أولوياتها.

وفيما يلى الأهداف البحثية المقترحة والمشاكل التى ينبغى مواجهتها :

١- استمرار وتدعيم العمل البحثى فى مركز البحوث الزراعية فى المجالات المختلفة على المستوى القومى .. مما يؤدى إلى التعاون بين العلماء من مختلف المعاهد التابعة لمركز البحوث الزراعية ، وأيضا بين علماء مركز البحوث الزراعية والجامعات ومختلف مؤسسات البحوث الزراعية . كما أن العمل على أساس البرنامج القومى سيساعد فى التركيز على مشاكل البحوث، وتسهيل التمويل من هيئات التمويل الدولية مثل هيئة المعونة الأمريكية ، واشتراك العلماء من داخل وخارج مركز البحوث الزراعية بما فى ذلك الباحثين العاملين فى القطاع الخاص، فى حل المشاكل التى تواجه الزراعة المصرية.

٢- توحيد جهود مجالس البحوث والإرشاد الإقليمية وتغيير أسلوب العمل والإدارة لتتماشى مع البرامج القومية الأساسية لضمان نشر البحوث و حزمة التوصيات الإرشادية على مستوى القرية والمزارع. ومع توفر التمويل فإنه يمكن زيادة عدد البرامج طبقا للأولويات والاحتياجات.

٣- تهدف البحوث لزيادة العائد من وحدتى الأرض والمياه المتاحة عن طريق زيادة إنتاجية جميع المحاصيل من وحدتى الأرض والمياه وهذا الهدف سيكون على درجة عالية من الأهمية فى المستقبل. وهناك بالفعل العديد من البحوث الموجهة لإنتاج المزيد من المنتجات من وحدة الأرض.. ومن الضرورى استمرار وتكثيف هذه البحوث ، ومن الأهمية بمكان زيادة الإنتاجية من وحدة المياه .. حيث من الأرجح أن يكون هناك قصوراً فى هذا المورد مستقبلا. هذا ومن المعروف أن الأبحاث التى تؤدى لزيادة الإنتاجية من وحدة الأرض تؤدى على التوازى إلى تحسين الإنتاجية من وحدة المياه.

٤- استنباط السلالات الأكثر تحملا للإجهاد البيئى ، وهذا يتضمن تحمل المحتوى العالى للأملاح فى التربة والمياه ودرجة الحرارة العالية وشح المياه والجفاف والضغوط المائية ... الخ وتزداد أهمية هذه الأبحاث خاصة عند الحاجة لاستخدام مياه رى مخلوطة بمياه الصرف ذات الدرجة العالية من الملوحة .. وهناك حاجة إلى البحث عن وسائل جديدة للمحافظة على المياه كمورد سيكون أكثر قصورا ويعتقد أنه يمكن استنباط سلالات تعطى الإنتاج المرغوب بأقل احتياجات مائية ، وسيكون من المفيد زراعة المحاصيل البستانية التى تتحمل درجات الحرارة المنخفضة فى موسم الشتاء فى الجزء الشمالى من مصر.

٥- من المهم تنفيذ مزيد من البحوث فى الأراضى الجديدة ، حيث تنفق الحكومة المصرية مبالغ كبيرة على جهود استصلاح الأراضى ومن المهم أن تكون هذه الأراضى منتجة لأقصى حد ممكن لتعظيم العائد منها والذى يمكن أن يتحقق من خلال زيادة حجم الاستثمارات فى استصلاح هذه المناطق .. وهناك قصور فى التكنولوجيا المتاحة للاستخدام فى التوسع الزراعى بهذه المناطق الصحراوية ، كما أن معظم التكنولوجيا المستخدمة فى الوادى والدلتا تعتبر غير ملائمة للأراضى الجديدة.

٦- من الضرورى تركيز الأنشطة البحثية فى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة .. كما ينبغى تخطيط وتنفيذ وتقييم البحوث من منظور هذه الاستدامة .. ولقد قدمت لجنة الإرشاد الفنى لـ CGIAR تعريفاً ممتازاً للاستدامة وهو " الإدارة الناجحة للموارد الزراعية للوفاء بالاحتياجات الإنسانية المتغيرة مع المحافظة على الموارد الطبيعية الأساسية وتجنب التدهور البيئى". والوفاء بالاحتياجات الإنسانية المتزايدة من المنتجات الزراعية فى مصر يعنى أن تكون التنمية الزراعية مستدامة . ومن الضرورى أن تكون هذه الاستدامة معنية أيضاً بتفادى تدهور البيئة والموارد الطبيعية..

إلا أنه لا يمكن المحافظة على الاستدامة فى ظل المدخلات الزراعية القليلة .

والحقيقة أن هناك احتياج أكثر للمدخلات الزراعية تحت مختلف الظروف، لمواجهة الاحتياجات المتنامية للبشر من الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى. أما إذا كانت هذه المدخلات تسبب تدميرا للبيئة، فلابد للبحوث أن تساعد فى إيجاد وسائل لتخفيف أو منع هذا التدمير مع استمرار حل المشاكل التى استعملت هذه المدخلات لحلها.

٧- التربية لتخفيف الحاجة إلى استخدام مبيدات الآفات للمحافظة على الاستدامة ينبغى أن يبذل مربوا النباتات كل الجهد لتربية النباتات المقاومة أو المتحملة للآفات .. إن استنباط هذه السلالات لن يقلل التدمير المتوقع لصحة الإنسان والبيئة من مبيدات الآفات فحسب بل ويمكن أيضا أن يقلل التكاليف التى يتكبدها المزارع. ولنفس هذه الأسباب فينبغى تطوير وتشجيع المكافحة الحيوية للآفات .. كما ينبغى أن تهتم الأبحاث أيضا بدراسة التوسع فى استخدام أساليب المكافحة المتكاملة.

كذلك فإن الجهود البحثية يجب أن تهدف إلى تحسين الصنف (خاصة استنباط الأصناف مبكرة النضج من أجل تكثيف أكثر لاستخدامات الأراضى)، وزيادة التوسع فى زراعة الأصناف عالية الإنتاج وإنتاج أصناف محسنة من المحاصيل الزيتية ومحاصيل الأعلاف واستعمال المنتجات النباتية والحيوانية الثانوية، وتحسين نظم الرى الحقلى وأنشطة ما بعد الحصاد والصناعات الزراعية والتجاوب مع أفضليات المنتجين المستهلكين وبكل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

٨- نظرا لتمتع مصر بظروف مناخية ملائمة على مدار العام فقد اعتبرت كأنها صوبة زجاجية كبيرة حيث يمكن التحكم نسبيا فى الظروف البيئية .. وهذا يعطى لمصر فرصا ممتازة لإنتاج وتصدير المحاصيل البستانية عالية القيمة ، وتتمثل المحددات فى الحاجة إلى كل من البحوث التنموية والجهود لتوسيع وتحسين طاقات الأسواق المحلية والدولية.. ويعتبر القصور فى مجال المعلومات الخاصة بنظم التسويق محدداً للفوائد التى يمكن أن يحققها المزارع نتيجة تحسين الإنتاج . ولذا ينبغى أن تسير جهود الإنتاج والتسويق على نحو متوازى.

٩ - إن الوضع الحالى فى قطاع الإنتاج الحيوانى يفترض وجود إمكانيات كبيرة للتحسين . وهناك حاجة لبذل الجهود البحثية الملائمة ، مع التركيز على البحوث المرتبطة بتغذية الحيوان بهدف تحسين إنتاجية الماشية والدواجن والأسماك وتوفير احتياجاتهم من العلف .

١٠- تحسين إنتاج وإنتاجية المحاصيل الإستراتيجية مثل (القمح والذرة الشامية والمحاصيل السكرية والمحاصيل الزيتية) من أجل تحقيق زيادة فى الاكتفاء الذاتى من هذه المحاصيل الغذائية الرئيسية.

١١- تحسين الصناعات الزراعية خاصة الصناعات الغذائية مع تطوير التجارة كوسيلة لزيادة القيمة المضافة من القطاع الزراعى.

١٢- تدعيم وتحسين الروابط بين المؤسسات البحثية والمستفيدين منها ووضعها فى صورة مؤسسية . إن الخطوة الأولى لهذه الروابط القوية ينبغى أن تكون فى مجال نقل التكنولوجيا ، من أجل تطبيق حزم التكنولوجيا بفعالية . بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الروابط مع المعاهد البحثية الأخرى داخل مصر (بما فى ذلك الجامعات والقطاع الخاص والجهات الأخرى) ، ومع المعاهد البحثية خارج مصر(متضمنة مؤسسات البحوث والتنمية المحلية والإقليمية والدولية) وذلك للاستفادة من المنح وتبادل المواد والمعلومات وتنسيق البحوث وتعزيز بناء القدرات والشراكة.

الباب الثاني

استراتيجية تنمية مصادر البروتين الحيوانى فى مصر

قبل البدء فى مناقشة استراتيجية تنمية مصادر البروتين الحيوانى فى مصر ، فإن هناك تصور خاطئ وشائع ينبغى تصحيحه، فهناك جدل دائم حول وجود تنافس مباشر بين الإنتاج الحيوانى والداجنى والإنسان، حول استهلاك الحبوب مثل الذرة والقمح ... الخ . كما أن هناك إدعاء آخر بوجود تنافس مباشر للحيوانات فى استخدام الأراضى، حيث أن جزءاً كبيراً من الأراضى تزرع برسيم خلال موسم الشتاء فى الوقت الذى يمكن استخدام هذه الأراضى لزراعة القمح والفول وبعض محاصيل الخضر.

هذا التصور الخاطئ الذى كان سائدا فى السياسات والاستراتيجيات الزراعية السابقة كان له انعكاس سلبى على تحسين الإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى.

إن الجدل حول المنافسة بين الحيوانات والدواجن والإنسان يمكن أن يكون صحيحا إذا كان هناك إهدار أو تبديد للحبوب المستهلكة بواسطة الحيوانات والدواجن ولا تستخدم فى تخليق الأحماض الأمينية الهامة والتى لا يمكن استبدالها واللازمة لتحسين البناء البدنى والعقلى للسكان .. كما أن التصور الخاطئ فى التوسع فى زراعة القمح على حساب المساحة المنزرعة برسيم ثبت أنه أمر غير عملى، حيث أن كل الدورات التى تتضمن البرسيم (التحريش أو المسقاوى) تتميز بأعلى عائد نقدى للمزارعين ، فضلا عن أهمية البرسيم فى بناء خصوبة التربة فى جميع أنواع الأراضى ، ولذلك فستعتمد الاستراتيجية الحالية على فكرة الميزة النسبية بين جميع المحاصيل والحيوانات والنباتات.

١ - استراتيجية تنمية إنتاج البروتين الحيوانى

تعتمد استراتيجية تنمية إنتاج البروتين الحيوانى على المحاور التالية :-

- تحقيق مستوى مقبول للفرد من البروتين الحيوانى وفقا للمعايير الدولية.
- الوصول إلى مستوى إنتاج يؤمن أفضل قوة شرائية تفاوضية فى الأسواق العالمية.
- عند التخطيط لهذه الزيادة فى إنتاج البروتين الحيوانى المحلى ينبغى الأخذ فى الاعتبار الميزة الاقتصادية النسبية لجميع مصادر البروتين.
- أن تصبح العلاقة بين تنمية القطاع الحيوانى ومختلف القطاعات الزراعية الأخرى علاقة قوية على مستوى كل النظم المزرعية والإنتاج.
- إلقاء الضوء على النوع البشرى فى قطاع إنتاج البروتين الحيوانى .. وتعزيز ودعم دور المرأة فى الإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى.
- ومن خلال استخدام الإدارة الشاملة الجيدة يمكن تحقيق إنتاج سلع البروتين الحيوانى الصديق للبيئة.

٢- سياسات تنمية إنتاج البروتين الحيوانى

يمكن التعبير عن السياسات المتبعة لتنمية إنتاج السلع الغنية بالبروتين الحيوانى من خلال أربعة مداخل:-

الأول: تنمية الموارد

- تعظيم الإنتاج وتقليل الفاقد.
- الوصول بالإنتاج المتميز إلى المعايير الدولية.
- التحول من تسويق المادة الخام إلى المنتجات ذات القيمة المضافة.
- تأكيد مفهوم إدارة الجودة.

الثانى : المنظمات

- تنشيط دور جمعيات الإصلاح الزراعى والجمعيات الزراعية فى إنتاج البروتين الحيوانى .
- التوسع فى أنشطة الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية واتحادات منتجى الجاموس وجمعيات مصنعى الأعلاف بين المزارعين.
- تشكيل مجالس سلعية جديدة ودعم أنشطة المجالس الموجودة.

الثالث: النظم

- إنشاء نظم إنتاج يمكن تقديره.
- تصنيف نظم الإنتاج المختلفة لمختلف السلع للوصول إلى مستويات مناسبة من التكامل.
- تدعيم فكرة إقامة مزارع الإنتاج الحيوانى.

الرابع : التمويل

- وضع سياسات تمويلية للتنمية المستدامة للإنتاج الحيوانى.
- تشجيع القطاع على أن يكون أكثر استيعابا للتمويل مع تحقيق التمويل الذاتى.
- وضع منهج لضمان الائتمان والرهن.
-

☒ **الاعتبارات الخاصة للتنمية:**

أ- دور النوع البشرى :

من المعلوم جيداً دور المرأة فى إنتاج مصادر الغذاء بالبروتين الحيوانى فى مصر القديمة كما تم تسجيلها على جدران معابد الفراعنة. وفى مصر الحديثة تعمل النساء فى الريف يداً بيد مع أزواجهن فى الحقول للزراعة ومقاومة الحشائش ومقاومة دودة القطن وحصاد المحاصيل.

وعندما نأتى إلى إنتاج مصادر التغذية بالبروتين الحيوانى نجد أن المرأة مسئولة أيضاً عن تربية صغار العجول وحلب الحيوانات وتصنيع بعض اللبن إلى منتجات محددة.

ومع ذلك فهناك دائماً مجال كبير لرفع المهارات الفنية للمرأة فى هذا الشأن مثل التدريب على كيفية إنتاج اللبن النظيف واستخدام المرأة للوسائل التكنولوجية لتصنيع الألبان لإنتاج مختلف الأصناف والمنتجات عالية الجودة. وفى القطاع الاقتصادى تعتبر المرأة أكثر كفاءة من الرجل فى عمليات الحليب. كما يتمتعن بكفاءة أعلى من الرجل فى تربية صغار العجول. وبالإضافة لذلك تتجه معظم مصانع تجهيز اللحوم والدواجن والأسماك لتشغيل المرأة حيث أنها أكثر إيجابية فى هذا النوع من العمل من الرجل.

ب - البيئة:

تؤكد الاستراتيجية الحالية الحاجة إلى الحفاظ على البيئة نظيفة وصديقة خلال عملية إنتاج أى غذاء بروتين حيوانى وكذا إعادة تدوير مخلفات الحيوانات والدواجن إلى سماد عضوى يمكن إعادته مرة أخرى للأرض لرفع خصوبتها وتحديد عدد الحيوانات أو كثافتها فى الحظائر إلى العدد المناسب لتجنب تلوث المياه الجوفية بمركبات النتروجين والمعادن، وإعادة استخدام المنتجات الثانوية للمجازر بقطاعات الدواجن والحيوانات والأسماك وتحويلها إلى مركزات بروتينية حيوانية لتغذية الدواجن والأسماك.

إن حظر تسويق الدجاج والطيور الحية على الأقل فى المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية ومختلف المدن المماثلة يمكن أن يعمل على تجنب مخاطر نقل الأمراض من الطيور الوارده من مختلف المحافظات.

ولا ينبغى الترخيص بإنشاء مجازر يدوية أو نصف آلية حتى يتوفر بها نظام لنقل مخلفات المجازر الثانوية إلى مصانع معالجة المخلفات، بدلاً من التخلص منها فى نظام الصرف الصحى مما يسبب خسارة لمنتجات قيمة بالإضافة إلى المخاطر البيئية.

كما أن المنتجات الثانوية لعملية تصنيع الجبن مثل شرش اللبن يمكن استخدامه فى تصنيع بدائل اللبن أو تغذية الحيوانات الكبيرة أو لإنتاج اللاكتوز ومختلف المنتجات القيمة بدلاً من التخلص منه كيفما أتفق مما يسبب تلوثاً للبيئة.

ج-الأراضى الحديثة الاستصلاح/ الزراعة العضوية:

تؤكد الخطط الحالية وبدرجة كبيرة على الحاجة إلى الإسراع فى تنمية الإنتاج الحيوانى خاصة قطاع الألبان حيث يتوقع أن يكون هذا القطاع الأكثر استيعاباً للمدخلات المالية والتكنولوجية.

إن تنمية الإنتاج الحيوانى فى الأراضى الحديثة الاستصلاح ليست فقط ضرورة لضمان نجاح الزراعة العضوية بل أيضاً لتجنب المخاطر البيئية التى ترجع إلى الاستخدام الزائد للكيماويات.

ومن الضرورى تنمية الإنتاج الحيوانى فى حلايب وشلاتين وتوشكى فى جنوب مصر ولكن ربما تكون الجمال والحيوانات الصغيرة المجترة هى المناسبة لهذه المناطق.

د- فرص العمل:

من المتوقع توفير الكثيرمن فرص العمل المباشرة أو الغير مباشرة أو المؤقتة فى قطاعات الإنتاج الحيوانى والدواجن والأسماك .

وستتوفر فرص العمل هذه فى مزارع الإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى ومصانع الأعلاف والمجازر ومصانع تجهيز الأسماك ومصانع المستخلصات ونقل مكونات الأعلاف ثم الأعلاف نفسها والمنتجات النهائية للأغذية البروتينية الحيوانية.

هـ- دور المزارع الصغير فى الاستراتيجية الحالية:

أكدت الاستراتيجية الحالية على دور المزارع الصغير بصفة عامة. والتى تتضمن تسهيلات خطوط الائتمان المتاحة لكل قطاع والتى يمكن من خلالها ايضا تقديم المساعدات الفنية إلى المنتجين.

و- قطاع اللحوم الحمراء:

يغطى مشروع تسمين البقر والجاموس بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى كل صغار المزارعين خاصة أولئك الحائزين على ١-٢ رأس أو أكثر.

كما أن كل المزارعين مؤهلين للحصول على قروض (تمويل تسمين البتلو) من الحكومة لتربية صغار عجول الجاموس الحديثة الولادة إلى ٢٥٠ كجم وزن قائم أو إلى ٤٥٠ كجم وزن قائم بدلاً من ذبح هذه العجول الصغيرة بالنظام التقليدى عند وزن قائم يتراوح بين ٦٠-٨٠ كجم. كما أن مربى الأبقار يحصلون على قروض من الصندوق الاجتماعى لتربية العجول الصغيرة حتى وزن قائم ٤٥٠ كجم ولذلك فإن كل المزارعين الحائزين على ماشية هم مشاركون رئيسيون فى الاستراتيجية.

ز- قطاع الألبان:

تؤكد الاستراتيجية الحالية وبدرجة كبيرة على أهمية التوسع فى أنشطة تصنيع الألبان المتوسطة الحجم والتى تمثل حالياً نحو ٦-٨% من قطاع الألبان. ولتحقيق هذا الهدف فإن صغار المزارعين مؤهلين حالياً للحصول على قروض من برنامج تنمية القطاع للتوسع فى نشاطهم حتى يصل المعدل إلى ١٥-٢٠ رأس بدلاً من ١-٥ رأس. وبالإضافة لذلك فقد تم تطوير خط أنابيب صغير للحليب ونظام لتكويد (تشفير) اللبن. وفوق ذلك فإن السياسة التى تطبقها وزارة الزراعة حالياً تتضمن تدريب المزارعين على كيفية إنتاج اللبن الطازج النظيف وتصنيع الألبان لإنتاج منتجات لها قيمة مضافة.

كذا يمكن أن يتم شراء صغار العجول أو الأبقار الزائدة عن حاجة القطاع التجارى بواسطة مزارع الألبان متوسطة الحجم. أما الأبقار والعجول الصغيرة المنتخبة من كل من القطاع التجارى ومزارع الألبان متوسطة الحجم فسيقوم بشرائها المزارع الصغير مما يؤدى لتحسين إنتاجيته وتنتقل به من مجرد منتج للاستهلاك الأسرى إلى نظام الإنتاج الموجه للسوق . إن عملية تصنيع السيلاج والتصنيع الحقلى أو المزرعى للأعلاف سيمتص الكثير من الأيدى العاملة ويوفر فرص عمل أكثر فى هذا القطاع.

كذلك فإن قيام صغار المزارعين بتصنيع الألبان (مثل إنتاج منتجات الألبان أو المنتجات ذات القيمة المضافة) سوف يفتح أبوابا جديدة لامتصاص المزيد من الأيدى العاملة لتسويق هذه المنتجات.

- **إنتاج الدواجن:**

تشجع الحكومة المصرية صغار المزارعين على إنتاج الدواجن فى الساحات الخلفية للمنازل (إنتاج الدواجن المنزلى) بتقديم قروض من خلال الصندوق المركزى لتنمية الإنتاج الحيوانى وبرنامج دعم القطاعات المتعددة وذلك لتربية الدجاج بالإضافة لإنتاج بيض المائدة حتى تتحول القرية إلى مكان أكثر إنتاجية. وفى الواقع فإن هذه الأنواع يتم تسويقها أحياناً باسم (البلدى) ولها أسعار مميزة . وأخيراً فإن هذا القطاع الفرعى قابل للتوسع وليس للانكماش.

- **قطاع الأسماك:**

يتمتع قطاع الأسماك أيضاً بتسهيلات إئتمانية من خلال برنامج دعم القطاعات المتعددة وهو متاح لجميع منتجى الأسماك لتطوير أنشطتهم كما يتضمن أيضاً صغار منتجى الأسماك بصفة عامة.

وأخيراً فمما لاشك فيه أن الاستراتيجية الحالية تؤكد وبدرجة كبيرة على أهمية تحسين أوضاع المزارع الصغير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد نفذت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى مجموعة من الإجراءات لتحقيق الزيادة فى الإنتاج لقطاع الأسماك :

- حظر تجفيف البحيرات والبرك الداخلية .
- تطوير وتحسين المصادر الطبيعية الداخلية.
- تشجيع تكوين الجمعيات التعاونية للصيادين وإمدادهم بمعدات الصيد بقروض ميسرة.
- إصدار التشريعات لضمان عدم تلوث البيئة المائية.
- وضع قيود على عدد قوارب الصيد فى كل منطقة وحظر الصيد خلال موسم تزاوج الأسماك فى تلك المناطق والتحكم فى حجم فتحات الشباك فى كل منطقة وإقامة قنوات الاتصال (البوغاز) بين مياه البحر والبحيرات الداخلية وزيادة العمق حول هذه المعابر، بما يسمح بعبور الأسماك من البحيرة إلى البحر للتزاوج،

ودخول زريعة السمك من البحر إلى البحيرة والسماح بعملية الصيد فى المناطق البكر المتاخمة لشلاتين وحلايب وأبو رماد، بالإضافة إلى التوسع فى المزارع المائية الكثيفة وشبه الكثيفة فى كلا من المياه العذبة ومياه البحر .

- تحديث الوسائل التكنولوجية المستخدمة فى عملية صيد وتسويق هذه السلعة القابلة للتلف .
- تدريب الصيادين .
- دعم البحوث السمكية.

وحيث أن الأسماك هى أقدر الأحياء على تحويل العلف إلى بروتين حيوانى ، فإن التوسع فى إنتاج الأسماك سيلعب دورا هاما فى زيادة نصيب الفرد من هذا البروتين.

الباب الثالث

آليات الاستراتيجية الزراعية

١- مقدمة:

تعتبر الاستراتيجية الزراعية المصرية استمراراً لعملية تحرير الاقتصاد الزراعى. حيث يتم تطبيق آليات السوق الحرة على حركة السوق.وتعتمد الاستراتيجية على الخبرة التراكمية منذ الثمانينات حتى الآن. وقد تم وضع الاستراتيجية على الأسس التالية:

الأول: إن الزراعة هى نظام متكامل تتكون من ثلاثة قطاعات فرعية تتقاطع مع القطاعات الأخرى للاقتصاد القومى وهى (أ) القطاع المزرعى ويضم الموارد الطبيعية، رأس المال والعمالة والكفاءات الإدارية، (ب) قطاع ما قبل الزراعة ويتضمن إنتاج وتصنيع وتسويق المدخلات الزراعية، (ج) قطاع ما بعد الحصاد ويتضمن أنشطة متعددة مثل الفرز والتدريج وتعبئة وتسويق المنتج الزراعى للأسواق المحلية والأجنبية. وتشكل أفضليات المستهلك قوة الدفع المستمرة للنظام. وتعتبر الأسعار مؤشرات مرسلة من مواقع الأسواق عبر قطاع ما بعد الحصاد إلى قطاع الإنتاج والذى يستجيب باستعمال المدخلات المناسبة لإنتاج منتجات عالية الجودة وفقاً للمعايير الخاصة بكل سوق. ولذلك فإن قدرة الأسواق على تقدير المؤشرات السعرية أمر هام لنجاح البيئة التنافسية الشاملة من أجل التحديد والاستعمال الأمثل للموارد.

الثانى: إن تعزيز البيئة التنافسية وإقامة البنية الأساسية الخدمية المطلوبة، تستلزم المشاركة العامة والخاصة فى تحديد الاحتياجات المشتركة والتنسيق والتكامل بين دورى القطاع العام والخاص.

الثالث: يجب على الدولة القيام بأفضل **ما تستطيع من أجل:**

١- دعم الجمعيات (التعاونيات، المجالس السلعية واتحادات المنتجين وما شابه).

٢- جمع وتحليل ونشر معلومات السوق المتعلقة بالإنتاج والطلب والأسعار.

٣- تفعيل وتطبيق القوانين والقواعد الخاصة بالتدريج والمعايير القياسية متضمنة معامل تعريف أمان المنتج وضمان الجودة.

إن التحول إلى اقتصاد السوق الحر هو عبارة عن حزمة تتطلب تجريد الدولة من الانفراد بالأنشطة الإنتاجية إلى خلق بيئة صديقة تسمح باشتراك أكبر للقطاع الخاص فى عمليتى الإنتاج والخدمات. وفيما يلى بعض الأدوار الصحيحة **التى يمكن أن تقوم بها الدولة:-**

أ - خلق بيئة تنافسية تتضمن تنفيذ قانون الأمانة ومنع الغش والاحتيال بين العاملين بالأسواق.

ب - التخطيط الموجه لضمان الاستخدام الأكفأ للموارد. ويمكن تقديم مزيد من الدعم لهذا الموضوع من خلال نشر المعلومات الاقتصادية الدقيقة فى التوقيتات المناسبة لتحفيز المنتجين للعمل وفقاً للخطة الموجهه.

ج - تشجيع التوسع الأفقى خارج الوادى القديم والدلتا لزيادة الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة وتوسيع المساحة المأهولة بالدولة.

د - تصميم وتنفيذ الحملات القومية لزيادة الإنتاج الزراعى.

هـ - الإصلاح التشريعى ليتلائم مع التغيرات المحلية والعالمية متضمناً تشجيع الاستثمار الزراعى فى مصر.

و - تطبيق وتفعيل الإجراءات الضرورية لحماية البيئة.

٢- دور التعاونيات الزراعية:

لعبت الجمعيات التعاونية الزراعية منذ الخمسينيات دوراً هاماً ورئيسياً فى تنفيذ السياسات الزراعية خلال حقبة التخطيط المركزى وذلك بناءاً على القوانين ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ و٥١ لسنة ١٩٦٩. ولقد كان حائزو الأراضى مرغمين على الاشتراك فى عضوية هذه التعاونيات من أجل الحصول على المدخلات الزراعية وخدمات التسويق ضمن نظام التوريد الإجبارى بالأسعار المقررة، وذلك للوفاء باحتياجات الصناعة المملوكة للدولة وشركات تجهيز وتصدير السلع.

ولقد نجحت التعاونيات الزراعية من خلال برامج الائتمان الزراعى فى زيادة حصة الوحدة المساحية فى القروض النقدية والعينية. كما ساعدت فى انتشار الميكنة الزراعية من خلال تأمين قروض لشراء الآلات الزراعية، وبالمثل فلقد ساعدت فى برامج تجميع حيازات الأراضى لإنتاج المحاصيل الرئيسية. إلا أن المزارعين لم يكن لديهم إلا مرونة قليلة فى إدارة تعاونياتهم فظلوا مقيدين فى نشاطهم وفقاً لما تقرره الدولة.

وعندما بدأت مصر برنامجها الطموح للإصلاح الاقتصادى، تعرض دور التعاونيات لتغيرات ملحوظة فى ظل قطاع زراعى أكثر تحرراً.

وهناك نظرة جديدة لهذا الدور طبقاً للمفاهيم التالية:

أ - ضرورة أن يقوم أعضاء الجمعيات التعاونية بإدارتها وفقاً للنظم الديمقراطية.

ب - إدارة هذه التعاونيات كمنظمات غير حكومية لتكون قادرة على المنافسة فى اقتصاد السوق الحر.

ج - يجب توفير الموارد الطبيعية والبشرية والمالية للتعاونيات الزراعية.

د - ضرورة تقليل التدخل الحكومى إلى الحد الأدنى.

هـ - ضرورة تنفيذ التدريب المناسب لتحسين المعارف والمهارات والقدرات للكادر الوظيفى المنوط بإدارة التعاونيات.

و - وضع تشريعات جديدة للتعاونيات تضمن مزيداً من المرونة للتعاونيات فى تطوير الاعتماد على النفس وتشجيع المبادرات والتفاعل مع قوى السوق والأخذ بفرص العمل الجيد.

ز - يمكن اندماج التعاونيات العاملة فى مجالات الإنتاج والتسويق والإمداد بالمدخلات، وذلك لمزيد من الكفاءة وجنى فوائد أفضل.

و فى ضوء التركيب الحيازى المفتت تصبح التعاونيات الزراعية بديلاً منطقياً. فعندما يتملك منتجو المدخلات وأنشطة ما بعد الحصاد حجما كبيرا للسوق فقد يحدث انحراف لاتزان السوق مما يؤدى إلى فشل السوق نتيجة للأرباح الكبيرة لمنتجى المدخلات وأنشطة ما بعد الحصاد على حساب المنتجين بينما ترتفع الأسعار للمستهلكين. وللتعاونيات القدرة على إعادة الاتزان المطلوب لضمان حق المنتجين الزراعيين.

٣ - دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى معلومات السوق:

تعتبر معلومات السوق عنصراً حاسماً لنجاح آليات السوق الحر. وبالرغم من أن للمزارعين الحرية لزراعة ما يشاءون وبيع المنتج إلى من يريدون باختيارهم، وبناء على الأسعار المعروضة فإنهم فى حاجة إلى معلومات دقيقة ومتزامنة لأخذ القرارات الصحيحة المتعلقة بالزراعة والتسويق.

وتعتبر عملية تجميع البيانات والتحليل والنشر من العمليات المكلفة والتى تستهلك للأسباب التالية:

أ - تنوع المصادر وبخاصة الوسيلة الإعلامية الإليكترونية. مما يستلزم الفحص الدقيق واختيار البيانات المناسبة.

ب - ضرورة التركيز على البيانات المتعلقة بالقطاع والشديدة الارتباط. كما يجب جدولة ومعالجة العرض والطلب الخاصين بالمدخلات والمنتجات وأسعار الأسواق المحلية والعالمية للخروج بمؤشرات صحيحة. وتحتاج وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى إلى إعادة صياغة استراتيجيتها للإحصاءات الزراعية والمعلومات.

ج - التعرف على واستكمال المعلومات الضرورية الغير متاحة حالياً.

د - ينبغى أن تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بإنشاء خط ربط إليكترونى مع الوزارات والهيئات التى تتعامل مع المعلومات الزراعية مثل وزارة التجارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة التخطيط والتعاون الدولى ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء. كما أنه من الأفضل التركيز على المعلومات السعرية الحالية والمستقبلية لكل من المدخلات والمنتجات الزراعية **والتى تشتمل على:**

- الإنتاج والمخزون من المواسم السابقة.
- طلبات المستهلكين والوسطاء فى كل مرحلة من مراحل التسويق.
- الأسعار عند كل مرحلة من مراحل التسويق.
- أسعار المدخلات والمنتجات المتوقعة.

إن تحليل البيانات التى تتعامل مع أنواع معلومات السوق **تعنى بنوعين من المعلومات:**

أ) وضع السلعة ب) التوقع المستقبلى للسلعة

٤- دور الدولة فى أنشطة التسويق الزراعى:

يمكن تلخيص دور الدولة فى مجال التسويق الزراعى فيما يلى:

أ - تقديم الخدمات الداعمة للتسويق مثل التدريج ، المعايير القياسية والفحص والمعلومات.

ب - وضع القواعد والقيم التسويقية التى تحمى كافة عملاء السوق. ويهدف هذا العمل المنظم لمنع الاحتكار والتصرفات الخاطئة الأخرى. وقد تم وضع وتفعيل قوانين أمانة التعامل فى الاقتصاديات المتقدمة لضمان عدالة ممارسات السوق مع مراجعتها بانتظام فى ضوء ظروف السوق.

ج - دعم اتحاد المنتجين فى سعيهم لتحسين تسويق محاصيلهم. ولا يستثنى من ذلك الدور التسويقى للتعاونيات الزراعية بما فى ذلك مختلف الترتيبات التعاقدية.

د - اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية المزارعين من التذبذب الحاد للأسعار.

هـ - تصميم وتنفيذ برامج لزيادة الطلب على السلع الغذائية بخلق استخدامات جديدة.

و - إجراء دراسات تهدف إلى تطوير وتحسين التسويق.

ز - تقديم الخدمات الإرشادية للمنتجين والمستهلكين.

٥- دور المجالس السلعية:

فى إطار التزام الحكومة بتنفيذ سياسة الإصلاحات فمن الضرورى المشاركة العامة والخاصة لتدعيم التوزيع الأكفأ للموارد ولتشجيع التنافس. وفى هذا المضمار فمطلوب من الدولة أن تقيم البنية الأساسية بصفة منتظمة بينما على القطاع الخاص أن يأخذ زمام المبادرة فى إقامة الاتحادات والمجالس السلعية لتوفير احتياجات ومصالح أعضائها. ويوجد حالياً نموذجين فى هذا الإطار هما المجلس السلعى للمحاصيل البستانية والاتحاد المصرى للأرز.

٦- المجلس السلعى للمحاصيل البستانية:

استجابة لسياسات التحرر الاقتصادى فى القطاع الزراعى فقد استجاب القطاع الفرعى للمحاصيل البستانية إيجابياً لسياسة الإصلاحات من خلال زيادة المنتج الطازج بوفرة زائدة أدت إلى التأثير السالب على أسعار المحاصيل البستانية.

ولقد أخذ المجلس السلعى للمحاصيل البستانية على عاتقه تحقيق الأهداف التالية:

١- تزويد الأعضاء بمعلومات السوق.

٢- توجيه البحوث لحل مشاكل القطاع الفرعى متضمنة البحوث المتعددة الأنظمة والمرتبطة بالتسويق كجزء رئيسى فيها.

٣- كما كانت ضمن أولويات البحوث تلك المتعلقة بتحليل التكلفة/العائد للتكنولوجيات الجديدة ودراسات تنافسية السلع البستانية الطازجة والمصنعة وأفضليات المستهلكين وقدرات المنافسين وتقنيات التسويق. إن الهدف من عمل المجالس هو التعاون مع مختلف أنشطة التربية والإرشاد التسويقى جنباً إلى جنب مع جهود وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى هذا الشأن.

٤- وضع نظم التدريج والمعايير القياسية وضمان الجودة لكل من الأسواق المحلية والعالمية. وسوف يساعد المجلس فى عملية صياغة المعايير القياسية بالتعاون مع الهيئات الحكومية المعنية حتى يتم وضع وتفعيل التشريعات والقواعد الضرورية بين كافة عملاء السوق.

٥- التنسيق مع الهيئات الحكومية المعنية من أجل صياغة السياسات **مع الأخذ فى الاعتبار الأدوار التالية للدولة:**

٤-١ : الإمداد بمعلومات السوق.

٤-٢ : ضمان نجاح السوق.

٤-٣ : المحافظة على المناخ التنافسى ومراقبة أوجه القصور المحتملة مثل الاحتكار و الاتحادات الاحتكارية.

٤-٤ : تدعيم اتحاد المنتجين والتعاونيات التى تعمل على تحسين قدراتها التسويقية لها.

٤-٥ : تقديم الدعم السياسى فى اتفاقيات التجارة الدولية.

٤-٦ : تدعيم بحوث التسويق بهدف زيادة الطلب على المنتجات المصرية القابلة للتصدير وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

٤-٧ : تحديث البنية الأساسية للتسويق والتى تشمل الطرق والموانئ والنقل الجوى وخدمات الاتصال.

٤-٨: تشجيع الخدمات الإرشادية الخاصة بالتجهيز والتسويق الزراعى.

٤-٩: إعادة النظر فى منهج التسويق وبرامج التدريب الخاصة بذلك.

ويمكن تنفيذ هذه القواعد الحكومية على أفضل وجه بالتعاون مع المجالس السلعية المتخصصة مثل مجلس المحاصيل البستانية والذى يعمل كهيئة وسطية تطوعية بين عملاء السوق والدولة. هذه المشاركة العامة والخاصة تعنى تحقيق الفوائد للقطاع التجارى وبالتالى للاقتصاد القومى.

ويجب أن يعبر البرنامج الحكومى لجمع وتحليل ونشر المعلومات عن احتياجات المنتجين والتجار والصانعين والمصدرين. كما يجب أن يعتمد برنامج بحوث التسويق على تعريف واضح للقضايا والمشاكل الرئيسية المطلوب دراستها. كذا يجب أن يطبق نظام التدريج مواصفات معينة عالمية مقبولة بكل من الأسواق العالمية والمحلية. وفى كل الأحوال ينصح بالتنسيق بين ممثلى المجالس السلعية والحكومة لزيادة القيمة المضافة من هذا القطاع الفرعى الهام للاقتصاد الزراعى المصرى. كما أن التنسيق مطلوب ايضا فى مجال صياغة السياسات.

٧ - التنسيق من أجل ترويج الصادرات مع المؤسسات المعنية بذلك

إن ضغط الطلب يمكن المصدرين من زيادة حجم الصادرات أو تقليل التكلفة خاصة حينما يمتص السوق المحلى الأحجام التى لا تتجاوز حد الخسارة. ولذلك فإن تشجيع الصادرات يزيد من الربحية خاصة عند اختراق أسواق جديدة. كما أنها تحسن تنافسية الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء وتخلق أيضاً فرصاً لقيام الشركات المشتركة.

هذا وينتج نجاح أنشطة التصدير عن الإمداد المتجانس بمنتجات عالية الجودة بصرف النظر عن حجم النشاط التصديرى. ويتطلب اختراق السوق الحصول على معلومات دقيقة وفى التوقيت المناسب عن تفضيل المستهلك ومواصفات التعبئة والمناخ السائد بالأسواق المستهدفة والتعريفة الجمركية والمستندات المطلوبة. وبالإضافة إلى هذه المعلومات فيجب تصميم خطط الترويج بأسلوب يتلائم مع النظم الاستهلاكية فى أسواق التصدير والمناخ الإدارى والقانونى السائد. وليس هناك طرف واحد يستطيع أن يتحمل تكاليف مثل هذه المهام المتنوعة والمتعددة. وهى فى الحقيقة واحدة من المهام الرئيسية للمجالس السلعية.

٨- دور المشاركة العامة والخاصة فى صياغة التشريعات الضرورية لتنمية القطاع:

تضع الحكومة التشريعات والنظم والتوجيهات التى تكافح الغش وتشجع التجارة العادلة فى مناخ تنافسى. ويمكن للكادر الفنى للمجلس السلعى أن يساعد الهيئة التشريعية على صياغة القوانين وثيقة الصلة التى تدعم الجهود الجارية لتنمية القطاع.

٩- دور الاتحادات السلعية:

الاتحادات السلعية هى هيئات تطوعية ترعى مصالح أعضائها. وتتلخص نظرتهم ورسالتهم فى السعى إلى تحسين كفاءة إنتاج ونقل وتجهيز وتصدير السلع التى تهم الأعضاء بما يتلائم مع سياسات الدولة والمعايير القياسية العالمية. ***وفيما يلى أهداف الاتحادات السلعية:***

١- التنسيق بين المنتجين والمصنعين والهيئات المعنية لتطوير الأصناف المطلوبة للأسواق المحلية والعالمية.

٢- التنسيق بين المنتجين والتجار والمصنعين والمصدرين كمجموعة، وبين جموع المشترين والهيئات الحكومية.

٣- تحديث المهارات الفنية للأعضاء.

٤- جمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية والمعلومات الاقتصادية المتعلقة بأنشطة الأعضاء.

٥- ترويج الصادرات وإجراء البحوث التسويقية ذات العلاقة بكل من الأسواق المحلية والعالمية.

٦- تطوير القدرات الفنية والإدارية والمالية لعناصر القطاع الموجودة.

٧- تصميم معايير قياسية للتدريج والجودة لتحديث الصناعة وفرض اسمها الجيد فى الأسواق المحلية والعالمية.

٨- تمثيل مصر فى الندوات الدولية وتمثيل الصناعة فى المناسبات المحلية التى تتناول سياسات الإنتاج والتسويق.

٩- إنشاء آلية لفض النزاع بين أعضاء الاتحاد وبينهم وبين مختلف عملاء السوق.

١٠- تدعيم المراكز البحثية والتدريبية فى محاولتهم لتطوير الإنتاج والتسويق والتصنيع.

١٠ - تطوير أنشطة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى:

١- أوضحت الدراسات الأخيرة الحاجة إلى مزيد من الاستقرار والموارد قليلة التكلفة لتمويل نظام الائتمان الزراعى مما يمكن النظام من تقديم خدمات فعالة بسعر فائدة مناسب لطبيعة الأنشطة الزراعية التى تتميز بانخفاض العائد وزيادة المخاطر.

وفيما يلى بعض الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف:

- فتح باب الاكتتاب فى رأس مال البنك لمختلف البنوك التجارية والأفراد والشخصيات الاعتبارية (العامة والخاصة على السواء).
- الترخيص للبنك بإصدار سندات قرض بضمان وزارة المالية.
- قيام بنك التنمية والائتمان الزراعى على مستوى المحافظات بتقديم قروض طويلة الأجل ذات فوائد منخفضة لتأمين استقرار الموارد اللازمة لتمويل العمليات الائتمانية على المدى المتوسط.
- يجب الاهتمام بصفة خاصة بتجميع المدخرات لزيادة اعتماد البنك على الموارد الذاتية للتمويل والإقلال من لجوء البنك للاقتراض من البنوك التجارية. وفى هذا المجال فيمكن أن يشجع البنك على فتح حسابات جارية لجذب المرأة الريفية إلى الادخار .
- جذب مزيد من الوفورات غير المزرعية والحصول على حصة معقولة من التحويلات النقدية بالمناطق الريفية.
- الترخيص للبنك باحتجاز الفائض من موارده المالية لديه لعدة سنوات، والتى تحول حالياً إلى البنك المركزى المصرى، وذلك لتوفير السيولة المطلوبة لزيادة القروض الائتمانية للزراعة والتنمية الريفية. ويمكن اعتبار فائض الموارد المالية المحتجزة بالبنك كوديعة حكومية طويلة الأجل ومنخفضة الفوائد.

٢- تنويع أنشطة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لتغطى القروض الريفية بما فى ذلك قروض التصنيع الزراعى والتسويق والأنشطة غير المزرعية مثل مشاريع المرأة الريفية.

٣- يجب على البنك أن ينسحب بالتدريج من أنشطته غير المصرفية حتى تتمكن التعاونيات من القيام بدورها على الوجه الأكمل لكى تحل محل البنك فى توزيع المدخلات. ويبقى البنك آلية مفيدة لتوزيع المدخلات عند ظهور أى اختناقات. وفى نفس الوقت فمن الممكن أن ينظر البنك فى إنشاء شركات توزيع مشتركة.

٤- يجب أن يعمل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى على خفض تكلفة القروض التى تقدر حالياً بـ ٤.٨% والتى لا يمكن مقارنتها بالبنوك التجارية الأخرى. كما ينبغى إعادة النظر فى معايير التوزيع الجغرافى لشبكة فروع البنك ومعالجة مشكلة العمالة الزائدة .

٥- يجب ألا يتجاوز سعر الفائدة معدل التضخم الجارى مضافاً إليه التكلفة الحقيقية للإدارة الرشيدة .

٦- التحقق من الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع المقدمة للبنك بغرض التمويل.

٧- تخصيص مزيد من الوقت والجهد لاستعادة القروض.

٨- تيسير الضمانات المطلوبة من صغار المنتجين والتعاونيات بالتركيز أكثر على الثقة الائتمانية والأنشطة الاقتصادية القابلة للتطبيق أكثر من الضمانات العقارية.

١١- تنشيط دور التعاونيات فى تقديم الائتمان:

مع التحول التدريجى فى دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عن الأنشطة الغير مصرفية فقد أصبح للتعاونيات الزراعية كقطاع فرعى دور رئيسى فى نظام آليات السوق الحر. وتعتبر عملية تقديم القروض من بين الوظائف الجديدة للتعاونيات الزراعية. **ولدعم هذه الوظيفة فيقترح النموذج التالى:**

١- إنشاء بنك تعاونى برأس مال تساهم فيه التعاونيات بالقدر المناسب لوضعها المالى. وتتكون موارد البنك التعاونى من رأس مال مستحق وودائع للتعاونيات المشتركة والغير مشتركة.

٢- زيادة قدرات التمويل الذاتى بزيادة رأس المال المصدر وإصدار أسهم جديدة متميزة وصناديق تمويل وزيادة احتياطات البنك.

٣- تشجيع العمليات التجارية والصفقات بين التعاونيات متضمنة المشاريع المشتركة والاقتراض البينى.

٤- تشجيع التأمين التعاونى المتعدد الأغراض كمصدر لتعبئة صناديق الأموال التعاونية والتى يمكن أن تستخدم لخدمة أهداف التعاونيات.

٥- الأخذ فى الاعتبار إمكانية تحقيق مشاركة مع القطاع الخاص لإقامة منشآت أو مؤسسات تحتاج إلى موارد مالية أكثر من قدرة قطاع التعاونيات.

٦- تطوير التعاونيات الزراعية لتعمل ككيانات اقتصادية مستقلة تتجاوز أنشطتها الهيكل الإدارى للقرية.

وهذا يتطلب النظر بعين الاعتبار إلى إدخال بعض التحسينات على قانون وقواعد التعاونيات.

١٢- دور البحوث الزراعية والإرشاد

هناك حاجة ملحة لسد الفجوة بين مجتمع البحوث الزراعية والعاملين بالإرشاد لضمان وصول المعلومات الخاصة بنتائج البحوث فى التوقيت المناسب إلى المجتمع الزراعى ،

ولعبور هذه الفجوة من الضرورى اتخاذ الخطوات التالية:-

١ - تعريف وتحديد أدوار ومهام معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية التابع لمركز البحوث الزراعية وقطاع الإرشاد الزراعى التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، وينبغى أن يركز الأول على تحسين التوصيات الفنية من خلال الاستخدام الفعال لنتائج البحوث .. أما الثانى فيركز على توصيل الحزم الفنية المحسنة من خلال المرشدين الزراعيين بالقرى إلى المنتجين الزراعيين لتحقيق الهدف النهائى وهو تحسين نظم وإدارة المحصول بما فى ذلك تسويق المنتجات الزراعية.

٢ - تحديث المهارات الإدارية والفنية للباحثين والمرشدين الزراعيين فى القرى ومديرى الزراعة من خلال برامج تنمية القوى البشرية ، مع تشجيع زيادة المعرفة والمهارات والقدرات على مستوى القطاع من خلال تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية داخل وخارج الوطن مع ربط منح الحوافز بمعدلات الأداء.

٣ - تحويل اتجاهات المزارعين من الاستقبال السلبى للتوصيات الفنية للإرشاد الزراعى إلى الاشتراك النشط فى هذه العملية .

٤ - دعم التنسيق بين النظم الزراعية القومية مثل مركز البحوث الزراعية ومركز بحوث الصحراء ومركز البحوث المائية مع كليات الزراعة على المستوى القومى ..

حيث ينبغى أن يؤدى التنسيق إلى تحقيق ما يلى:-

- نظام بحثى موجه وهادف وأكثر فعالية يخدم وبدرجة عالية الأهداف الزراعية القومية .
- اتباع أسلوب حل المشاكل فى التعامل مع المعوقات الجارية لزيادة نمو القطاع الزراعى.
- تعزيز خدمات الإرشاد الزراعى لزيادة ثقة المزارعين فى المؤسسة الرسمية للإرشاد.

٥ - حيث أن الزراعة هى نظام متكامل فمن الضرورى أن تقوم المؤسسة الزراعية الإرشادية بتقديم الخدمات الإرشادية إلى كل مكونات النظام متضمنة القطاعات الفرعية مثل المدخلات والإنتاج والتسويق وأنشطة ما بعد الحصاد والتصنيع.

١٣ - دور البحوث الزراعية

تعتبر البحوث الزراعية هى الأساس الذى تعتمد عليه عملية التنمية الزراعية .. وقد قامت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بصياغة استراتيجية للبحوث الزراعية فى منتصف التسعينات **تشمل النقاط التالية:-**

١. استكمال الخطوات الأولى لسياسة إصلاح البحوث وبحوث الإنتاج والإنتاجية من أجل تحسين مستوى معيشة السكان فى ريف مصر.
٢. إنشاء روابط عضوية بين نظم البحوث الزراعية لضمان مستوى عالى من التنسيق فى تصميم وتنفيذ البرامج البحثية ولتجنب احتمال ازدواجية الجهود.
٣. وضع أولويات للمبادرات البحثية للمساعدة فى حل مشاكل التنمية الإقليمية ولضمان كفاءة توزيع واستخدام الموارد.
٤. تشجيع اشتراك القطاع الخاص فى برامج البحوث الزراعية من خلال عضويته المباشرة فى مجالس البحوث الزراعية.

وذلك لدعم العلاقة بين البحوث والإرشاد ليصبح الأخير بمثابة قناة توصيل نتائج البحوث إلى المجتمعات الزراعية ونقل المشاكل التى تواجه المزارعين إلى الباحثين الزراعيين.

وتركز برامج البحوث الزراعية على المجالات الآتية:-

١- استنباط السلالات المبكرة النضج عالية الإنتاج والمقاومة (متضمنة المقاومة للآفات والأمراض والجفاف والملوحة).

٢- تحسين إدارة الموارد الطبيعية لزيادة الكفاءة الاقتصادية لتوزيع واستخدام المورد الأساسى (الأراضى والمياه).

٣- زيادة الكفاءة الإنتاجية للعمالة الزراعية من خلال الإرشاد والتدريب مع التركيز الخاص على تدريب المرأة الريفية لتعظيم دورها فى التنمية.

٤- تطوير التكنولوجيات الزراعية لتناسب الموارد المحدودة للمياه واحتياجات المزارعين ولحل مشاكل الأراضى الجديدة.

٥- منح عناية خاصة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبحوث التنمية.

ومن الضرورى وجود نظام إرشاد زراعى فعال لنقل التكنولوجيا ولنقل المشاكل التى تواجه المزارعين إلى مجتمعات البحوث الزراعية ، وتعتبر الحملات القومية لتحسين إنتاج وإنتاجية المحاصيل الرئيسية أمثلة جيدة للروابط الموجودة بين البحوث والإرشاد والتى تؤدى إلى حدوث زيادة ملموسة فى إنتاج وإنتاجية المحاصيل الرئيسية وتقلل من استخدام المبيدات وزيادة الاتجاه نحو الزراعة النظيفة التى تحسن من تنافسية مصر فى الأسواق العالمية.

وتركز استراتيجية التنمية الزراعية فى مجال الإرشاد الزراعى على النقاط التالية :-

١- دعم العلاقة بين البحوث والإرشاد لتعظيم الفائدة من نتائج البحوث.

٢- التوسع فى نشاط الإرشاد ليشمل التسويق والخدمات الاستشارية للمياه والإرشاد للمرأة الريفية.

٣- وإشراك القطاع الخاص فى تقديم الخدمات الإرشادية لما بعد البيع بواسطة تجار التقاوى ومزودى الخدمة الزراعية.

٤- تدريب العاملين بالإرشاد على طرق الإرشاد الحديثة المتضمنة المشاركة الإرشادية مع توفير الوسائل الإرشادية اللازمة لدعم رسالتهم.

٥- إعادة هيكلة المؤسسة الزراعية الإرشادية لضمان آداء أفضل.

٦- تعزيز المعامل المركزية وتعريف التجمعات المزرعية بالخدمات التى يقدمونها.

٧- إقامة نظام شفاف وواضح للمتابعة والتقييم.

٨- تعزيز العلاقات البينية بين مؤسسات الائتمان والإرشاد والتسويق مع مزيد من تطوير العلاقة بين الإرشاد الزراعى ووسائل الإعلام الإليكترونية.

٩- التوسع فى برامج محو الأمية فى الريف المصرى لتحسين الاستجابة للإرشاد ونقل التكنولوجيا.

١٤ - دور التدريب

يعتبر التدريب هو المدخل لاكتساب وامتلاك التكنولوجيا كما يعتبر استثمارا على المدى البعيد لقاعدة الموارد البشرية. ولذلك تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتنفيذ برامج تدريبية داخل وخارج الوطن لتحسين المعارف والمهارات وقدرات القوى العاملة الزراعية والإدارة الزراعية.

كما تركز استراتيجية التنمية الزراعية على إعادة تدريب العمالة التى تم الاستغناء عنها نتيجة لإعادة إعادة هيكلة المؤسسات أو المشاريع المملوكة للدولة.

وفيما يلى مجالات التدريب التى يجب التركيز عليها:-

١- تدريب العناصر الإرشادية.

٢- تدريب المستثمرين فى الأراضى الجديدة.

٣- تدريب الكادر الإدارى الزراعى.

٤- التدريب على الحصاد وما بعد الحصاد.

٥- التدريب فى مجال التسويق.

٦- التدريب على استخدام الحاسبات الآلية.

٧- تعتبر متابعة المدربين وتقييم البرامج التدريبية جزءا رئيسيا من العملية التدريبية.

نموذج من تجارب بعض الدول الأخري فى الإتمان الزراعي و أثرة على النو الإقتصادي (تجربة الولايات المتحدة)

دور رأس المال المخاطر في تمويل البحوث الزراعية

لقد برز رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة في الخمسينات استجابة لاحتياجات تمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة في مجال البحوث و التطوير ومجال التقدم التكنولوجي في مجال التكنولوجيا الزراعية ، وتوفر إيرادات شركات المخاطر أرباحاً مرتفعة ، فضلاً عن إعادة بيع أسهم المشاركة بعد نجاح الشركات و شعبية منتجاتها ، ولقد دعم هذا النمط من التمويل منافسة الولايات المتحدة لليابان في عمليا البحوث و التطوير ومن حيث تفوق نموها الاقتصادي ، حيث أن هذا الأسلوب في التمويل عبارة عن رؤوس أموال تتراكم في البنوك و تقدم لتمويل مشروعات البحوث و التطوير الزراعية و المشروعات العلمية و الابتكارات ، حيث أحدث هذا الأسلوب في التمويل طفرة في إنتاج الولايات المتحدة للمعدات و الآليات الزراعية عالية التكنولوجيا ،بعد أن تحولت البنوك من نظام الإقراض ذو الفائدة المرتفعة إلى نظام المشاركة ، ومن دراسة الضمانات إلى دراسة الجدوى ،كما ساهم في تمويل عمليات البحوث و التطوير في USA ما يسمى بالنقود الملائكية ،وسميت بذلك لأنها تضخ بصورة غير ظاهرة وتؤدي لنتائج ملموسة على القطاع العلمي ومن ثم على نمو اقتصاد الولايات ككل ،حيث يضخها القطاع العائلي و الأسر من صغار الممولين لتمويل مشروعات البحوث و التطوير الزراعية والابتكارات ،وعند حدوث أزمة سوق المال عام ١٩٨٧ ، لم تؤثر أزمة سوق الأوراق المالية على أسهم شركات المخاطر لزيدة الثقة بها من قبل أصحابها ، وميلهم للاستمرار في تملكها مما جعلها مستقلة عن أسواق رأس المال ، وبينما كانت سبب نجاح وتوسع البحوث و التطويرالزراعية في الولايات المتحدة ،سارعت كل الدول المتقدمة لتطبيق هذا الأسلوب في تمويل عمليات البحوث و التطوير الزراعي ،ولكن اختلفت النتائج ،حيث تعثرت إيطاليا و أسبانيا و ألمانيا بينما نجحت في المملكة امتحدة وهولندا . ويعود سبب إخفاقها لما يلي:

-فاقت نسبة الإقراض عن المشاركة

- تحيز نظام الضرائب لجانب القروض بالنسبة للأسهم

إدارتها بتدخل من الدولة عن طريق جهاز بيروقراطي لم يعتمد على الحوافز الفردية .

توسع الائتمان الزراعي لتمويل محاصيل الأمن الغذائي في الولايات المتحدة:

زراعة القمح وصلت زيادة صادرات القمح الأميركي ٢٠ مليون بوشل للصادرات للعام الحالي ٢٠١٠/ ٢٠١١ عن السنة السابقة ، و في عام ٢٠١٢/٢٠١١ انتاج ١٥ مليون بوشل زيادة عن الشهر السابق \في فصل الصيف بينما يزيد ٢٦ألف بوشل عند زراعة القمح الشتائي .

و جدير بالذكر أن الولايات المتحدة تعد من أكبر المصادر التي توفر المعونات الغذائية لدول أفريقيا وعلى رأسها مصر ، لتحل مشكلات الأمن الغذائي لتلك الدول في الأجل القصير ، إلا أنها وفقاً لأحد الوثائق الصادرة عن المكتب الجهوي الأميركي لأفريقيا ، أن ثمانية من أصل عشر دول تعد المستورد الأكبر للمواد الزراعية الأمريكية وهو ما يعود بالفائدة – حسب الوثيقة - للمزارع الأميركي ، و الاقتصاد الوطني للولايات المتحدة ، فعلى سبيل المثال تعد زيادة الكمية المصدرة من الغاز الطبيعي الجزائري للولايات المتحدة كان بسبب ارتفاع نصيبها من المعونات الغذائية المخصصة لأفريقيا ، حيث أن الهدف الأساسي من المعونات الغذائية الأميركية هو فتح أسواق تجارية و توسيع الحالية من المنتجات الزراعية الأمريكية، حيث تقوم الدول المستفيدة من المعونات بإحلال الصادرات الأمريكية من السلع الزراعية محل الإعانات الغذائية ، وذلك لأن الغرض من هذه الإعانات ليس إيجاد حل للمشكلات الغذائية في مصر و إنما حفز الصادرات التجارية للولايات المتحدة ، ولذلك ومن هذا الهدف للولايات المتحدة وغيرها من الدول المانحة للمعونات ، نستنتج أهمية وضع استراتيجية محكمة لتنمية استثماراتنا الزراعية لتحقيق التنمية المستديمة و الأمن الغذائي لمصر .

تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بأسلوب السلم

إن التمويل بأسلوب السلم هو أحد أساليب البنوك الاسلامية في التمويل ، وكما قال المغني في حديثه عن هذا الأسلوب في التمويل " ولأن الناس بحاجة إليه لأن أرباب الزروع و الثمار و التجارات يحتاجون الى النفقة على أنفسهم و عليها لتكمل ، وقد تعوزهم النفقة ، فيجوز لهم السلم ليرتفقوا ، ويرتفق المسلم بالاسترخاص ولا يعرض نفسه لمغبة الفائدة "

و عقد السلم هو عقد يبرم بين البنك و المزارع ، ويسمى سلم لأن المزارع يتسلم رأس المال ثم يرد الثمن عند أجل محدد ، و عند حلول الأجل ولم يوفي المزارع فللبنك أن يفسخ العقد بينه وبين المزارع ويسترد رأس المال، أو أن يصبر عليه ، وعقد السلم يتشابه مع الخيارات في أسواق المال العالمية في أن كلاهما عقد، كما يتشابه مع المستقبليات في أن كلاهما عقد آجل يتم تسليم المبيع في المستقبل ، ولكن تختلف العقود الآجلة مع عقود السلم في أن السلم يقوم على تعجيل تسليم رأس المال للمزارع وتأخير المسلم فيه وهو المحصول ،بينما تلك العقود يتم تسليم جزء فقط من رأس المال ومن هنا يكون هناك تأخير للثمن والمثمن . كما أن العقود الآجلة تمكن المشتري من بيع ما اشتراه قبل قبضه وهذا يخالف عقد السلم ، كما أن البنوك السودانية ضمنت عقود السلم مبدأ يسمى مبدأ الإحسان لتلافي مشكلة اختلال الأسعار حيث تنشأ فروق في الأسعار ما بين وقت إبرام العقود ووقت تسليم المحاصيل المسلم فيها ،حيث يتفق البنك و المزارع إزالة الضرر البالغ الذي يقع على أحد الطرفين نتيجة لاختلاف كبير في سعر المحصول وقت الحصاد ،كما أن ذلك الأسلوب وسع حجم الائتمان الموجه للقطاع الزراعي في السودان بعدما كانت البنوك التجارية تحجم عن منح القروض للقطاع الزراعي ، وبعد تطبيق هذا النظام حدثت طفرة في حجم التمويل الزراعي بصيغة السلم فبعد أن كان لا يتعدى ٣٢٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠ ، فقد زاد في السنة الأولى لتطبيق هذا الأسلوب وهي سنة ١٩٩١ الى ١٧٥٩ مليون جنيه والى ١٣٩١٣ مليون جنيه عام ١٩٩٣/١٩٩٢ هذا بخلاف تمويل البنك الزراعي بالتمويل الزراعي بأسلوب السلم ،

كما أن هذا الأسلوب في التمويل حسن كثيرا أداء المؤسسات الزراعية بسبب توفير التمويل في الوقت المناسب ،أضف لذلك أن المؤسسات الزراعية كانت تعجز عن سداد ما عليها من ديون ، ولا تستطيع السداد لبنك السودان بسبب ضعف العائد من المنتجات الزراعية أو بسبب الفساد الإداري و المالي و تدهور العمليات الزراعية ، و لذلك تراكمت الديون على المزارعين ، ولقد تلاشت تلك المشكلات بعد تطبيق هذا الأسلوب من التمويل ، كما استطاعت البنوك تكوين مخزون من المحاصيل التي مولتها سلماً وقامت إما بتمويلها داخليا أو تصريفها ،كما أن صيغ عقود السلم كانت مرنة من حيث أن استطاع المزارعين أن يسددوا القروض عيناً وبعد نهاية موسم الحصاد ،كما أن البنوك تعالج في هذا الأسلوب الفوارق في سعر المحصول بين بداية الموسم و نهايته لصالح المزارعين ، كما ساهم في سهولة تسويق المحاصيل الزراعية ، و على الجانب الآخر عمل السلم على استرداد القطاع المصرفي لقروضه بعدما كانت تعاني من تأخر استردادها نتيجة لتعثر تصريف المزارعين للمحاصيل الزراعية ، كما أن السلم أفضل من الشيل وهو (الحصول على التمويل من الأفراد) لأن الأخير يظلم المزارعين كثيرا لأن الممول الفرد يعرض أسعارا متدنية للغاية عن أسعار الحصاد بينما يراعي البنك ذلك لصالح المزارع في ظل السلم . كما أنه يعد بديلا عن التمويل التنموي بالعجز و الذي تلجأ له السلطات المالية ، ولكن يتطلب ذلك الأسلوب اتساق السياسات المالية و النقدية مع السياسات التمويلية للبنوك حتى لا تقيد أو تحبط تلك التجربة من خلال ضرورة توفير السيولة للوسائط المالية لتوفر هوامش الأرباح المناسبة للمودعين والمساهمين من عملية بيع المحاصيل و التي يجب أن تتمكن البنوك من بيعها نقدا أيضاً .كما أن أسلوب المرابحة و المشاركة دعم دور تجربة البنوك في تمويل المزارعين بأسلوب السلم .

تجربة التأمين و الاستثمار الزراعي في اسرائيل:

ارتفعت الإنتاجية الزراعية في اسرائيل في عام ٢٠١٠حيث بلغت ٢٦.٥ بليون NIS بزيادة اسمية قدرها ٠.٨% عن عام ٢٠٠٩ . بينما ارتفعت قيمة المدخلات الزراعية في عام٢٠١٠ لتصل الى ١٥.٦ بليون NIS بزيادة اسمية قدرها ٧.١% مقارنة بعام ٢٠٠٩ . وذلك بالرغم من الموجات الحرارية التي اجتاحت اسرائيل في عام ٢٠١٠ و التي أدت لانخفاض قدره ١٤% من كمية الخضار المنتج من البطاطس و البطيخ و لحق ذلك انخفاض قي كمية الصادرات قدره ١.٩ % مقارنة بزيادة قدرها ١٠ % في السنة السابقة ، كما ارتفعت اسعار الصادرات الزراعية بنسبة ٨.٣% في عام ٢٠١٠ ، وذلك مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث ارتفعت الصادرات ٤٣.٧% للكميات المصدرة من الأفوكادو . ومقارنة بعام ٢٠٠٩ كانت هناك زيادة قدرت ٦.٣% في فاكهة الحمضيات ، بينما انخفضت صادرات الطماطم الصغيرة مقارنة بعام ٢٠٠٩ بمقدار ٢٢.٦% . كما انخفضت أسعار الأسمدة ١٨ و المخصبات بمقدار ١٦% وذلك في صالح الاستثمار الزراعي في اسرائيل . ويلاحظ من الأرقام السابقة أنه بالرغم من انخفاض انتاجية بعض المحاصيل الزراعية بسبب الظروف الطبيعية الا ان الزيادة في انتاجية محاصيل أخرى أدت في المحصلة النهائية ارتفاع الانتاجية الزراعية في عام ٢٠١٠ وهو العام الذي تعرضت له الحاصلات للموجه الحارة عن العام السابق ٢٠٠٩ والذي لم تتعرض له الزراعة لمشكلة مماثلة ، وهذا يعني أن التنبؤ بالمشكلات الطبيعية و الذي يتبعه إدارة ناجحة للأزمات من خلال تنظيم جيد و آلية مرنة لامتصاص المشكلات الطبيعية بالقدر الذي يخفف قدر الامكان من حدة آثار الظروف الطبيعية على الاستثمار الزراعي . وذلك إلى جانب تعويضِ شركاتِ التأمين عن لأضرارِ الطبيعيةِ ، تعويض للجفافِ، تعويض لحِصَصِ الماءِ المخفّضةِ، الحشراتِ و الأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية لتخفيف الأضرار عن المزارعين و مواجهة ظروف عدم التأكد .

الفصل الرابع

رؤية حول الإقتصاد والتوظيف الأخضر فى مصر

مقدمة:

جاء مصطلح" الإقتصاد الأخضر " من الربط بين الإقتصاد والبيئة ويُعرف الإقتصاد الاخضربشكل عام بأنه نموذج جديد من نماذج التنمية الأقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساسه على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف الى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الإقتصاديات الإنسانية و النظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والإحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف بالإقتصاد الأسود والذي أساسه يقوم على إستخدام الوقود الأحفوري مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي.

ويتبنى الإقتصاد الأخضر الطاقة الخضراء التي يتم توليدها بواسطة الطاقة المتجددة، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، وفي خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، والإنتاج الأخضر " الذي يشمل الزراعة العضوية وتشجيع المنتجات العضوية والمتاجر الخضراء بالإضافة إلى ضمانة النمو الأقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والأحتباس الحراري، واستنزاف الموارد الطبيعية،

«الاقتصاد الأخضر».. وصفة بيئية لخفض نسبة الفقر وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية الى جانب الاسْتِثْمار في الطاقةِ النظيفةِ، وحركة مواصلات مستدامة، وانشاء غابات وزراعة صديقة للبيئة وهي عناصر جوهرية لبناء «اقتصاد أخضر» والوصول إلى أهداف مقبولة عالميا لتَقليص بل إن استثمار اثنين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عشرة قطاعات رئيسية يمكن أن يبدأ مرحلة انتقالية نحو اقتصاد اخضر يمتاز بانخفاض الكربون وكفاءة الموارد. ويعرِّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية. ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد كما أنه يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.

وكثر مؤخرا التحدث عن الوظائف الخضراء، ففي العالم الآن يتحركون نحو تطوير التقنيات و الأفراد للعمل بالوظائف والمهن الخضراء ! ولكن ما هو بالضبط العمل أو الوظيفة أو المهنة أو الشغل الأخضر؟ وكيف يمكن أن نجد هكذا عمل أو مهنة؟ وكيف يمكن الانتقال من الشغل التقليدي إلى آخر 'أكثر خضرة'؟!

إن الوظائف الخضراء تركز عموما حول سمات المسؤولية الاجتماعية و حماية البيئة و الاستمرارية و التقنيات البديلة و كفاءة استخدام الطاقة و الوعي البيئي.المحافظين على الأحياء والمصممين البيئيين أمثلة جيدة للوظائف الخضراء التقليدية.لكن مع قليل من التفكير خارج هذه الحلقة أو هذا التحديد، فأن أي مهنة تقريبا يمكن أن تصبح خضراء - أو أكثر خضرة على الأقل!

أقتراحات:

فيما يلي بضعة اقتراحات للبدء بعمل أو بمهنة خضراء، أو تحويل العمل والشغل الحالي ليكون أكثر خضرة:

- المهندسون ومشغلو مولدات الطاقة التقليدية من حرارية أو غازية يمكنهم أن يصبحوا أكثر خضارا عند تعاملهم بالطاقة البديلة فيعتمدوا في عملهم على توفير وتوليد الطاقة من الألواح الشمسية و توربينات ومراوح الرياح.
- المتخصصين بعمل وتركيب السقوف يمكن أن يبتعدوا عن تفاصيل مهنتهم المتوارثة ويصبحوا خبراء في تركيب اللوحات الشمسية.
- المسوقين ومندوبي المبيعات والمروجين للبضائع يمكن أن يتحولوا نحو الترويج للأطعمة الطبيعية والعضوية والمنتجات و منتجات البناء الصديقة للبيئة وكذلك الألبسة التي هي من العائلة الخضراء.

- الكهربائيين والسباكين يمكن أن يجعلوا من مهنهم لتكون أكثر خضارا وذلك بالتدوير الصحيح للمواد المنبوذة وبتجديد القديم من المعدات والأنظمة المستهلكة بأخرى تعمل على الطاقة الشمسية Passive Solar أو الحرارة الأرضية Geothermal Systems وتركيب الإضاءة الاقتصادية وتراكيب المياه ذات الصرف المقنن Lighting and Low-water Appliances والتي أخذت تراد شعبية مخرا.

- الاختصاصيون من المحامين و المحاسبين والموظفين ذوي الياقات البيضاء وآخرين كثيرين يمكنهم الانتقال للعمل في أو مع شركات تعنى أو يركز فيها على الاستمرارية Sustainability وقضايا البيئية.
- المصممون والمعماريون والنجارون يمكن أن يحولوا اهتمامهم نحو الأبنية الخضراء Green Building .
- ملاك الأراضي والفلاحون و البستانيون يمكنهم أن يكونا أكثر خضارا بالتوفيرهم للمواطن الزراعة المستمرة وفي اعتمادهم الزراعة و المزارع العضوية و بالترويج للنباتات الطبيعية يعتمد فيها على الأسمدة الطبيعية بدلا من الأسمدة الكيمياوية واستخدامهم لطرق السقي المقنن والبزل الصحيح والتشجيع على الزراعة الخضراء والمكثفة على أسطح الأبنية.
- أصحاب المطاعم والطباخين وربات البيوت باعتمادهم على كل ما هو طبيعي و عضوي و صديق للبيئة في ما يقدمونه من أطعمة ومشروبات.
- و أخيرا من الممكن إنشاء المعهد المصري للنمو الأخضر ويهدف هذا المعهد إلى تطبيق نظريات النمو الأخضر ونشر نماذج النمو و تدريب جميع التخصصات السابق ذكرها .

ومما سبق و نظرا للدور المشهود الذي تقوم به وزارة الدولة لشؤون البيئة فى مصر فأقترح عمل دراسة الإقتراحات السابقة ودعمها من قبل الحكومة للنهوض بفكرة الإقتصاد الأخضر على مدار السنوات القادمة ،

و فيما يلى نموذج من توقعات الأمم المتحدة حول الوظائف الخضراء و الطلب عليها :

توقعات الأمم المتحدة حول الوظائف الخضراء

تتوقّع الأمم المتحدة انتعاش الطلب على الوظائف الخضراء.

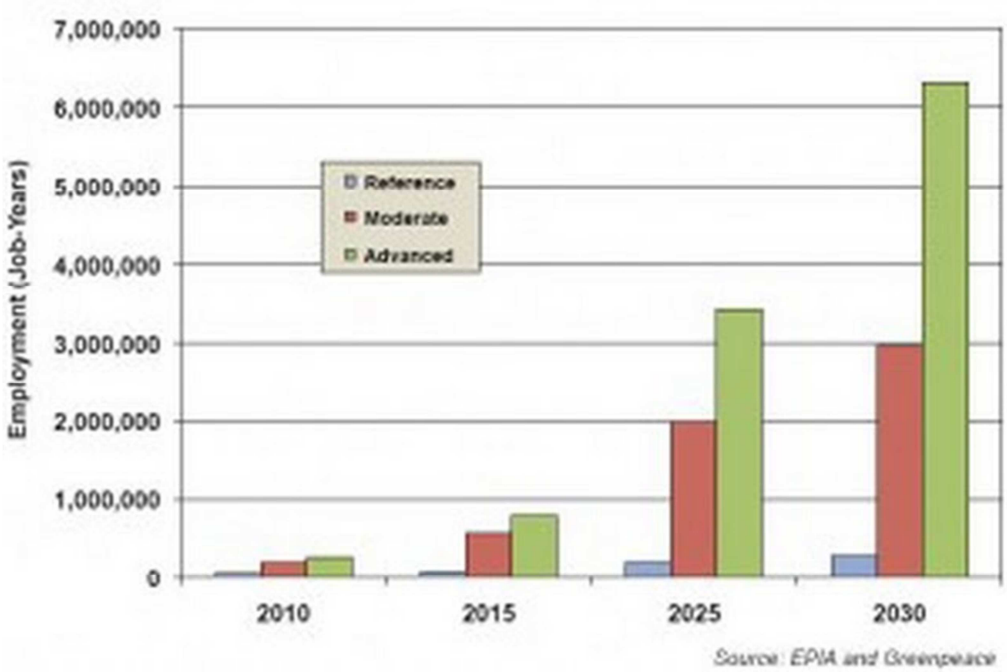

Sector of Growth	Overall	Alberta
% employers expecting growth over the next 2 years		
	65%	50%
Top three areas where employees are expected to be hired*		
Waste management	23%	19%
Water quality	21%	12%
Energy	15%	19%
Air quality	14%	17%
Education	14%	14%
Land quality	13%	7%
Communication and public awareness	11%	8%
Restoration/reclamation	10%	14%
Human/environmental health and safety	10%	16%
Environmental protection management	9%	11%
Management for sustainable development	9%	3%
Agriculture	7%	16%
Research and development	8%	4%
Natural resource management	7%	7%
Forestry	6%	1%
Policy and legislation	6%	18%
Sales and marketing	5%	6%
Parks and natural reserves	3%	<1%
Fisheries and wildlife	3%	3%
Mining	2%	2%

وفي تقرير عنى بالوظائف الخضراء تحت شعار:

نحو عمل محترم في عالم منخفض الكربون ومستديم، ممول من قبل برنامج البيئة للأمم المتّحدة كجزء من مبادرة عن التوقعات المستقبلية للوظائف الخضراء، وجد بأن هناك مزيد من الوظائف ستكون متاحة عند الاعتماد على الطاقة البديلة بدلا من المصادر التقليدية، فأن التحول عن النفط والغاز والفحم كمصدر للطاقة سيكسب سوق العمل مزيد من فرص العمل.

وحسب التفاصيل في التقرير:

- في عام ٢٠٠٦ كان هناك ١٧٠,٠٠٠ لوح شمسي Photovoltaic PV متاحة حول العالم، ١٥,٧٠٠ منها في الولايات المتّحدة.
- بحلول عام ٢٠٣٠ يتوقع أن يكون هناك ٦.٣ مليون وظيفة وفرصة عمل.
- سيتيح تركيب وصيانة الألواح الشمسية PV وأنظمة الحرارة الشمسية نمو شغل كبير وفرص عمل كثيرة.
- بينت عدة بلدان بأن لديها نقص بالعاملين والمهارات اللازمة للتعامل مع التقنيات الجديدة وحاجات الصناعات الخضراء.
- أن سوق تصنيع وتركيب الوحدات والمكونات الشمسية PV نما من ٤.٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ١٥.٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، ومن المحتمل أن يكون ٦٩.٣ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٦.
- بحلول عام ٢٠٣٠ سيمثل إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الشمسية PV حوالي ١١.٢ % من إنتاج الكهرباء العالمي.
- عن دراسة لـ California Public Interest Research Group (CALPIRG) بان هناك طلب حالي لـ ٣.٠٠٠ فرصة عمل دائمة في تشغيل وصيانة مثل هذه التقنيات والطرق المستحدثة.

- طبقا لـ The Solar Initiative of New York فأنه بحلول عام ٢٠١٧ سيتيح نمو وتطور كهرباء من الشمس في الولاية ٣.٠٠٠ فرصة عمل للتركيب والنصب والصيانة وأكثر من ١٠.٠٠٠ فرصة عمل في التصنيع و التسويق.
- في تحليل لـ The Union of Concerned Scientists (UCS) عند اعتماد معيارية الكهرباء المتجددة Renewable Electricity Standard سيخلق ١٨٥.٠٠٠ وظيفة في عموم البلاد.
- في دراسة لـ The American Solar Energy Society (ASES) في عام ٢٠٠٦ وجدوا بأن قطاع الطاقة المتجددة في أمريكا سيستوعب ٢٠٠.٠٠٠ فرصة عمل بصورة مباشرة و ٢٤٦.٠٠٠ بصورة غير مباشرة، وبحلول عام ٢٠٣٠ سيكون ذلك بحدود ١.٣ مليون وظيفة مباشرة و غير مباشرة حسب سياقات العمل المعتادة Business-As-Usual ، و يصل إلى ٧.٩ مليون فرصة عند اعتماد السياقات والسياسات الوطنية القوية Strong National Policies ويتضمن ذلك الأهداف Targets و المعايير Standards و نشاطات البحث والتطوير R & D .
- متوسط النمو السنوي لصناعات الطاقة الشمسية Photovoltaic (PV) بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ هو ٤٠% وعائدات المبيعات العالمية ١٢ بليون دولار وفي عام ٢٠٠٦ كان ٢٧ بليون دولار و في عام ٢٠١٢ يتوقع أن يكون ٢٧.٥ بليون دولار.
- خارطة الطريق لإنتاج متطلبات الطاقة الشمسية Photovoltaic (PV) حسب U.S. Solar Energy Industries Association (SEIA) فأنها تقترح بأن يرتفع التوظيف من ٢٠.٠٠٠ اليوم إلى ٦٢.٠٠٠ بحلول العام ٢٠١٥ و إلى ٢٦٠.٠٠٠ بحلول العام ٢٠٣٠ و إلى ٣٥٠.٠٠٠ بحلول العام ٢٠٥٠.

التوصيات:

١. بالنسبة لفكرة نقل العاصمة لا بد من عمل دراسة شاملة و موضوعية متدرجة فى تنفيذها لفكرة نقل العاصمة المصرية إلي موقع جديد و تحليل ما يترتب عليها من صالح الوطن و دراسة شاملة أيضا لما قد يترتب عليها من مشاكل و الإستعداد لمواجهتها و يجب على الجميع وضع رؤية موحدة من أجل تحقيق هذا الهدف و العمل علي قلب رجل واحد لصالح هذا الوطن ، و الإنطلاق به بما يليق أن يكون .

٢. مناقشة الأسباب الموضوعية و النفسية التي تعارض فكرة نقل العاصمة .

٣. تحديد الإجراءات اللازمة للوفاء بالإحتياجات التخطيطية من إسكان و مواقع المقار الحكومية و الخدمات اللازمة لذلك .

٤. تحديد وضع مدينة القاهرة لتصبح عاصمة إقتصادية و سياحية لمصر و المنطقة العربية ووضع رؤية تليق بإسمها و تاريخها و توسيع فكرة الإستغلال الثقافي و الحضاري .

٥. رغم ما يبعثه مشروع تنمية سيناء صناعياً ، والذى تم طرحه مؤخراً، من أمل فى إيجاد تنمية حقيقية فى سيناء اعتماداً على الصناعة خاصة مع توفر الموارد التعدينية، ورغم وجود إرادة حقيقية من السلطات المصرية فى تفعيل والإسراع بعملية التنمية فى سيناء، إلا أن تجربة التنمية فى سيناء وما شهدته من دراسات ومخططات ومشروعات وجدت طريقها على أرفف المكتبات ولم ينفذ منها إلا النذر اليسير على أرض الواقع، يحتم علينا التكاتف من أجل إنجاح المشروع والتغلب على العقبات المعتادة، من ضعف التمويل وفساد الإدارة وعدم التنسيق بين الجهات المعنية، والذى تؤدى إلى عرقلة أى مبادرة للتنمية فى مصر. فقد آن الأوان للتوقف عن البحث والدراسة والبدء الفعلى فى العمل، فحوالى ٥٠% من سطح سيناء مؤهل للتوسع العمرانى والتنمية منها ٢٥% صالحة للبدء فى تنميها مباشرة، وهناك عدد من المقترحات للبدء فى تنمية سريعة، نوجزها فى التالى:

أ- التنمية الصناعية لا تتم فى فراغ، فيجب أن يسبقها مشروعات البنية التحتية، خاصة مشروعات النقل الأساسية لتسهيل حركة النقل والتجارة من خلال تطوير ميناء العريش كمنفذ بحرى رئيسى، واستكمال خط السكة الحديد الإسماعيلية/رفح، وتوسعة وتطوير مطار العريش.

ب- إعطاء دفعة قوية لمشروع وادى التكنولوجيا والذى يعد من أهم المناطق الصناعية التى تم إهمالها ووأدها فى بدايتها، كذلك الاهتمام بالتنمية الزراعية على طول قناه السويس فى القنطرة شرق وغيرها حيث أن هذه المناطق يسهل تنميتها، لكونها جزء من محافظات مأهولة بالسكان. ومن خلال تنميتها يمكن التوسع فى التنمية جهة الشرق وهى الفلسفة من إعادة ترسيم الحدود وضم جزء من شبه جزيرة سيناء إلى محافظات القناة.

ت- دفع بدو سيناء للمساهمة والمشاركة فى التنمية الحقيقية لسيناء، بما يساهم فى حل مشكلة البطالة بين شباب سيناء ويجنبهم الانخراط فى أنشطة غير مشروعة، ويشعر البدو بتملكهم واستفادتهم من هذه المشروعات ويدفعهم لحمايتها.

ث- شبه جزيرة سيناء من المناطق غير المأهولة حتى ولو كانت واعدة وبالتالى فإن الاستثمارات الصناعية بها تحمل درجة عالية من المخاطرة ، لذا تم إنشاء مظلة محفزة للاستثمار في سيناء فى ٢٠٠٧ في شكل الشركة القابضة لتنمية سيناء، وهى شركة مساهمة مصرية مملوكة بالكامل للحكومة المصرية بهدف القيام بالأعمال التسويقية والدعائية للمشروعات، والمشاركة فى رؤوس أموال الشركات الجديدة فى سيناء، وإعداد دراسات الجدوى والخرائط الاستثمارية للصناعات المقترح إقامتها، ورغم عدم وضوح أسباب إلغاء هذه الشركة، إلا أنه من الهام خروجها للنور مرة آخرى لتحفيز ودعم القطاع الخاص فى سيناء.

ج- فتح باب الإستثمار الامن للعرب و الأجانب و توفير جميع إحتياجات المستثمرين بما لا يخل من مصالح البلاد و علي سبيل المثال فقد طرحت دولة قطر منذ فترة مبادرة للإستثمار بها و توفير الشريك القطري أيضا و إقامة مكاتب لخدمة العملاء (المستثمرين) و تحديد مجالات الإستثمارات المتاحة لهم فيجب علينا دراسة التجارب الناجحة للدول الأخري.

٦- بالنسبة للتنمية فى مجال الزراعة يجب إستخدام السياسة التحفيزية لتشجيع نمو القطاع الزراعي و إعطا الأولوية للإئتمان الموجة للقطاع الزراعي مقارنة بالأولويات التي تحصل عليه القطاعات الأخرى ' و العمل علي خفض الأعباء على الفئة التي تعمل بهذا المجال للوصول إلي تحقيق العلاقة المعنوية بين معدلات نمو الإقتصاد المصري العام و معدلات نمو الإقتصاد الزراعي .

٧- تقديم مقترحات حول سياسة التنمية الزراعية و التوجة إلى نمو الجانب الإستراتيجي منها سواء كان بالتوسع فى إستصلاح الأراضى أو زيادة المساحات المزروعة لبعض المحاصيل و توسيع الإستثمارات فى تلك المحاصيل لتكون دفعا لنو الإقتصاد الكلي .

٨- دراسة التجارب الدولية الناجحة فى مجال الزراعة و تنميتها مثل تجربة الولايات المتحدةالأمريكية و إسرائيل و السودان بالرغم من ان الدول المتقدمة كالولايات المتحدة لا تقوم إقتصادياتها على نمو الإقتصاد الزراعيى إلا أن حكومتها تولي أهمية كبري لهذا المجال و العاملين بة .

٩- تقييم الوضع الحالي للجمعيات التعاونية الزراعية بمصر و تحديد مبررات إعادة هيكلة البنيان التعاوني الزراعى ودراسة المعوقات التي تواجة عملية التطوير ووضع الوسيلة للتغلب على هذة المعوقات و المشاكل .

المراجع:

١- علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر القاهرة الخطوط العربية على عمائر القاهرة سيرة أحمد بن طولون ، ترجمة و تحقيق : زهير الشايب – مني زهير الشايب ، دار الشايب للنشر ١٩٩٢.

٢- Schat" Edward When Capital Cities Move : The Political Geography of Nation and State Building Working Paper No. 303, feb 2003, P 15.

٣- The Indiana Historian Bureau ,Search For a New Capital , India , March 1996.

٤- www.CIA.gov/ the world – fact book

٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار فى جنوب سيناء www.capmas.gov.eg

٦- الهيئة العامة للاستعلامات،
http://www.sis.gov.eg/VR/sinia/html/sina05.htm

٧- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، استراتيجية التنمية الصناعية بمحور قناه السويس، نوفمبر ٢٠٠٨، www.ida.gov.eg/databank/details.asp

٨- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس (محافظة شمال سيناء ومحافظة جنوب سيناء)، فبراير ٢٠١٠.
www.ida.gov.eg/databank/details.asp

٩- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مقومات التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء، أكتوبر ٢٠١١.

١٠- الهيئة العامة للثروة المعدنية، سيناء مخزون مصر الاستراتيجى من الثروات الطبيعية، ورقة مقدمة لورشة عمل "التنمية المتكاملة فى سيناء"، الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وبحوث الفضاء، ١٩-٢٠ سبتمبر ٢٠١١.

١١- جمال حمدان، شخصية مصر (دراسة فى عبقرية المكان)، دار الهلال، ١٩٨٤.

١٢- جهاز شئون البيئة، التوصيف البيئى للمحافظات – محافظة جنوب سيناء، ٢٠٠٥.

١٣- جهاز شئون البيئة، التوصيف البيئى للمحافظات – محافظة شمال سيناء، ٢٠٠٧.
١٤- سلامة الرقيعى، سيناء وحق العودة، جريدة اليوم السابع، ٦ سبتمبر ٢٠١١
www.youm7.com/News.asp?NewsID=487520&
١٥- عاطف هلال، المشروع القومى لتنمية سيناء ٢٠٠٩
www.atef.helals.net/mental_resources/water_resources/siniaatdev.htm
١٦- عبد الوهاب حلمى، التنمية الصناعية لشبه جزيرة سيناء، عرض مقدم فى ورشة عمل "التنمية المتكاملة فى سيناء"، الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وبحوث الفضاء، ١٩-٢٠ سبتمبر ٢٠١١.
١٧- فريد عبد العال وآخرون، مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (بالتطبيق على شبه جزيرة سيناء)، قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٠١)، معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٧.
١٨- مجدى البسطويسى وآخرون، تقييم ودراسة تطوير استراتيجية التنمية العمرانية الشاملة لإقليم سيناء وقناة السويس حتى عام ٢٠١٧، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، أبريل ٢٠٠٧ .
١٩- محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، التوجه الاستراتيجى للدولة لتعمير وتنمية سيناء، ابريل ٢٠٠٩.
٢٠- محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، تحديات التنمية فى وسط سيناء، ٢٠٠٩.
٢١- محافظة شمال سيناء - مركز المعلومات، حالة دعم قرار تقسيم ادارى جديد فى وسط سيناء، ديسمبر ٢٠٠٨.
٢٢- وزارة الزراعة و إستصلاح الأراضي استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر مايو ٢٠٠٣.
٢٣- بعض الدراسات الخاصة بالباحث .